# دراسات وبحوث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي

تصدر عن مركز بحوث الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية - ص.ب

السنة التاسعة عشرة

ربيع

1443هـ-2022م

72

السنة العشرون/ ربيع 2022م / 1443هـ


## دراسات وبحوث


- أوكرانيا حلبة صراع لإعادة رسم خارطة القارّة العجوز: المواجهة طويلة وصعبة.. وأوروبا تدفع التكاليف الكبرى — د. علي دربج
- العلاقات الروسية – الأوكرانية : تاريخٌ معقّد مليء بالقلق والتدخلات الخارجية (حرب عالمية باردة) — د. فؤاد خشيش
- أوروبا والقضيّة الفلسطينيّة: دورٌ محدود وتناقضاتٌ في خدمة الاحتلال — براءة درزي
- الاستيطان الصهيوني: بين القانون الدولي.. والمقاومة — د. رولا حطيط
- كيف أسهمت القوى الغربية في محنة أوكرانيا؟! — ترجمة سارة جبارة


## ندوات المركز الدورية


- حلقة نقاش خاصة حول الحرب الروسية- الأوكرانية
- الندوة الدورية: قراءة في فكر ومسيرة الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي
- اللقاء السياسي التكريمي في الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الحاج قاسم سليماني


## قراءة في كتاب


- قاسم سليماني المقاوم الأممي — إعداد: حسن صعب



لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net



**الاشتراك السنوي**

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$
الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$
دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

**سعر العدد**

•لبنان: 5000ل.ل •سوريا 100ل.س
•الأردن: 2دينار •مصر 15جنيه
•العراق: 75دينار •الكويت: 2دينار
•الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
•البحرين: 2دينار •إيران: 50000ريال
•قطر 20ريال •السعودية: 15ريال
•عُمان: 3ريال •السودان: 75دينار
•اليمن: 150ريال •الصومال: 150شلن
•ليبيا: 5دينار •الجزائر: 25دينار
•تونس: 2دينار •المغرب: 25درهم
•الدول الأوروبية: 7يورو
•أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

72

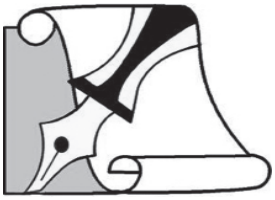

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة العشرون/ ربيع 2022 م – 1443 هـ

## الهيئة الاستشارية:

**د. عصام نعمان:** نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

**د. باسم سرحان:** أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

**د. طلال عتريسي:** باحث وأستاذ جامعي.

**د. علي عقلة عرسان:** الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

**د. غسان العزّي:** أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

**د. مجدي حمّاد:** رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

## هيئة التحرير :

**الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله**

**مدير التحرير: حسن صعب**

**المدير المسؤول : فاطمة قبيسي**

**الإشراف الفنّي: أحمد المقداد**

## حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

## قواعد النشر

**«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:**

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

# دراسات باحث

## محتويات العدد (72)


- الافتتاحية ..... 5

### دراسات وبحوث

- أوكرانيا حلبة صراع لإعادة رسم خارطة القارّة العجوز:

المواجهة طويلة وصعبة.. وأوروبا تدفع التكاليف الكبرى (د. علي دربج) ..... 9

- العلاقات الروسية – الأوكرانية : تاريخٌ معقّد مليء بالقلق والتدخلات الخارجية

(حرب عالمية باردة) (د. فؤاد خشيش) ..... 41

- أوروبا والقضيّة الفلسطينيّة: دورٌ محدود وتناقضاتٌ في خدمة الاحتلال (براءة درزي) ..... 87
- الاستيطان الصهيوني: بين القانون الدولي.. والمقاومة (د. رولا حطيط) ..... 107
- كيف أسهمت القوى الغربية في محنة أوكرانيا؟! (ترجمة سارة جبارة) ..... 125

### ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش خاصة حول الحرب الروسية– الأوكرانية ..... 131
- الندوة الدورية: قراءة في فكر ومسيرة الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي ..... 141
- اللقاء السياسي التكريمي في الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الحاج قاسم سليماني ..... 149

### قراءة في كتاب

- قاسم سليماني: المقاوم الأممي (إعداد: حسن صعب) ..... 165



Baheth for studies
باحث للدراسات

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

# الافتتاحية

طغت الحرب الروسية – الأوكرانية التي اندلعت في 24 شباط/ فبراير الماضي، على ما عداها من أحداث وقضايا دولية وإقليمية، لما لهذه الحرب من تداعيات وآثار خطيرة على العالم بأسره، على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية والمالية، كما على المواد الأساسية في حياة الشعوب والاقتصادات العالمية، وفي طليعتها القمح والحبوب والنفط والغاز، ناهيك عن تهديد تلك الحرب، إذا ما تصاعدت وتوسعت، للأمن الأوروبي والدولي عموماً، كون المواجهة الفعلية هي بين روسيا النووية (وحليفتها الصين النووية)، وبين الغرب النووي الذي يدعم النظام الأوكراني بشكل مطلق.

في هذا العدد الجديد من فصلية «دراسات باحث» عدة بحوث ودراسات حول طبيعة الحرب الجارية في أوروبا، وأبعادها المختلفة، إضافة إلى بحثين حول السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، والاستيطان الصهيوني في فلسطين.

وفي العدد أيضاً عرض شامل ومفصّل لوقائع حلقة نقاش خاصة عُقدت في مركز باحث حول الحرب الروسية – الأوكرانية، وندوة خاصة حول فكر ومسيرة الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، ووقائع اللقاء السياسي الذي أقامه مركز باحث بالتعاون مع لجان العمل في المخيّمات الفلسطينية في لبنان، تكريماً للشهيد الجنرال قاسم سليماني

بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاستشهاده في العراق. وقد اختُتم العدد بمراجعة عامة للكتاب السنوي الثاني الذي أصدره المركز عن الشهيد، وعنوانه (قاسم سليماني: المقاوم الأممي)، وفيه كلمات ومواقف سياسية ووجدانية وفكرية لشخصيات عربية وفلسطينية وإيرانية حول القائد الشهيد.

# دراسات وبحوث

# أوكرانيا حلبة صراع لإعادة رسم خارطة القارّة العجوز

# المواجهة طويلة وصعبة..

# وأوروبا تدفع التكاليف الكبرى

د. علي دربج *

**المقدّمة**

منذ كانون الأول 2021، كان السؤال الأكبر الذي يواجه صانعي السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا بسيطًا، وفي ذات الوقت من الصعب تصديقه حقًا: هل ستقوم روسيا بعملية عسكرية تستهدف أوكرانيا؟ أما الإجابة فلا حاجة للنقاش فيها حالياً.

في 21 شباط 2022، اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بجمهوريتي دونيتسك الشعبية (DPR) وجمهورية لوهانسك الشعبية (LPR) كدولتين مستقلّتين ذات سيادة، وأقام علاقات دبلوماسية ثنائية ووقّع معاهدات دفاع وصداقة مع كليهما. بعد ذلك صادق مجلس الدوما الروسي ومجلس الاتحاد (مجلسا النواب والعليا على التوالي) على المعاهدات دون تأخير.

على الفور، طلبت الجمهوريتان من موسكو تقديم المساعدة العسكرية ضد «العدوان الأوكراني». وفي الساعات الأولى من يوم 24 شباط الماضي، أذاع الكرملين خطاب بوتين المتلفز، معلناً «الحرب» على أوكرانيا. وبعبارات يملؤها الغضب والسخط، شجب

* باحث سياسي وأستاذ جامعي.

بوتين صراحة الولايات المتحدة («إمبراطورية الأكاذيب») وحلفاءها لتجاهلهم «خطوطه الحمراء» ومطالبه الأمنية؛ وندّد بوتين بأوكرانيا، ووصفها بأنها دولة «فاشيّة» تحكمها «طغمة عسكرية»، تقوم «بالإبادة الجماعية» بقتل سكان دونباس وإساءة معاملتهم.

وشدّد الزعيم الروسي على أن خلافه لم يكن مع الشعب الأوكراني أو الجنود الأوكرانيين (الذين قد يُلقون السلاح ويعودون بحريّة إلى ديارهم)؛ لكن الحكّام القوميين والفاشيين المزعومين في كييف سيدفعون الثمن». وإذ شدّد بوتين على أن «أوكرانيا يجب أن تخضع لعملية «نزع النازية»، وعد باعتقال وإدانة القوميين و«النازيين» الذين هاجموا الروس والمتحدثين باللغة الروسية.

والآن، باتت أوكرانيا على وشك أن تصبح حلبة للصراع بين روسيا والأطلسي . لكن العالم قد تغيّر خلال الثلاثين عامًا الماضية؛ ويُعدّ الصراع الحالي أكبر هجوم تشنّه دولة على أخرى في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، والأول منذ صراع البلقان في التسعينيات.

إن المواجهة الحالية تدور حول مستقبل أوكرانيا. لكن « كييف» تمثّل أيضًا مرحلة أولى بالنسبة لروسيا بغية إعادة تأكيد نفوذها في أوروبا والعالم، وللرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتدعيم إرثه. وهذه ليست أشياء صغيرة بالنسبة لبوتين.

يقول مايكل كوفمان، مدير الأبحاث في برنامج الدراسات الروسية في CNA، وهي منظمة بحثية وتحليل في أرلينغتون بولاية فيرجينيا، إن هذه الإنذارات هي «محاولة روسية ليس فقط لتأمين الاهتمام بأوكرانيا، بل تتعلق بشكل أساسي بالهندسة الأمنية في أوروبا».

## أوّلاً: جذور الأزمة الأوكرانية

تعود جذور الأزمة الحالية التي يشهدها العالم إلى حقبة تفكّك الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات؛ حينها كانت أوكرانيا، الجمهورية السوفيتية السابقة، تمتلك ثالث أكبر ترسانة ذريّة في العالم.

عملت الولايات المتحدة وروسيا مع أوكرانيا لنزع السلاح النووي من البلاد. وبعد عقد سلسلة من الاتفاقيات الدبلوماسية، أعادت «كييف» مئات الرؤوس الحربية النووية إلى روسيا مقابل ضمانات أمنية تحميها من هجوم روسي محتمل، بالاتفاق

ورعاية الولايات المتحدة.

والآن، تم اختبار هذه الضمانات في عام 2014، عندما قامت روسيا بالهجوم على أوكرانيا، وضمّت شبه جزيرة القرم . ومع اندلاع الحرب الحالية، وجد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، نفسه وحيداً، فيما اتخذت الولايات المتحدة موقف المتفرج على «كييف» التي قبلت أن تكون بمثابة الخنجر في الخاصرة الروسية، بتحريض ودعم واضح من واشنطن والغرب. والمفارقة أن صراخ زيلينسكي ومطالباته أميركا والناتو بالتدخل عسكرياً لم يُجدياه نفعاً، حيث اقتصرت مساعداتهم على العقوبات والسلاح والمواقف الإعلامية فقط[1].

وتعقيباً على ذلك، قال إيان كيلي، الدبلوماسي الأميركي المحترف الذي عمل سفيراً في جورجيا من 2015 إلى 2018: «لقد أظهر ذلك بشكل أساسي أنه إذا لديك أسلحة نووية – كما تفعل روسيا – يتم تحصينك ضد الإجراءات القوية التي يتخذها المجتمع الدولي».

في السنوات التي أعقبت زوال الاتحاد السوفياتي، كان موقف روسيا مشابهًا إلى حد ما لموقف ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. كما هو الحال مع معاهدة فرساي وألمانيا، تضاءلت روسيا بدون الاتحاد السوفياتي، حيث كان اقتصادها في حالة من الفوضى، وبيعت الأصول الوطنية، وتراجع الدور والنفوذ الروسي في العالم بشكل خطير.

كانت أولى نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي أن أشرف الغرب من جانبه على توسيع الناتو باتجاه الشرق، وأدرج أوكرانيا وجورجيا في القائمة المختصرة للعضوية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة مخاوف روسيا وقلقها[2].

لكن بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت روسيا بقيادة فلاديمير بوتين في فرض نفسها مرة أخرى في جوارها، من خلال عمليات وقف الزحف الأطلسي في جورجيا وإستونيا وأوكرانيا.

1 - Zack Beauchamp, How the US and its allies can help Ukraine without starting World War III, VOX Website, 3 March 2022. www.vox.com
2 - Ibid

كان ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 حتى الآن أجرأ عمل لموسكو – وقد برّر بوتين تلك الأزمة، مثل الأزمة الحالية، على أساس المصالح الأمنية وحقوق الروس في الجمهوريات السوفيتية السابقة. الآن، مع الهجوم على أوكرانيا، فإن الاتفاقيات، مثل بروتوكولات مينسك لعام 2014، وقانون روسيا والناتو لعام 1997، أصبحت ملغاة تمامًا.

من المهم أن نفهم سبب استعداد روسيا فلاديمير بوتين لتحمّل عقوبات اقتصادية قاسية، بالإضافة إلى صراع عسكري حول أوكرانيا. نشأ الهجوم الروسي نتيجة الانقلاب الذي قاده الغرب في أوكرانيا (تنفيذاً لاستراتيجية الثورات الملوّنة التي تقودها أميركا في عدد من دول العالم )، وأطاح بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش. وأكثر من ذلك، شارك دبلوماسيون أمريكيون في المظاهرات في رسائل متعددة الاتجاهات، أثارت غضب بوتين[3].

آنذاك كان الرئيس الأميركي باراك أوباما مترددًا في تصعيد التوترات مع روسيا إلى أبعد من ذلك، و لم يبادر الى حشد ردّ دبلوماسي في أوروبا؛ كما و لم يزوّد الأوكرانيين على الفور بأسلحة هجومية.

ساعدت السياسات الغربية والأميركية، في أوروبا ما بعد الاتحاد السوفياتي، في تأجيج الصراع الدائر اليوم. كان بوتين يركّز على استعادة بعض مظاهر النفوذ التي فقدها مع سقوط الاتحاد السوفياتي. أوكرانيا مركزية في هذه الرؤية. قال بوتين إن الأوكرانيين والروس «كانوا شعبًا واحدًا»، أو على الأقل سيكونون لولا تدخل القوى الخارجية (كما هو الحال في الغرب) التي أوجدت «جدارًا» بين الاثنين.

أثار احتمال انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو استعداء بوتين، على الأقل منذ أن أعرب الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش عن دعمه للفكرة في عام 2008. قال ستيفن بيفر، الذي كان سفيراً لأوكرانيا في عهد الرئيس بيل كلينتون من 1998 إلى 2000: «لقد دفع الروس إلى الجنون. لقد خلق توقعات في أوكرانيا وجورجيا، والتي لم تتحقق

3 - Alexanderward, Tell us how the Ukraine war ends, Politico website, 1 March 2022. https://www.politico.com.

بعد ذلك. وهذا ما جعل مسألة التوسيع برمّتها مسألة معقّدة [4]».

عملياً، لا يمكن لأي بلد الانضمام إلى التحالف دون الموافقة الجماعية لجميع الدول الأعضاء الثلاثين في الحلف. وقد عارض الكثيرون عضوية أوكرانيا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها لا تفي بشروط الديمقراطية وسيادة القانون[5].

في الحسابات الغربية والأمريكية، كان انضمام أوكرانيا (رسمياً) إلى الناتو غير وارد؛ وقد قال الرئيس جو بايدن ذلك أيضًا، مع أن البلاد هي رابع أكبر متلقٍ للتمويل العسكري من الولايات المتحدة؛ وقبيل الحرب كان التعاون الاستخباراتي بين البلدين قد تعمّق استجابة لتهديدات روسيا، كما تقول واشنطن. وفي هذا الإطار أوضح روسلان بورتنيك، مدير المعهد الأوكراني للسياسة: «يفهم بوتين والكرملين أن أوكرانيا لن تكون جزءًا من الناتو. لكن أوكرانيا أصبحت عضوًا غير رسمي في الناتو دون قرار رسمي».

وهذا هو السبب في أن بوتين يرى أن توجّه أوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لا يمكن الدفاع عنه بالنسبة للأمن القومي لروسيا.

كل هذا وضع أوكرانيا في موقف مستحيل: تقديم طلب لتحالف ليس فقط من المرجّح أن يتم قبوله، بل يثير غضب خصم محتمل في الجوار، دون الحصول على أي درجة من حماية الناتو سوى الدعم التسليح، وهو ما نشهده هذه الأيام[6].

## ثانياً : دوافع الحرب الروسية على أوكرانيا

غنيٌّ عن التعريف أن الأزمة الروسية– الأوكرانية هي استمرار للأزمة التي بدأت في عام 2014. لكن التطورات السياسية الأخيرة داخل أوكرانيا والولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، تساعد في إدراك السبب الذي قد يجعل بوتين يشعر بأن الوقت حان للتحرك.

ومن بين تلك التطورات انتخاب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في العام

4 - Bush backs Ukraine and Georgia for Nato membership The guardian Website, 1 April 2008. www.theguardian.com.

5 - Alexander ward ,Ukraine survived the weekend, but Russia still has advantage, , Politico website, 28 February 2022. https://www.politico.com.

6 - Derek Thompson, Russia's Looming Economic Collapse, The Atlantic Website. 2 March 2022. https://www.theatlantic.com.

2019، وهو ممثّل كوميدي لعب دور الرئيس على التلفزيون ثم أصبح الرئيس الفعلي للبلاد. بالإضافة إلى الشيء الآخر الذي قد تتذكره من أجل زيلينسكي؛ فهو وعد خلال حملته بأنه «سيعيد تشغيل» محادثات السلام لإنهاء الصراع في شرق أوكرانيا، بما في ذلك التعامل مع بوتين مباشرةً لحلّ النزاع. ربما اعتقدت روسيا أيضًا أنها يمكن أن تحصل على شيء. فهي رأت أن زيلينسكي، وهو مبتدئ سياسي، كشخص ربما يكون أكثر انفتاحًا على وجهة نظر روسيا.

ما كانت تريده روسيا هو أن ينفّذ زيلينسكي اتفاقيتي مينسك لعامي 2014 و 2015، وهي صفقات من شأنها أن تعيد المناطق الموالية لروسيا إلى أوكرانيا. وبدل الاتفاق والتفاهم مع موسكو، لجأ زيلينسكي إلى الغرب طلبًا للمساعدة، وتحدث بصراحة عن رغبته في الانضمام إلى الناتو، في أكبر تحدّي للكرملين[7].

ليس هذا فحسب، إذ مال الرأي العام في أوكرانيا بقوّة لدعم الانضمام إلى الهيئات الغربية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. قد يكون هذا جعل روسيا تشعر وكأنها استنفدت جميع أدواتها السياسية والدبلوماسية لإعادة أوكرانيا إلى الحظيرة. في هذا السياق، قالت سارة باجونج، من المجلس الألماني للعلاقات الخارجية: «إن النخب الأمنية في موسكو شعرت أنه يتعيّن عليهم التحرك الآن، لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك، فإن التعاون العسكري بين الناتو وأوكرانيا سيصبح أكثر كثافة وأكثر تعقيدًا».

اختبر بوتين الغرب في أوكرانيا مرة أخرى في ربيع عام 2021، وجمع القوات والمعدّات بالقرب من أجزاء من الحدود. جذب تعزيز القوات انتباه إدارة بايدن الجديدة، ما أدّى إلى إعلان قمّة بين الزعيمين.

قال الخبراء إن منظور بوتين تجاه الولايات المتحدة قد تغيّر أيضًا. بالنسبة لبوتين، فإن الانسحاب الفوضوي من أفغانستان (الذي تعرف موسكو شيئًا عنه)، والاضطرابات الداخلية في الولايات المتحدة، هي علامات ضعف.

في كانون الأول الفائت، سلّمت روسيا واشنطن قائمة «الضمانات الأمنية الملزِمة

7 - Ibid.

قانونًا»، بما في ذلك تلك التي لا تنتمي إلى جهات، مثل حظر عضوية أوكرانيا في الناتو، وطالبت بإجابات خطيّة.

وفي كانون الثاني 2022، حاول المسؤولون الأمريكيون والروس التفاوض بشأن انفراجة ما في جنيف، ولكن دون جدوى، إذ لم تُسفر الدبلوماسية عن أي اختراقات. ردّت الولايات المتحدة بشكل مباشر على الإنذارات الروسية في نهاية الشهر ذاته.

في ذلك الرد، رفضت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي أي اتفاق بشأن عضوية الناتو. لكن الوثائق المسرّبة تشير إلى إمكانية عقد اتفاقيات جديدة للحدّ من الأسلحة، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بمكان وجود أسلحة وقوات الناتو في أوروبا الشرقية.

لكن مهلاً؛ لموسكو تجارب مريرة مع الغرب. كان توسّع الناتو ملحمة الوعود الكاذبة والتوقعات غير الواقعية. تجاهل الغرب كلاً من الرئيسين ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسين، وحتى وزير خارجيته (أي يلتسين) الأسبق أندريه كوزيريف، الخاضع دائمًا، وتمّ الكذب عليهم جميعاً، و لم يتم احترامهم أو استيعابهم أبدًا.

كانت احتجاجات روسيا ضعيفة ومربكة في بعض الأحيان، كما هو الحال مع معزوفة حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام، وهي حيلة انطلت على روسيا سابقاً . النتيجة، أن كلّ موجة من توسّع الناتو كانت تجعل التحالف العسكري أقرب إلى عتبة روسيا[8].

واليوم، على حدودها الغربية، تحاول روسيا التملّص من وضع غير موات للغاية اضطرت إلى قبوله بدافع الضعف. روسيا ليست الاتحاد السوفياتي؛ لكنها أيضًا ليست القوّة الضعيفة التي كانت عليها من قبل. مع استعادة قوّتها العسكرية، فإنها تستخدم الهجوم كوسيلة للدفاع عن محيطها من تعدّي الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

إن أفعالها قد تزعزع الاستقرار بشكل كبير في العالم؛ صحيح، لكن هل هذا أمر غير متوقع؟ لا، أي قوّة عظمى ستقبل التعدّي الاستراتيجي الذي لا هوادة فيه في جوارها

8 - Hannah Knowles, Meryl Kornfield, Steven Mufson and Adela Suliman,Russian forces seize Ukrainian nuclear power plant after shelling sets it on fire, The Washington Post, 3 March 2022. https://www.washingtonpost.com.

المباشر؟ بعد دفع ثمن خطيئة ضعفها، تشعر روسيا أن الوقت قد حان لصدّها بقوّة.

الصمم هو الشقيق التوأم للغطرسة. في التسعينيات، لم يكن لروسيا هدف للسياسة الخارجية أسمى من أن يقبلها الغرب. استمرت هذه المرحلة حتى خطاب بوتين في مؤتمر الأمن في ميونيخ عام 2007 – احتجاجاً على الصمم الاستراتيجي في واشنطن. وقد قوبل بازدراء وسخرية.

أثار قرار قمّة بوخارست الكارثي لعام 2008، بوضع أوكرانيا وجورجيا على قائمة الانتظار (للدخول إلى الناتو) أسوأ مخاوف روسيا؛ وشجّعهما الوهم المريح، ولكن الزائف، بأن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي سيدافعان عنهما ضدّ العدوان الروسي. وفي عام 2008، خسرت جورجيا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية[9].

وأوكرانيا اليوم تُركت لمصيرها ضد الهجوم الروسي. بالنسبة لأولئك في أوكرانيا، خاصة بعد أحداث ميدان 2014، الذين يبحثون عن حماية بعيدة لمشاكل قريبة مع روسيا، أثبتت هذه الوعود النصفية أنها قاتلة. يحق لأوكرانيا وجورجيا التمتع بحقوقهما في السيادة وسلامة أراضيهما؛ لكن الاستحقاق وحده لا يمكن أن يحميهما من العواقب الوخيمة إذا تم السعي إلى هذه الحقوق من خلال خيارات دبلوماسية وعسكرية، تؤدّي إلى نتائج معاكسة. للأسف، هذا هو الحال اليوم.

## ثالثاً : الحرب الروسية – الأوكرانية توحدّ أوروبا

في الواقع، أدّت العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا إلى توحيد أوروبا والمجال عبر الأطلسي أكثر من أي شيء منذ سقوط جدار برلين. حتى أن حلفاء روسيا السابقين في القارّة قد تخلّوا عنها، مثل ألمانيا. أما المفاجأة الكبرى، فكانت انضمام صربيا إلى الغرب في إدانتها هذه العملية العسكرية، بالرغم من الحلف الاستراتيجي الذي يجمع موسكو ببلغراد؛ والأهم الدعم الذي قدّمته روسيا لصربيا طوال عقود على كافة الأصعدة، خصوصاً (دفاعاً عن مجازرها بحقّ البوسنيين) في الأمم المتحدة[10].

9 - Ibid
10 - Ibid

إذاً، من صوفيا إلى ستوكهولم، تلاشت الانقسامات الداخلية في أوروبا حول كيفية الرد على خطوة بوتين، حيث تراجعت الأبعاد التاريخية للهجوم الذي شكّل التحدي الأكبر للبنية الأمنية في الغرب منذ عقود.

وبينما كانت صور الدبابات الروسية تتدحرج فوق الحدود الأوكرانية، فإن المخاوف في العواصم الوطنية بشأن التأثير المحلي للتدابير الأكثر صرامة، مثل منع البنوك الروسية من SWIFT (ركيزة أساسية للبنية التحتية العالمية للدفع بين البنوك)، أفسح المجال لعزم مشترك، لفعل كلّ ما يلزم لوقف بوتين في مساراته.

بحلول 27 شباط الماضي، لم تكن أوروبا قد وافقت فقط على فرض عقوبات مالية شاملة على روسيا وبوتين، ولكن معظم الدول –بما في ذلك الدول المحايدة مثل النمسا والسويد – أغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية أو كانت تستعد للقيام بذلك. حتى أن الاتحاد الأوروبي قرّر حظر محطة RT الروسية، القناة الرئيسية للكرملين لإرسال صوته إلى الخارج.

أكثر من ذلك، قال وزير الاتحاد الأوروبي، السويدي هانز دالغرين، للإذاعة السويدية: «من الضروري الآن المضي قُدمًا في مزيد من الإجراءات لعزل روسيا».

ومع ذلك، حدث التحوّل الأكثر دراماتيكية في ألمانيا، البلد الذي سعى قادته إلى «حوار» غير مثمر مع بوتين لسنوات، على الرغم من التحذيرات الصاخبة من الحلفاء الذين أصرّوا على أنه لا يمكن الوثوق به[11].

بعد قرار ألمانيا بتعليق تشغيل خط أنابيب «نورد ستريم 2» المثير للجدل إلى أجلٍ غير مسمّى، خضعت برلين لضغوط الحلفاء ووافقت على اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه روسيا بشكل عام، حيث تخلّت ألمانيا عن مقاومتها لتعليق روسيا من نظام «سويفت»، وأعلنت أنها تتخلّى أيضًا عن رفضها الطويل الأمد إرسال أسلحة إلى أوكرانيا.

حدّد المستشار أولاف شولتز، الذي يمثّل ليس أقل من التحوّل السياسي الأكثر

11 - Steven Mufson, Decades after Chernobyl, war raises nuclear fears in Ukraine, The Washington Post,. 27 February 2022. https://www.washingtonpost.com.

دراماتيكية في التاريخ الألماني الحديث، انعكاسًا كاسحًا لموقف البلاد بشأن الإنفاق الدفاعي، بإعلانه عن تخصيص 100 مليار يورو لصندوق أسلحة جديدة، قال إنه سيمكّن برلين من الوفاء بالتزامات الإنفاق الخاصة بحلف الناتو على المدى الطويل.

أكثر من ذلك، وبعد سنوات التباطؤ في الإنفاق الدفاعي، التزمت برلين حتى بتجاوز ما كان يطلبه حلفاؤها عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في الجيش الألماني.

وخلال جلسة خاصة للبرلمان الألماني بعد الحرب، لم يترك شولز، وهو سياسي غير معروف بالمبالغة، أي تساؤل حول خطورة الأحداث التي أدّت إلى التحوّل، واصفًا «الغزو الروسي بأنه نقطة تحوّل في تاريخ قارّتنا».

قبل أسبوعين فقط من الحرب، كان بعض القادة الألمان لا يزالون يقلّلون من شأن التهديد الذي تمثّله الخطوة الروسية، ويرفضون التحذيرات المستمرة من واشنطن ودوائر أخرى باعتبارها هستيريا. حتى أن كبار الدبلوماسيين الألمان تجنّبوا الاجتماع مع أندري ميلنيك، سفير أوكرانيا الصريح في ألمانيا، الذي كان يحاول منذ شهور إقناع برلين بإلغاء حظر تصدير الأسلحة إلى بلاده[12].

على المقلب الآخر، تُعدّ حرب بوتين في أوكرانيا بمثابة فحص للواقع على الجبهات الأخرى أيضًا.

وينطبق هذا بشكل خاص على طموحات ما يسمّى بالحكم الذاتي الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي – فكرة أن أوروبا يمكن أن تفصل نفسها عن الولايات المتحدة في الأمور الأمنية. إذا كان هناك أي شيء، فإن الأزمة الأوكرانية ستجعل أوروبا أكثر اعتمادًا على المظلّة الأمنيةالأمريكية؛ وهي حقيقة ستُجبر واشنطن أيضًا على إعادة تقييم تحوّلها الاستراتيجي المستمر للتركيز أكثر على التهديدات التي تراها صادرة من الصين.

من الواضح أن بوتين كان يعتقد أنه يمكن أن يدق إسفينًا عبر أوروبا مع الغزو – كما فعل بنجاح على جبهات أخرى على مرّ السنين. لكن هذه المرّة، بدلاً من الانقسام والحكم،

12 - Idrees Ali and Phil Stewart, Too soon to declare that Ukraine's Kherson is in Russian hands, says U.S. official, Reuters Website. 3 march 2022. https://www.reuters.com.

خلق الزعيم الروسي عن غير قصد التحدي الأكبر لهيمنته التي واجهها على الإطلاق – قارّة موحّدة؛ حتى أن فنلندا والسويد أصبحتا على استعداد للانضمام إلى «الناتو؛ وهو ما أخرج موسكو عن طورها ودفعا إلى التهديد من مغبّة الإقدام على هكذا خطوة، لما تمثّله من خطورة وتهديد لأمن روسيا القومي.[13]

## رابعاً ـ الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا

يبدو أن التهويل السياسي والضخ وإطلاق العنان للدعاية الأميركية والغربية لإظهار «وحشية روسيا» ومظلومية «كييف»، قد أثمر فتحاً لبوّابات مخازن السلاح الأميركية والأوروبية، التي تدفقت بالأطنان إلى كييف؛ وهي شملت مختلف الأنواع . وإليكم أبرز الدول التي استجابت لنداءات أوكرانيا لتزويدها بالسلاح:

### 1 ـ الولايات المتحدة الأمريكية

جاءت أمريكا في مقدّمة الدول التي مدّت يد المساعدة العسكرية لأوكرانيا، إذ طلب البيت الأبيض من الكونغرس الموافقة على تمويل إضافي قدره 6.4 مليارات دولار لمساعدة أوكرانيا في مواجهة العملية العسكرية الروسية.

وينوي البيت الأبيض تحويل 2.9 مليار دولار من هذا التمويل إلى وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لتقديم مساعدات إنسانية لأوكرانيا ومساعدات أمنية لكييف وبولندا ودول البلطيق.

وكان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن قد أعلن تكليف وزارة الدفاع بتقديم دعم للجيش الأوكراني قيمته 350 مليون دولار.

من جهتها، قالت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إن التقديمات العسكرية تضمّنت أسلحة مضادة للدروع، فضلاً عن أسلحة صغيرة، ودروع واقية من الرصاص وذخائر مختلفة، لدعم المدافعين عن خط المواجهة في أوكرانيا. وأوضح متحدث باسم

13 - Pavel Felgenhauer, Demilitarize, Balkanize, 'De-Nazify': Russia's Aggressive War Against Ukraine Begins, The Jamestown Website, 24 February 2022.www. jamestown.org.

وزارة الخارجية الأمريكية أن «المواد المضادة للطائرات تمّ تضمينها أيضًا ضمن لائحة الأسلحة».[14]

**2 ـ الاتحاد الأوروبي**

في سابقة تاريخية، يعتزم الاتحاد الأوروبي، ولأوّل مرّة، تمويل شراء وتسليم الأسلحة بعد موافقة القادة على نقل أسلحة بقيمة 450 مليون يورو (502 مليون دولار) إلى كييف.

وأوضح مسؤول السياسة الخارجية، جوزيب بوريل، أن الحلف تمنّع عن إرسال طائرات حربية ومقاتلين إلى أوكرانيا[14].

**3 ـ بريطانيا**

تأتي لندن في المرتبة الثانية بعد أميركا، من حيث تقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا . وفي هذا الإطار، أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون، أمام البرلمان، أنه «في ضوء السلوك المهدّد المتزايد من روسيا، وتماشياً مع دعمنا السابق، ستقدّم المملكة المتحدة قريباً حزمة أخرى من الدعم العسكري لأوكرانيا. وسيشمل ذلك المساعدة القاتلة في شكل أسلحة دفاعية، ومساعدات غير فتّاكة».

وكانت بريطانيا قد فعّلت إمدادات السلاح إلى أوكرانيا قبل الحرب، وذلك من خلال تسييرها ثماني رحلات لطائرة النقل العسكري الثقيل Boeing C–17A Globemaster III التابعة لسلاح الجو البريطاني إلى كييف، بعد أن جرى تحميلها من المخازن البريطانية لأكثر من ألفي نظام صواريخ محمولة مضادة للدبابات من طراز «لاو»، إضافة إلى قاذفة قنابل يدوية ذات عيار كبير، وتتمتع بنظام توجيه ذاتي.

**4 ـ فرنسا**

أكدت فرنسا أنها ستشدّد العقوبات الاقتصادية والمالية ضد روسيا، وسترسل المزيد من المعدّات العسكرية إلى أوكرانيا. وأوضح بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية أنه «سيتم أيضاً اتخاذ إجراءات ضد الدعاية التي تنشرها وسائل الإعلام الروسية في أوروبا.»

14 - Ibid

### 5 ـ ألمانيا

في تحوّل جذري في سياسة الحكومة الألمانية، خاصة بعد تعرّضها لانتقادات متزايدة من أوكرانيا وحلفائها في الناتو، أعلنت الحكومة الألمانية عزمها على تزويد أوكرانيا في أقرب وقت بألف قاذفة صواريخ مضادة للدبابات، و500 صاروخ أرض– جو من طراز (ستينغر)، لمساعدتها في مواجهة هجوم الجيش الروسي[15].

وقال المتحدث باسم الحكومة ستيفن هيبيستريت، إن الأسلحة ستُسلّم من مخزونات الجيش الألماني إلى أوكرانيا في أقرب وقت.

وفي السياق ذاته، قال المستشار أولاف شولتس في تغريدة، إن التدخل الروسي في أوكرانيا يشكّل نقطة تحوّل، ويهدّد النظام الذي نشأ منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أعلنت الحكومة الألمانية عن شحن 14 عربة مدرّعة إلى أوكرانيا، بالإضافة إلى 10 آلاف طن من الوقود ستُنقل «عبر بولندا». وقال مصدر حكومي إنه تجري حالياً دراسة إجراءات دعم أخرى. وكانت برلين وافقت في وقت سابق على طلب هولندا إرسال 400 قطعة سلاح ألمانية الصنع مضادة للدبابات إلى أوكرانيا.

الجدير بالذكر أنه حتى بداية الهجوم العسكري الروسي كانت برلين تمنع إمداد أوكرانيا بالأسلحة، كما رفضت طلبات الحلفاء بالموافقة على إرسال أسلحة ألمانية الصنع إلى كييف.

### 6 ـ هولندا

قالت الحكومة الهولندية في رسائل إلى البرلمان، إن «هولندا ستزوّد أوكرانيا بصواريخ دفاع جوي وأنظمة مضادة للدبابات».

ووافقت الحكومة الهولندية على طلب أوكراني بشحن 200 صاروخ ستينغر للدفاع الجوي، و 50 سلاحًا مضادًا للدبابات من طراز «بانزرفوست 3» مع 400 صاروخ.

كما تدرس الحكومة الهولندية، بشكل مشترك، إرسال نظام دفاع جوي «باتريوت» إلى جانب ألمانيا، إلى مجموعة قتالية تابعة لحلف شمال الأطلسي في سلوفاكيا[16].

15 - I bid

16 - How Western governments are getting military gear into Ukraine, The Economist Website. 2 March 2022. https://www.economist.com.

**7 . كندا**

انضمّت كندا إلى الدول الغربية في تعزيز ترسانة أوكرانيا، حيث أرسلت أوتاوا أسلحة عسكرية فتّاكة إلى أوكرانيا، كما منحت كييف قرضاً بقيمة نصف مليار دولار كندي (394 مليون دولار) لمساعدتها في الدفاع عن نفسها.

**8 . السويد والدنمارك والنرويج**

كسرت ستوكهولم موقفها التاريخي المحايد، بإرسال 5000 سلاح مضاد للدبابات إلى أوكرانيا، مع مساهمة الدنمارك بـ 2700 سلاح إضافي. بدورها، أرسلت النرويج خوذات وسترات واقية وما يصل إلى 2000 سلاح مضاد للدبابات من طراز M72.

**9 . فنلندا**

اتخذت فنلندا، المحايدة، قرارًا «تاريخياً « بتزويد أوكرانيا بالأسلحة، حيث ستُرسل 1500 قاذفة صواريخ، و 2500 بندقية هجومية، و 150.000 طلقة، و 70.000 حصّة من الحصص الميدانية[17].

**10 . بلجيكا**

أشارت بلجيكا إلى أنها ستزوّد أوكرانيا بثلاثة آلاف بندقية آلية، و 200 سلاح مضاد للدبابات، بالإضافة إلى 3800 طن من الوقود.

**11 . البرتغال**

قدّمت البرتغال لأوكرانيا مناظير للرؤية الليلية، وسترات واقية من الرصاص وخوذات للرأس، وقنابل يدوية، وذخيرة وبنادق آلية من طراز G3.

**12 . اليونان**

أرسلت اليونان، التي لديها جالية شتات كبيرة في أوكرانيا – قُتِل 10 منهم – «معدّات دفاعية»، بالإضافة إلى مساعدات إنسانية.

17 - Ibid

**13 . رومانيا**

عرضت رومانيا – التي لها حدود مشتركة مع أوكرانيا – علاج الجرحى من مناطق الأزمة في 11 مستشفى عسكريًا، بالإضافة إلى إرسال وقود، وسترات واقية من الرصاص/ وخوذات و«مواد عسكرية» أخرى، بقيمة 3.3 مليون دولار.

**14 . إسبانيا**

أكدت إسبانيا أنها ستزوّد أوكرانيا بـ 1370 قاذفة قنابل يدوية، و 700 ألف ذخيرة وأسلحة آلية خفيفة[18].

**15 . جمهورية التشيك**

في تطوّر نوعي، أعلنت وزيرة الدفاع التشيكية جانا سيرنوشوفا، أن بلادها ستتبرّع بأسلحة آلية وبنادق قنص، ومسدّسات وذخيرة، بقيمة 7،6 مليون يورو لأوكرانيا.

وقالت سيرنوشوفا في تغريدة على «تويتر»: «وافقت الحكومة على تقديم مساعدات إضافية لأوكرانيا التي تواجه هجومًا روسيًا».

وكشفت أن «وزارة الدفاع ستهتم أيضاً بالنقل إلى مكان يحدّده الجانب الأوكراني»، مؤكدة أن «مساعدتنا لم تنته بعد».

**16 . كرواتيا**

قرّرت زغرب إرسال ما قيمته 16 مليون يورو من الأسلحة الصغيرة والدروع الواقية للبدن.

**17 . سلوفاكيا**

ذكر وزير الدفاع السلوفاكي ياروسلاف ناد، أن سلوفاكيا ستُرسل ذخائر مدفعية ووقوداً إلى أوكرانيا، بقيمة إجمالية تبلغ 11 مليون يورو (12.39 مليون دولار).

وأوضح ناد أن الشحنة تشمل 12 ألف طلقة من عيار 120 مليمتراً، وعشرة ملايين لتر من وقود الديزل، و2.4 مليون لتر من وقود الطائرات.

18 - Ibid

ومع ذلك كلّه، فإن هذه المساعدات الغربية العسكرية، على الرغم من نوعيتها وضخامتها، من غير المرجّح أن تغيّر مسار الحرب. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لأي قدر من قوّة صواريخ Javelins المضادة للدبابات، أن يعوّض عن جميع المزايا العسكرية التي تمتلكها روسيا، إذ لا يزال بإمكان الدبابات الروسية التقدم نحو كييف حتى مع الصعوبات الاقتصادية في موسكو[19].

## خامساً : العقوبات الدولية على روسيا وإجراءات موسكو لمواجهتها

منذ بدء العملية الروسية ضد أوكرانيا، أطلقت الولايات المتحدة، ومعها العالم الغربي، العنان لحزم من العقوبات السياسية والاقتصادية على موسكو، بما في ذلك القيود المفروضة على المصرف المركزي، إضافة إلى قطْع وصول كبرى البنوك الروسية الأخرى إلى الدولار والعملات الاحتياطية الأخرى، فضلاً عن حظر معظم البنوك من استخدام خدمة «سويفت».

### أ ـ العقوبات المالية والاقتصادية

تجنّب قادة الولايات المتحدة وأوروبا الصراع العسكري المباشر مع روسيا، لكنهم استخدموا أداة قوية وغير متوقعة بهدف صدّ موسكو، وخلق عواقب وعوائق أمام عملياتها العسكرية، وذلك عبر فرضهم مجموعة من العقوبات المالية التي تهدف إلى إحداث صدمة في اقتصاد البلاد، وإعاقة وصولها إلى الموارد المالية.

وفي حين أن روسيا كانت قد توقعت هذه الإجراءات، لكن ما لم تتوقعه، ربما، هو اتخاذ الكثير من الإجراءات بهذه السرعة. إذ حظرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا وعدد من الدول الحليفة لأميركا، بعض البنوك الروسية[20] من نظام SWIFT، وهي شبكة أمنية مشدّدة تسهّل المدفوعات بين 11000 مؤسسة مالية في

19 - Ibid

20 - Michelle Toh, Junko Ogura, Hira Humayun, Isaac Yee, Eric Cheung, Sam Fossum and Ramishah Maruf,
The list of global sanctions on Russia for the war in Ukraine, 28 February 2022. https://edition.cnn.com.

200 دولة. وبالتزامن مع ذلك، أوقفت ألمانيا التصديق (أي ترخيص) لخط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2» بعد هجوم موسكو على أوكرانيا[21].

وعلى المنوال ذاته، أكدت اليابان أنها ستشارك في تجميد أصول القادة الروس وبعض البنوك وتجميد احتياطيات روسيا من العملات الأجنبية بالين؛ كذلك فعلت سنغافورة. حتى سويسرا، وهي بلد محايد تاريخياً، وافقت على الانضمام إلى جهود العقوبات الدولية على موسكو.

**ب ـ العقوبات على بوتين والسلطة الروسية**

إضافة إلى إزالة البنوك الروسية الرئيسية من نظام SWIFT التجاري، فرضت الحكومات الغربية عقوبات على بعض الأفراد، بما في ذلك «قائمة استهداف» لرجال الأعمال الأقوياء والأثرياء والنساء المقرّبين من الكرملين، المعروفين باسم «الأوليغارشية»، ومن بينهم رجل الأعمال أليشر عثمانوف، إلى جانب نائب رئيس الوزراء الروسي السابق، إيغور شوفالوف. وأيضاً، صادرت السلطات الألمانية يخت عثمانوف الفاخر[22].

كما تمّ فرض عقوبات على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ووزير خارجيته سيرجي لافروف، حيث سيتم تجميد أصولهم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا. وكذلك فرضت الولايات المتحدة حظر سفر على كليهما.

**ج ـ العقوبات الأخرى (حظر الطيران والمجالات الثقافية والرياضية والفنية)**

إلى جانب العقوبات الاقتصادية والسياسية التي تتصاعد يوماً بعد يوم، تنوّعت العقوبات الغربية لتطال المجالات الرياضية والثقافية والإعلامية، إضافة الى المواطنين الروس أيضاً، وذلك بعدما فُرض حصار شامل يمنع شركات الطيران الروسية من التحليق في الأجواء الأوروبية والأمريكية.

وبينما أعلنت بريطانيا حظر شركة الطيران الروسية «إيروفلوت»، وقرّرت منع هبوط

21 - Ibid

22 - Pavel Felgenhauer, Demilitarize, Balkanize, 'De-Nazify': Russia's Aggressive War Against Ukraine Begins, The Jamestown Website, 24 February 2022.www. jamestown.org.

رحلاتها في مطارات بريطانيا، توالت قرارات مشابهة، خصوصاً من قِبل واشنطن وبقية الدول الغربية، حتى أصبح وصول الدبلوماسيين الروس، وعلى رأسهم وزير الخارجية سيرغي لافروف، إلى مقرّ الأمم المتحدة صعباً وربما مستحيلاً.

وتبعاً لذلك، قام الكثير من الروس بإلغاء خططهم للسفر خارج البلاد لقضاء عطلة أو للعمل، بعد حظر دول عدة تحليق شركات الطيران الروسية فوق أجوائها[23].

وخلال الأيام الماضية، توسّع الحصار ليطال المجالات الثقافية والسينمائية، وذلك بعد قرار 3 استوديوهات رئيسية، هي «سوني»، و«ديزني» و«وارنر براذرز»، وقف عرض الأفلام الجديدة في روسيا مؤقتاً، بحسب وكالة رويترز.

كما لم يتمكن عملاء «شركة نتفلكس» في روسيا من دفع اشتراكاتهم ببطاقات الائتمان الصادرة عن بعض البنوك المحلية، بما في ذلك (Sberbank)، أكبر مصرف في روسيا، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال.

لقد كشفت الحرب عن الوجه الحقيقي البشع للغرب، الذي لطالما نادى بضرورة فصل الرياضة عن السياسة، وتبنّى فكرة أن الرياضة هدفها ترفيهي ولا يجوز إقحامها في الخلافات والنزاعات السياسية؛ لكن هذه الفكرة تبخّرت تماماً فور بدء العملية الروسية على الأراضي الأوكرانية، حيث انهالت العقوبات الرياضية على الأندية والرياضيين الروس على حدٍ سواء.

وبعد قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) منع مشاركة المنتخب الروسي ضمن تصفيات الملحق الأوروبي للتأهل لمونديال قطر 2022، قرّر الاتحاد أيضاً نقل نهائي دوري أبطال أوروبا الجاري من سان بطرسبرغ إلى باريس، ليتبعه الاتحاد الدولي بقرار آخر لاستبعاد المنتخب الروسي، والأندية الروسية من جميع بطولاته وإيقافها لأجلٍ غير مسمّى.

23 - How everyday Russians are feeling the impact from sanctions, NPR Website, 2 March 2022. https://www.npr.org.

وبالتزامن مع هذه القرارات، سارت جميع الاتحادات الرياضية الدولية على المسار التي شقّه (الفيفا)، وكذلك فعلت اللجنة الأولمبية الدولية؛ فيما قرّر الاتحاد الدولي للعبة الجودو سحب الرئاسة الشرفية التي منحها للرئيس الروسي في وقت سابق[24].

ولعلّ من أغرب العقوبات التي تندرج تحت قائمة العقوبات الثقافية على روسيا، كانت الطريقة التي ابتكرها مطعم كندي للتنديد بهجوم روسيا على أوكرانيا، وذلك بعدما ألغى من قائمة طعامه وجبة شهيرة يُطلَق عليها اسم بوتين (Poutine)، وهو الاسم القريب من اسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفي واقعة غريبة أخرى، قرّرت جامعة إيطالية إزالة روايات الكاتب الروسي الشهير ديستويفسكي من منهاجها الدراسي، قبل أن تتراجع عن قرارها وتعيدها إلى المنهاج مجدداً بعد تعرضها لموجة تنديد وسخرية حادّة؛ فيما قرّر متحف غريفن الفرنسي إزالة تمثال شمعي للرئيس الروسي ووضعه في صندوق لحفظه إلى حين النظر في مستقبل التمثال لاحقاً!

والمثير للسخرية أن العقوبات وصلت إلى درجة منع منظمة «الفيدرالية العالمية للقطط» منتسبيها من استيراد القطط الروسية اعتباراً من بداية الشهر الجاري–آذار 2022.

وما يجدر التوقف عنده هنا أن الغرب لم يكتف بهذه العقوبات القاسية على روسيا. ففي محاولة لتدمير الاقتصاد الروسي، بدأ أعضاء الاتحاد الأوروبي في 3 آذار، مناقشة مجموعة جديدة محتملة من العقوبات. ومن بين الأهداف قيد النظر: الموانئ والصناديق الاستئمانية[25].

**د ـ مواجهة موسكو للعقوبات الغربية**

من منظور روسي، فإنّ إمكانية فرض مزيد من العقوبات يجب النظر إليها في ضوء حقيقة أن روسيا في عام 2022 ليست كما كانت عليه بين عامي 2015–2014، حيث كانت أضعف بكثير من الناحية الاقتصادية في ذلك الوقت، بسبب مرحلة الركود التي

24 - The list of global sanctions on Russia for the war in Ukraine, Op. Cit.
25 - Ibid

ضربتها، في أعقاب الأزمة المالية في عام 2014.

لقد أمضت الحكومة الروسية سنوات في محاولة إعادة تشكيل ميزانيتها وماليتها المالية، حتى تتمكن من الصمود أمام المزيد من العقوبات؛ وهي جهود ساعدتها أسعار السوق المرتفعة للنفط والغاز.

وحالياً، الديون لدى موسكو منخفضة نسبيًا، وهي تعتمد على قروض من كيانات أجنبية أقل ممّا كانت عليه قبل 2014. على مدى السنوات السبع الماضية، تمكنت موسكو من تحقيق الاستقرار في النظام المالي، ولديها ما يقرب من 635 مليار دولار من احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية اعتبارًا من أوائل شباط الحالي، وهو رابع أكبر احتياطي من هذا النوع في العالم. وروسيا قامت ببناء تلك الاحتياطيات على وجه التحديد للمساعدة في تجنّب العقوبات.

ونقلت وكالة «رويترز» عن وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف قوله، إنه في حين أن العقوبات الغربية المحتملة ضد البنوك الروسية قد تؤدّي إلى زيادة تقلبات السوق، فمن المرجّح أن تكون روسيا قادرة على تحمّل القيود بسبب احتياطياتها الوفيرة.

وبعد فرض العقوبات الغربية عليها، اتخذت روسيا إجراءات لمحاولة دعم اقتصادها ومواردها المالية؛ إذ ضاعف بنكها المركزي سعر الفائدة في محاولة لتحقيق الاستقرار في الروبل بعد غرق العملة مقابل الدولار[26].

ومع ذلك، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الكثير من هذه الأموال ليست في الواقع في روسيا، ولكنها في الأساس على الورق في البنوك في جميع أنحاء العالم. حتى الآن، قد تواجه البلاد صعوبة في الوصول إلى هذه الأموال. من المرجّح أن تضرّ العقوبات بالحكومة الروسية وبالشعب الروسي.

ورداً على الإجراءات الغربية، ضاعفت روسيا سعر فائدتها الرئيسية بأكثر من الضعف في محاولة لوقف تراجع الروبل، الذي انخفض بنسبة 30 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي بعد فرض العقوبات.

26 - Ibid

وليس هذا فحسب، إذ حظرت روسيا مدفوعات الفائدة للمستثمرين الأجانب الذين لديهم سندات حكومية؛ إشارة إلى أنه يمتلك المستثمرون الأجانب ما قيمته عشرات المليارات من الدولارات من الأسهم والسندات الروسية. وقد منعتهم روسيا من بيع تلك الأصول.

**وعلى ماذا تعتمد موسكو؟**

في الأشهر الأخيرة تطوّرت العلاقات الروسية – الصينية بشكل غير مسبوق. وعليه، لا يمكن فصل ذلك عن تطورات الأزمة الأوكرانية ؛ إذ يمكن أن يساعد الرئيس الصيني شي جين بينغ، الرئيس الروسي بوتين في الالتفاف على بعض العقوبات، أو تعزيز الاقتصاد الروسي بمشتريات أكبر من الطاقة[27].

عندما التقى الزعيمان في بكين في بداية دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، أعلنت حكومتهما عن عقد مدّته 30 عامًا، تشتري فيه الصين الغاز عبر خط أنابيب جديد يمر عبر سيبيريا.

علاوة على ذلك، قد تتمكن الشركات الصينية أيضًا من سدّ بعض فجوات سلسلة التوريد التي نشأت عن توقف بعض صادرات التكنولوجيا الأمريكية إلى روسيا.

صحيح أنه من المحتمل أن يكون القادة الصينيون حذرين بشأن استمرار البنوك الكبيرة المملوكة للدولة في التعامل بشكل علني مع أي بنوك روسية تخضع لعقوبات أمريكية، لكن الصين لديها طرق لإبقاء بعض المعاملات مخفيّة.

وفي هذا السياق، قال دانيال راسل، مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، والمسؤول التنفيذي في جمعية آسيا: «لقد طوّروا الكثير من طرق الدفع الإلكتروني والحلول الرقمية». وأضاف:

هناك جميع أنواع أنظمة المقايضة المتطورة إلى حدٍ ما التي كانوا يستخدمونها[28]. وتابع:

27 - Vladimir Socor, Kremlin Announces War Aims Against Ukraine, , The Jamestown Wesite, 24 February 2022.www. jamestown.org.

28 - Max Fisher, Putin's case for war, annotated, New York Times Website. 26 February 2022. https://www.nytimes.com.

«يمكنهم الاختباء وراء الكثير من عناصر السوق السوداء «. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى التقارير التي تتحدث عن أن الروس يتعاونون مع الصينيين في مشروع منافس محتمل لـ SWIFT.

كذلك، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من أن العديد من الأثرياء الروس يحوّلون الآن مدّخراتهم من الروبل إلى عملات مشفّرة – مثل البيتكوين – للالتفاف على العقوبات، خصوصاً وأن العديد من أكبر بورصات العملات المشفّرة في العالم ترفض فرض حظر شامل على العملاء الروس.

وأكثر من ذلك، فإن الاتفاقية الصينية ـ الروسية الأخيرة بشأن النفط والغاز ستساعد في حماية روسيا من الألم الذي قد تتسبّب به العقوبات عليها؛ وبالتالي ستؤدّي إلى تقليل النفوذ الاقتصادي، الذي يأمل أعضاء الناتو أن يعطي مفعوله بشكل واقعي على روسيا.

**وماذا عن الجوانب الزراعية للشراكة مع الصين؟**

وسط مخاوف من أن الصراع سيؤدّي إلى زيادات حادة في الأسعار، ثمّة حقيقة مخفية، وهي سيطرة روسيا على شحنات الحبوب الأوكرانية، الأمر الذي منحها دفعاً كبيراً قد يُفرغ كلّ عقوبات ومخططات الغرب من مضمونهما.

تمثّل أوكرانيا وحدها 16 في المائة من صادرات الذرة في العالم، وكانت واحدة من أسرع منتجي الذرة نموًا . وبعد يوم واحد فقط من بدء الحرب، سيطرت روسيا فعليًا على ما يقرب من ثلث صادرات القمح العالمية، وثلاثة أرباع صادرات زيت عبّاد الشمس في العالم [29]، وكميات كبيرة من الشعير وفول الصويا وسلاسل إمداد الحبوب الأخرى[30].

الأهم من ذلك، في حين أنه يمكن زيادة إنتاج الهيدروكربونات، على الفور في أماكن مختلفة لتلبية التحولات في المتطلبات العالمية، لا يمكن زيادة إنتاج الحبوب بنفس الطريقة؛ وحتى التوسع الكبير لن يعوّض الحجم الهائل للإنتاج الزراعي الذي تسيطر عليه روسيا الآن، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

29 - I bid
30 - I bid

ليس هذا فحسب، ما لا يعرفه كثيرون أن روسيا حالياً تستكمل استيلاءها على المناطق الغنيّة بالحبوب في البلاد والبنية التحتية للنقل المرتبطة بها. لكن بشكل حاسم، لا تحتاج روسيا حتى إلى السيطرة الكاملة على الأراضي الزراعية في أوكرانيا للتسلّح بسلاسل الإمداد الغذائي التي ترتكز عليها[31].

تُعدّ الصين أحد أكبر مستوردي الحبوب في العالم؛ والآن ستستورد القمح المنتج في أي مكان في روسيا التي أصبحت أكبر مصدّر للقمح في العالم. (خصوصاً مع السيطرة الإضافية على الإمدادات الأوكرانية).

في السابق، قيّدت الصين الواردات الروسية لتشمل فقط سلعاً كالقمح والشعير، والتي يتم إنتاجهما في مناطق معيّنة، ومعظمها في الأجزاء الشرقية من البلاد. وجاء العرض المتبقي لتلبية طلب الصين إلى حدٍ كبير، من فرنسا وأستراليا وكندا[32].

وحالياً، تسمح هذه الاتفاقية (الروسية ـ الصينية) باستيراد الحبوب من أي إقليم روسي إلى الصين، ممّا قد يدفع الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا إلى الخروج من السوق، الأمر الذي وجّه ضربة قاسية بشكل خاص لكندا، التي انخفض إنتاجها بعد عام صعب (من حيث المحصول) بأكثر من 34 في المائة في الناتج من عام 2020.

وبناءً على كلّ ما ذُكر، شكّلت الترتيبات الزراعية الصينية مع روسيا، جنبًا إلى جنب مع صفقة الهيدروكربونات، الضمان الذي احتاجته روسيا لتكون قادرة على مهاجمة أوكرانيا دون الخوف من العقوبات الغربية. وبنفس القدر، تعدّ الصين أيضًا مستفيدًا رئيسيًا من هذه العملية العسكرية الروسية، مما يمنح بكين وصولًا أكبر إلى الإمدادات الروسية لتلبية الطلبات المحلية بطريقة تُضعف المكانة الاقتصادية للدول المنافسة، مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي، تسمح الصين لروسيا، على نحوٍ فعّال، بالاستفادة من اتفاقها التجاري لشنّ هجوم على سلاسل الإمداد الغذائي العالمية، حيث تعزّز هذه الشراكة طموحات الدولتين في التأثير العالمي..

31 - Ibid

32 - Singapore sanctions Russia over ‹unprovoked attack› on Ukraine, Reuters Website. 5 March 2022. https://www.reuters.com

من جهة ثانية، وانطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل، حظرت السلطات الروسية الرحلات الجوية لشركات الطيران من 36 دولة غربية، بما فيها حظر الخطوط الجوية البريطانية، من الأجواء الروسية أو الهبوط في المطارات الروسية.

أما الخطوة الروسية الأبرز، فقد تمثّلت بالتلويح بسلاح الطاقة، إذ هدّدت وزارة الخارجية الروسية بفرض عقوبات على الغرب. قد يشمل ذلك تقليل أو إيقاف إمدادات الغاز إلى أوروبا.

وفي المحصّلة، لا يمكن إغفال أن هذه التطورات لها انعكاسات كبيرة، ليس فقط على الاقتصاد الروسي، ولكن على الأرجح على العالم. ومن غير المحتمل أن يتم احتواء تأثيرها على حدود دولة واحدة.

كانت الاستراتيجية الغربية الأساسية هي جعل الحرب أكثر إيلامًا لبوتين: تزويد الأوكرانيين بالأسلحة مع فرض عقوبات معوّقة على الاقتصاد الروسي. تم تصميم هذه الإجراءات لتغيير تحليل التكلفة والعائد الذي يتبعه بوتين، مما يجعل الحرب مكلِفة بما يكفي، بحيث يبحث عن نوع من الخروج[33].

صحيح أن المساعدات العسكرية والعقوبات تشكّلان أدوات قوية، ولكن من غير المرجّح أن يتسبّب أيٌّ منهما في تخلّي بوتين عن مخططاته بشأن أوكرانيا.

**سادساً: جنرالات روس يقرؤون عواقب الحرب على روسيا قبل اندلاعها**

قبيل الحرب، ومع تصاعد الحشود الروسية على حدود أوكرانيا، حذّر جنرالات روس سابقون من العواقب الوخيمة على الاتحاد الروسي على المدى الطويل.

أوّل هؤلاء المعارضين هو ميخائيل خودارينوك، العقيد المتقاعد الذي عمل سابقًا كضابط كبير في مديرية العمليات الرئيسية لهيئة الأركان العامة الروسية.

ونظراً لخبرته العسكرية الطويلة، كان خودارينوك قد حذّر أنه يجب على موسكو أن تواجه الواقع بدلاً من العيش في عالم خيالي من صنعها. كما هاجم عقيد الأركان العامة

33 - Max FisherPutin's case for war, annotated, New York Times Website. 26 February 2022. https://www.nytimes.com.

المتقاعد أولئك الذين كانوا يقولون إن روسيا يمكن أن تهزم أوكرانيا في غضون ساعات، لاسيما من يجادلون بأن الأوكرانيين لن يقاتلوا، ويصرّون على أن القوات الروسية سيتم الترحيب بها كمحرّرين من قِبل الأوكرانيين، ويعتقدون أن الغرب لن يفعل أي شيء لمساعدة كييف أو الإضرار بروسيا.

ضحد خودارينوك هذه الادعاءات، معتبراً أنها لا تلائم الواقع انطلاقاً من عوامل ثلاثة[34]:

– **أوّلاً**: رأى الجنرال الروسي أن الأوكرانيين سوف يقاتلون. لقد فعلوا ذلك في عام 2014، ممّا أجبر موسكو على التخلّي عن خططها لإعلان دولة «نوفوروسيا» خارج أراضي جنوب شرق أوكرانيا.

– **ثانياً**: إن الأوكرانيين اليوم أكثر عداءً لروسيا مما كانوا عليه قبل سبع سنوات، وجيشهم أفضل تدريباً وتجهيزاً.

– **ثالثًا**: القوّة النارية الروسية، رغم أنها ساحقة، لن تكون قادرة على تدمير كل القوات الأوكرانية أو منع ظهور «حركة مقاومة» حزبية خطيرة في المدن الأوكرانية إذا احتلّت موسكو مساحات واسعة من البلاد.

–**رابعاً** : سيطرة روسيا على الأجواء لا تضمن النصر – كما يجب أن يتذكّر الروس من أفغانستان وحرب الشيشان الأولى.

–**خامسًا**: لم يقتصر الأمر، برأيه، على أن التهديدات الروسية وحّدت الغرب بطرق لم تكن تتوقعها موسكو، ولكنها دفعت التحالف عبر الأطلسي إلى العمل لدعم أوكرانيا بقوّة أكبر، الأمر الذي سيساعد بالتأكيد «كييف» ويؤذي القوات الروسية، حتى لو لم يتمكنوا من منع وقف تقدّمها.

علاوة على ذلك، اعتبر الجنرال خودارينوك أيّ انتصار من هذا القبيل قد يثبت أنه

34 - IVAN Preobrazhensky, When generals forbid to fight, The Rosbalt Russian Website. 7 February 2022. www.rosbalt.ru.

باهظ الثمن إذا، كما يبدو مرجّحًا، فرض الغرب لاحقًا عقوبات ساحقة على موسكو رداً على عملياتها المتصاعدة ضد أوكرانيا.

أما الانتقاد الثاني، فقد جاء من والد الجغرافيا السياسية العسكرية الروسية، الكولونيل جنرال ليونيد إيفاشوف، الذي كتب رسالة إلى الشعب الروسي من قبل، بصفته رئيسًا ل»جمعية ضبّاط عموم روسيا، منبّهاً من خطورة تداعيات الحرب على موسكو.

وكان إيفاشوف قد أوضح في رسالته أنه لا يعتقد أن بلاده يمكن أن تحقّق نصرًا حقيقيًا في أوكرانيا. حتى لو حقّقت انتصارًا عسكريًا في الجولة الأولى، ستكون روسيا قد شرعت في طريق الكارثة بسبب العزلة الدولية الناتجة عنها والعقوبات الشديدة[35].

وأضاف الجنرال المتقاعد ـ مستخدماً نفس اللغة التي كان توجّه بها سابقًا إلى قادة الكرملين السابقين، ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسين ـــ ستؤدّي هذه المغامرة إلى «التدمير النهائي للدولة الروسية وإبادة السكان الأصليين للبلاد».

في تقريره حول مواقف خودارينوك وإيفاشوف، كتب معلّق موقع روسبالت الروسي، إيفان بريوبرازينسكي: من المؤكد أن القيادة السياسية العليا تدرك أن آراء هذين الخبيرين يشاركها الآخرون في الجيش؛ لكن كاتب «روسبالت» يشير إلى أنه «من غير الواضح ما الذي سيفعله الكرملين بعد ذلك».

## سابعاً- سيناريوهات واحتمالات الحرب

بينما تركّز معظم التحليلات على الوضع الميداني والسياسي المباشر، من المهم بنفس القدر التنبّؤ بالمسارات والنتائج المحتملة المتعددة للحرب الروسية – الأوكرانية .

يُعدّ توقّع حالات عدم اليقين التي ستجلبها هذه الحرب خطوة حاسمة نحو اجتياز عواقبها المحتملة بنجاح[36].

35 - Ibid

36 - Eric Schmitt, Helene Cooper and Julian E. Barnes, How Ukraine's military has resisted Russia so far, , New York Times Website. 5 March 2022. https://www.nytimes.com.

على الرغم من أن الوضع في أوكرانيا متقلّب، من المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها عبر الأطلسي، بل والعالم بأسره، مراحل صعبة من الصراع المستمر مع روسيا. وهنا ثمّة عدد من السيناريوهات المطروحة :

-**الأول**: من الناحية العسكرية، قد تنهار أوكرانيا في النهاية تحت وطأة الغزو الروسي. وبالتالي ربما تتمكن القوات الروسية من السيطرة على البلاد من خلال استخدام الأسلحة والتكتيكات الثقيلة بشكل متزايد؛ حينها قد يواجه بوتين مقاومة ضد الحكومة التي قد ينصّبها، لكنها ستُخمَد بقوّة وصرامة[37].

وبينما تواجه روسيا تكاليف اقتصادية باهظة، سيعزّز بوتين قبضته على السلطة داخليًا، ويسحق المعارضة المحلية بقوة أكبر. أما حلف الناتو، ومع أنه سيكون أكثر اتحادًا (وهو ما يظهر حالياً) في مواجهة موسكو المتشددة، لكنه مجبرٌ على قبول أن خياراته محدودة للغاية، لعكس اتجاه خسارة أوكرانيا.

وعليه، فإن الانقسام الجديد في قلب أوروبا سيجلب معه قائمة مألوفة من المخاطر والشكوك؛ إذ ستحدق قوات الناتو والقوات الروسية الموجودة في أوكرانيا، بعد السقوط، في بعضهما البعض عبر حدود عسكرية أنتجتها الحرب فجأة، مما يثير مرّة أخرى احتمالات نشوب صراع مباشر عن طريق الصدفة أو التصميم. وقد تتفاقم الأزمات الأمنية المتقطعة، بحيث تشنّ روسيا مرارًا وتكرارًا مغامرات عسكرية إضافية وعمليات حربية هجينة أكثر ضراوة ضد حلفاء الناتو. هنا يعدّ الخصوم أنفسهم لمواجهة طويلة ووعرة، بدون نتيجة واضحة ولا ضمان لحلّ سلمي[38].

بالمقابل، يُعدّ السيناريو الثاني، الأكثر خطورة على مستقبل أوروبا والنظام العالمي، هو الذي يمهّد فيه الصراع الأوكراني المسرح لنزاع عسكري مباشر بين الناتو وروسيا. وهناك مسارات متعددة لتحقيق مثل هذه النتيجة.

37 - Ukraine shows unity as West sees no sign of Russian pullback, Associated Press News, . 16 February 2022. https://apnews.com.
38 - Ibid

يمكن لحلف الناتو أن يقرّر تصعيد مشاركته في أوكرانيا، على سبيل المثال، بمحاولة تنفيذ منطقة حظر طيران أو أي شكل آخر من أشكال التدخل المباشر. في الوقت الحالي، رفضت الولايات المتحدة وحلفاء آخرون في الناتو تطبيق منطقة حظر طيران – لكن هذه الحسابات يمكن أن تتغير إذا استمرت روسيا في التصعيد. ستضطر روسيا إلى اتخاذ قرار بشأن التراجع أو الاشتباك المباشر مع قوات التحالف العسكرية. وإذا لجأت إلى الخيار الأخير، فإن خطر تصعيد النزاع المسلّح بين الناتو وروسيا سيزداد بشكل كبير.

قد تعمد روسيا إلى ضرب– عن غير قصد – أراضي أحد أعضاء الناتو – من خلال الاستهداف غير الدقيق أو التحديد الخاطئ للصديق والعدو – مما يؤدّي إلى اتخاذ إجراءات مضادة من قِبل الحلف(هاجمت روسيا بالفعل أهدافًا قريبة من الحدود البولندية). وقد يزداد خطر وقوع مثل هذا الحادث الذي يؤدّي إلى تصعيد غير مقصود مع الناتو. سيشهد هذا السيناريو بدايات صراع مباشر، ربما جو–جو أو جو–أرض، في المناطق الحدودية لأوكرانيا. في المقابل، يمكن أن يؤدّي ذلك إلى بدء دورة من الضربة والضربة المضادة، والتي تتطور إلى أعمال حربية مفتوحة.

وهناك احتمال أن يكون لدى بوتين مخططات أوسع بكثير خارج أوكرانيا. إذا أحرزت القوات الروسية نصراً كبيراً وحاسماً في أوكرانيا، وحقّقت سيطرة فعّالة على البلاد، فقد يوجّه بوتين انتباهه إلى الدول التي يرى فيها تحقيقاً لرغبته في إعادة تشكيل مجال نفوذ يتوافق إلى حد كبيرٍ مع كيان الاتحاد السوفياتي السابق. وستكون دول البلطيق (وكلّها أعضاء في الحلف) هي المرشّحة لاختبار مخططات بوتين وعزم الناتو نفسه. قد يكون لدى بوتين اعتقاد بأن الناتو سوف يتراجع إذا تم الضغط عليه؛ حينها سيصرّ الناتو على أنه سيقاتل أي توغل عسكري روسي على دولة عضو[39].

## ما هي الرؤية الغربية لمستقبل الصراع الروسي-الأوكراني؟

لدى المحلّلين الغربيين والأطلسيين رؤية مختلفة لمستقبل الصراع في أوكرانيا . وبحسب هؤلاء، تشير الدلائل المبكرة إلى أن هذه الحرب سوف تتحوّل لصالحهم لعدة أسباب،

39 - Patricia Cohen, Within days, Russia's war on Ukraine squeezes the global economy, New York Times Website. 1 March 2022. https://www.nytimes.com.

منها: لقد ألهم الهجوم الروسي و«المقاومة الأوكرانية» القوية الدعم الشعبي لأوكرانيا في جميع أنحاء أوروبا. ينطلق الغرب من فكرة أن بوتين أخطأ كثيراً في تقدير تصميم أوكرانيا والغضب العالمي ضد موسكو، والذي تُرجم بخطوات جديّة وفعّالة، عبر اتخاذ الحكومات الغربية على جانبي الأطلسي خيارات سياسية بعيدة المدى – اقتصادية ومالية ودبلوماسية وأمنية – تعكس جرأة الهدف وتضامنًا جديدًا.

وبصرف النظر عن هذه السيناريوهات، لا يزال العالم يعيش مرحلة خطيرة وغير واضحة المعالم؛ والسؤال الكبير الآن هو: كيف سينتهي هذا الصراع ومتى وأين؟!

قد تعكس هذه السيناريوهات نتائج معقولة – لكنها بالكاد تستنفد كل الاحتمالات. يمكن أن ينتهي الأمر ببوتين قويًا أو ضعيفًا داخل روسيا، اعتمادًا على التطورات المحلية، والتطورات الخارجية (هنا للصين دور حاسم؛ عليها أن تعزّز أو تخفّض دعمها لبوتين نفسه).

نادراً ما يمكن تتبّع الحروب أو الصراعات بمجرّد اندلاعها. في كثير من الأحيان، يقود المسؤولون المقاتلين وغير المقاتلين على حد سواء في مسارات غير متوقعة، مع نتائج قد تغيّر العالم في بعض الأحيان؛ويبدو أن الهجوم الروسي على أوكرانيا يحمل بذور مثل هذا الصراع، وماذا ستعني نتائجه بالنسبة لأوكرانيا والعالم. يبقى أن نرى[40].

**الاستنتاجات:**

الجغرافيا السياسية هي وراثة إقليمية؛ يمكن ترويضها ولكن لا يمكن محوها أبدًا. لقد أدخل توسّع «الناتو» في نطاقه النزاعات الإقليمية والعِرقية التي تسبّبت في العديد من الحروب الأوروبية، حيث وصلت سياسة الباب المفتوح التي يتّبعها الناتو بشأن العضوية، القوية من الناحية النظرية ولكنها كارثية من الناحية العملية، إلى حدودها الآن مع أكبر

40 - Operations and missions: past and present, The Nato Website, 10 September 2021. www.nato.int.

أزمة في الأمن الأوروبي منذ تسعينيات القرن الماضي. هناك فجوة واسعة بين التزاماتها وقدراتها. حلف الناتو اليوم، مع 30 دولة، لديه قوات أقل من حلف شمال الأطلسي في التسعينيات، الذي كان يضم 16 دولة.

روسيا لا تسعى إلى «سيادة محدودة» في أوروبا الوسطى – وهذا يفوق قوّتها. إنها تقاوم الدول الواقعة على أطرافها التي تتنازل عن سيادتها لصالح شركاء عسكريين خارجيين. لكن نجاح روسيا غير مؤكد. وفي الواقع، فإن المواجهة الطويلة مع تكاليف غير محدّدة تبدو أمراً لا مفرّ منه.

يتم الحكم على العولمة من خلال هوامش الأمن والازدهار المشتركين. من ناحية أخرى، فإن الجغرافيا السياسية مدفوعة باستعداد الدولة لدفع التكاليف والمعاناة من أجل المصالح الأساسية. روسيا اليوم هي إحدى هذه القوى. سيُطلب من أوروبا دفع تكاليف المواجهة المتزايدة بين الولايات المتحدة وروسيا، مما يؤثّر على مصالحها الدفاعية والطاقة. لن يكون أمامها خيار سوى الامتثال – التكاليف الاقتصادية الخفيّة لسياسة أمنية معيبة.

قد لا يكون هذا الضغط الدولي المستمر، ومقاومة أوكرانيا، كافيين لإجبار روسيا على إنهاء حملتها العسكرية. وهذا يترك أوكرانيا – والعالم – في لحظة محفوفة بالمخاطر ولا يمكن التنبّؤ بها.

وعملياً، تهدّد محاولة بوتين إعادة رسم خريطة أوروبا بأن تصبح الصراع الأكثر تدميراً في القارّة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية.

يقول مايكل كوفمان، مدير الأبحاث في برنامج الدراسات الروسية في وكالة الأنباء المركزية، في مقابلة نُشرت على تويتر في 25 شباط الماضي: «كانت لديهم أهداف حرب قصوى». وأضاف: «كانت لديهم عملية عسكرية جارية الآن، أولاً لمحاولة إحداث تغيير في النظام، تطويق العاصمة، ومحاولة الإطاحة بالحكومة الأوكرانية؛ ومن ثمّ مجموعة أكبر من حركات الكمّاشة لتطويق القوات الأوكرانية».

على ما يبدو، يريد بوتين تقسيم أوكرانيا إلى مجموعة من الدويلات – منطقة عازلة من

السهل السيطرة عليها ومبلقنة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، بدون جيشها الفعّال. فقط ألمانيا النازية بعد عام 1945 عوملت بنفس الطريقة العقابية: التفكيك والتجريد من السلاح. يصرّ بوتين على أن أوكرانيا الحديثة يحكمها أيضًا «النازيون»، المذنبون بالمثل بارتكاب «الإبادة الجماعية».

لتنفيذ هذا التجريد من السلاح والبلقنة («المؤيّدة لتقرير المصير») و«استئصال النازية»، ستحتاج القوات الروسية إلى احتلال أوكرانيا بأكملها بنجاح، وإبقائها تحت السيطرة لسنوات طويلة. هنا سيتعيّن على القوات الروسية التقدم بقوّة على جبهات متعددة، وإلحاق أقصى قدر من الضرر، للضغط على الحكومة الأوكرانية للسعي إلى نوع من وقف إطلاق النار يكون فعليًا بمثابة استسلام. أما تحقيق ذلك، فيقرّره الميدان وحده؛ وإلى ذلك حين فلنراقب وننتظر.

# العلاقات الروسية - الأوكرانية
# تاريخٌ معقّد مليء بالقلق والتدخلات الخارجية
## (حرب عالمية باردة)

د. فؤاد خشيش*

### مقدّمة

لا تنحصر أسباب الأزمة الراهنة بين روسيا وأوكرانيا في الأخيرة فقط، لكن «كييف» تسدّد الفاتورة.. فلأوكرانيا، كما لبيلاروسيا، مكانة خاصة جدًا لدى الروس، ثقافيًا وعرقيًا، ولغويًا، وعاطفيًا، وكذلك من الناحية الأمنية.

ولاينبغي النظر للأزمة الأوكرانية بمعزل عن التاريخ، أو بتجاهل الواقع الجيوسياسي لأوكرانيا، التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، بل ثاني أكبر جمهورية سوفييتية وأوروبية بعد روسيا، من حيث المساحة. وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على استقلالها، باتت الآن منقسمة بين شرق يتحدّث بغالبيته اللغة الروسية، وغرب يتحدث الأوكرانية. ومن ناحية جغرافية، يؤدّي موقعها دوراً مهمّاً في عبور إمدادات الغاز الروسية إلى دول غرب أوروبا. ورغم أنها مستفيدة مادياً من عائدات خط الإمداد الذي يمرّ من أراضيها، إلاّ أن هذا الواقع يضعها، في الوقت نفسه، تحت ضغط مصالح متباينة، ويجعلها حلقة وصل، ونقطة تجاذب بين توجّهين سياسيين مختلفين، في الشرق والغرب[1].

* باحث سياسي وأستاذ جامعي.

1- عربي بوست، 22-01-2022.

قبل الدخول في حساب الخسائر والأرباح، وهل أَسقطت العملية الروسية في أوكرانيا الأحاديّة القطبيّة أم لا، بافتراض أن ذلك أحد أهدافها المرجوّة، يطوف على السطح السقوط المريع للهيبة الأميركية في شوارع كييف، والأداء المزري للإدارة الأميركية، التي بدت خياراتها منعدمة أمام زحف روسي لا مناص منه إلى قلب أوكرانيا. وبدا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان ناعيًا تلك الهيبة الممزّقة، وهو يحذّر الصين التي تتّجه إليها الأنظار «ألّا تؤخذ بما جرى في أوكرانيا، وتفكّر بغزو تايوان».

وحتى لحظة إشعال محرّكات الدبابات الروسية، وانقضاضها على الشرق الأوكراني، ومنه إلى العاصمة كييف، كان الغرب والأميركيون يتجاهلون الدروس الكثيرة التي أُلقيت على مسامعهم حول المخاطر التي سيتنكّبها كلّ من قد يغامر بضمّ أوكرانيا إلى خنادق حلف الناتو، واحتمالات الحرب.

ومن المتوقع أن تكون هذه الأزمة مقدّمة لحرب باردة جديدة بين المعسكرين، الشرقي بقيادة روسيا، والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، بعد إعلان رغبة أوكرانيا الواضحة في الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ وهو ما اصطدم برفض قاطع من قِبل روسيا، باعتبار أن هذا الانضمام يعني انفصالاً تاماً بين أوكرانيا وروسيا. لذلك تُعدّ هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي يجب على حلف الناتو وواشنطن أن يبذلا كافة الجهود للوصول إلى تسوية دبلوماسية لها تُرضي الطرفين، من دون إشعال فتيل حرب يمكن أن تشمل العالم بأسره.

وقد وصفت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، ردّ فعل المجتمع الدولي على إجراءات روسيا بـ«الهستيري»، بقولها: «تخويف، كل شيء معاً... سوف يُدلون بالمزيد والمزيد من بعض التصريحات السخيفة».

وأشارت زاخاروفا إلى أن روسيا «حاولت منع التطوّر الحالي للأحداث حول أوكرانيا، لكن الغرب فضّل عدم ملاحظة ذلك، وينسى الآن مسؤوليته؛ لكنه لا يستطيع التظاهر بأنّه ليس متورّطاً في ما يحدث».[2]

2– وزارة الخارجية الروسية، 2–03–2022.

وقد أطلقت روسيا في 24 شباط/فبراير الماضي عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا، في أعقاب طلب جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين دعم موسكو في مواجهة القوات الأوكرانية.

وبقي النفي الروسي سيّد الموقف إلى أن دقّت ساعة الصفر. ترجم الغرب الاحتشاد العسكري على حدود أوكرانيا بنيّة لدى موسكو «غزو» الجارة السوفيتية السابقة. وبالتهديد حينًا والمسعى الدبلوماسي حينًا آخر، حاول سحب فتيل الأزمة.

غير أن روسيا، التي سبق أن تحدث وزير خارجيتها عن «حديث الطرشان»، بعدما التقى نظيرته البريطانية في موسكو، بدا أنها لم تسمع فرقعة «سلاح العقوبات».

وبعدما اعترفت روسيا باستقلال منطقتين( جمهوريتين) شرقي أوكرانيا، بدأت عملية عسكرية على الأراضي الأوكرانية، تتواصل ردود الفعل المنددّة بها من قِبل الغرب والأمم المتحدة التي اتخذت موقفاً ضد العملية العسكرية، والتي تناست ما كان يحصل في المناطق الشرقية من أوكرانيا طيلة سنوات ثماني، ما أدّى إلى سقوط أكثر من 13 ألف قتيل؛ ناهيك عن الدمار الذي لحق بتلك المناطق، وسط صمت عالمي، وتحديداً أوروبي.

لا تهتم روسيا على ما يبدو للتعليقات وردود الأفعال. فهي كانت قد وضعت على الطاولة شروطًا تمنع دخول أوكرانيا إلى حلف الناتو، وتستوجب إعطاءها الضمانات الأمنية. وقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الملأ أن أوكرانيا «جزء لا يتجزأ من تاريخ روسيا»، وأن كييف لم يكن لديها «مطلقًا تقاليد دولة حقيقية».

قبل نحو 20 عامًا، صرّح بوتين بالقول إن «انهيار الاتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين».

وفيما أشارت تقارير إلى رغبته في تأسيس اتحاد إقليمي من الدول السوفياتية السابقة، كتَب بوتين مقالًا عام 2021، أشار فيه إلى أن «الروس والأوكرانيين والبيلاروسيين من نسل سلافي واحد»، وأنهم كانوا يتحدثون لغة واحدة هي الروسية القديمة.

كذلك، يُعدّ الصراع القديم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا أحد أسباب اندلاع الأزمة الأوكرانية من جديد. هذه الأزمة تمثّل ساحة مواجهة غير مباشرة بين الدولتين،

حيث تسعى كلّ واحدة لتحقيق مصالحها على حساب الأخرى؛ بالإضافة إلى أن واشنطن تخشى من ضمّ أوكرانيا للأراضي الروسية، حيث تعدّ أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة منطقة نفوذ وليست منطقة أمن قومي دائماً، في الوقت الذي تنظر فيه إلى ضم موسكو لبعض مناطق السيادة الأوكرانية بأنه يزيد النفوذ الروسي على الساحة الدولية مرّةً أخرى؛ لذا وصِفت التوترات الروسية– الأميركية بشأن التصعيد ضد أوكرانيا بأنها حرب باردة بينهما.

في ظل استمرار هذه الأزمة، فرضت واشنطن والدول الأوروبية، وغيرها من الدول التي تدور في الفلك الأميركي، أكبر عملية عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وعلمية؛ وحتى سيرك القطط لم يسلم، ناهيك عن العقوبات الثقافية التي طالت حتى الأدب الروسي (دوستويفسكي وغيره)،(تقريباً لم يبق شيء إلاّ وفعلته الدول الغربية) بحق روسيا المتّهمة «بزعزعة الاستقرار الدولي»، باعتبار أن هذه العقوبات ستحمّل الاقتصاد الروسي ضغوطاً كبيرة، بالإضافة إلى أنها ستصبح غير مرحّب بها عالمياً[3].

إنّ الأزمة الأوكرانية بهذا المعنى مرتبطة بصراع أوسع بين روسيا والغرب، عنوانه الأبرز ما تكرّره موسكو عن «توسّع حلف الناتو شرقاً»؛ وضمن ذلك، محاولات الحلف ضم أوكرانيا، ودول أخرى لعضويته، بناءً على طلبها، الأمر الذي ترفضه موسكو؛ وهي لا تكتفي بالرفض السياسي، إنما حدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذا الانضمام كأحد سببين للحرب؛ أما ثاني الأسباب، فهو محاولة انتزاع شبه جزيرة القرم من روسيا بالقوّة .

في الجوهر، ليس هناك حرب من أجل الحرب، إنما لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، أوالنوعين معاً. وفي المشهد القائم، كانت روسيا قد حشدت قوات كبيرة، وأجرت تدريبات عسكرية قرب حدودها مع أوكرانيا، وعلى أراضي بيلاروسيا. فهل كانت هذه دلائل على أن الحرب حتميّة؟.

منذ أسابيع، باتت أزمة أوكرانيا الملف الأبرز على الساحة السياسية الدولية، مع قرع

3– مسؤولة أميركية بارزة: العقوبات الأميركية الشديدة ستجعل روسيا «منبوذة عالميًا» إذا دخلت أوكرانيا، العربية CNN، 26 يناير / كانون الثاني/ 2022.

طبول الحرب التي تهدّد أوروبا والعالم؛ حرب لا تُعرف عواقبها حتى اللحظة بسبب أهداف واشنطن من ورائها بالسيطرة على العالم والعودة إلى المربّع الأول، أي عودة الحرب الباردة.

وتزامن ذلك السباق العسكري الرهيب مع جهود دبلوماسية، وإن كانت خجولة؛ إذ أجرى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بينما سافر المستشار الألماني أولاف شولتز عبر المحيط الأطلسي للقاء الرئيس الأميركي جو بايدن ومحاولة التفاهم مع واشنطن، ثم زار موسكو حيث التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

الاتصالات بين ماكرون وبوتين لم تقدّم أي شيء جديد : ماكرون اتّهم بوتين بتهديد أوكرانيا والسلم، وبوتين على موقفه من سحب السلاح من أوكرانيا والقضاء على النازيين فيها.

وقال الكرملين في بيان إن بوتين اشترط «الاعتراف بسيادة روسيا على القرم ونزع سلاح الدولة الأوكرانية وتخلّيها عن نازيّتها وضمان وضعها الحيادي»، لتسوية النزاع.

وقال المستشار الألماني، أولاف شولتس، إن عدم قبول أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) كان خطوة صحيحة؛ وأكد أن هذه المسألة لم تكن وليست مطروحة على جدول الأعمال.

وأضاف أن مسألة انضمام جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي مسألة لا يمكن الحديث عنها الآن، قبل تهدئة الوضع في أوكرانيا.

أما الرئيس الأميركي جو بايدن، فقد أعلن أن واشنطن ستفرض حظر سفر على أكثر من 50 من رجال الأعمال الروس. وقال إن بلاده «تريد ترك أكبر أثر ممكن في التاريخ على الرئيس الروسي والحلقة المحيطة به».

وأوضح البيت الأبيض في بيان أن العقوبات شملت رجل الأعمال البارز بوريس روتنبرغ وأفراد من أسرته، بالإضافة إلى أركادي روتبرغ وأفراد من أسرته، ورئيس «بنك فنيش» إكونوم الروسي إيغور شوفالوف و5 من شركاته وزوجته وابنه وابنته وشركتها،

والسكرتير الصحفي للرئيس بوتين دميتري بيسكوف، ورجل الأعمال الروسي سيرغي شيميزوف وزوجته وابنه وابنته، ورئيس شركة «ترانس نفط» الروسية نيكولاي توكاريف.

هذا ناهيك عن العقوبات الاقتصادية الأخرى التي فرضتها الدول الأوروبية .

## خط اتصال مباشر بين البنتاغون وموسكو

قال مسؤول أميركي إن وزارة الدفاع (البنتاغون) أقامت خطاً مباشراً للاتصال مع نظيرتها الروسية لمنع «سوء التقدير والحوادث العسكرية والتصعيد» في المنطقة، مع تقدّم الغزو الروسي لأوكرانيا[4].

إن الصراع في أوكرانيا لم يبدأ في أوائل عام 2014، عندما عادت شبه جزيرة القرم إلى روسيا، ودعمت الأخيرة «الانفصاليين» في شرق أوكرانيا، بل هو بدأ في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، مع قرار الرئيس الأوكراني آنذاك فيكتور يانوكوفيتش بالانسحاب المفاجئ من المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية التجارة الحرّة والشراكة، والتحوّل بدلاً من ذلك إلى تكامل أوثق مع روسيا.

أدّت هذه الخطوة إلى احتجاجات جماهيرية استمرّت شهوراً في كييف، والتي أدّت بدورها إلى الإطاحة بيانوكوفيتش في فبراير/شباط 2014 واستبداله بحكومة موالية للغرب،فيما أصبح يُعرف باسم «ثورة الميدان الأوروبي».

## أوكرانيا بين روسيا والغرب

منذ البداية، كانت لروسيا والغرب تفسيرات مختلفة لهذه التطورات في أوكرانيا. فقد اعتبرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أحداث «الميدان» الأوروبي بمثابة انتصار للديمقراطية على حكومة فاسدة وسلطوية، بينما نظرت روسيا إليها على أنها انقلاب غير شرعي مدعوم من الغرب– وخاصة الولايات المتحدة– في محاولة لتوسيع نفوذها شرقاً.

بعد ذلك، رأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الانتفاضة «الانفصالية»

4- arabic.euronews.com/2022/03/03/video-russian-army-seizes-kherson-negotiations-cease-fire-ukraine

في شرق أوكرانيا مشاركة روسية قتالية مباشرة في الصراع، بينما وسمت موسكو هذه الانتفاضة بنفس المصطلحات التي استخدمها الغرب في منطقة الميدان الأوروبي: رفض شعبي لحكومة أوكرانية لا يدعمها المواطنون المحليّون ويعتبرونها غير شرعية.

هذه التفسيرات السياسية المتناقضة بين روسيا والغرب حول أسباب الصراع الأوكراني، أعاقت بدورها عملية الوساطة لحلّ النزاع من البداية. بعد الأشهر الأولى من القتال في منطقة دونباس، أُنشِئَت صيغة تفاوضية في يونيو/حزيران 2014 في شكل مجموعة الاتصال الثلاثية بشأن أوكرانيا، التي تألّفت من ثلاثة أطراف– هي أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا– بصفة الوسطاء. وبالتوازي مع مجموعة الاتصال الثلاثية، وُضِعَت صيغة تفاوض أخرى في الشهر في شكل «رباعية نورماندي»، التي شملت أوكرانيا وروسيا بصفتهما الأطراف، مع ألمانيا وفرنسا بصفتهما كوسطاء.

وبينما ركّزت مجموعة الاتصال الثلاثية في المقام الأول على القضايا التكتيكية والأمنية، كانت محادثات نورماندي الرباعية أكثر تركيزاً من الناحية الاستراتيجية، وهدفت إلى التعامل مع القضايا السياسية الأوسع المتعلقة بالصراع.

كان العامل الأكثر تعقيداً في عملية الوساطة لكلٍ من مجموعة الاتصال الثلاثية ومجموعة نورماندي الرباعية هو دور روسيا في الصراع الأوكراني.

وكانت لذلك آثار مهمة في عملية الوساطة، إذ لم تتحدد أدوار الأطراف المختلفة بوضوح أو تُقبَل من الجميع، وكذلك تحديد طبيعة النزاع الأوكراني نفسه. فوفقاً لروسيا، كان الصراع في أوكرانيا حرباً أهلية بين الحكومة الأوكرانية والمناطق الشرقية ؛ وبالتالي دعت موسكو إلى المشاركة المباشرة لممثّلي جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية(غير المعترف بهما رسمياً) في المفاوضات.

بينما وفقاً لموقف «كييف»، المدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كانت الحرب نزاعاً دولياً بين أوكرانيا وروسيا، حيث عمل «الانفصاليون» كوكلاء لروسيا. وعلى هذا النحو، لم تقبل أوكرانيا إجراء مفاوضات مباشرة معهم، لأنها ستكون بمثابة اعتراف بشرعيتهم السياسية.

ومع أخذ موقف أوكرانيا في الاعتبار، استُبعِدَت المشاركة الرسمية لـ«الانفصاليين» من عملية اختيار مجموعة الاتصال الثلاثية ومفاوضات نورماندي الرباعية، ما سيؤثّر لاحقاً في كلٍ من الثقة وعملية المفاوضات التي تمضي قُدماً. ونتيجة لذلك، اعتبرت أوكرانيا والوسطاء أنّ روسيا تمثّل الانفصاليين في المحادثات، بينما لم تعترف موسكو رسمياً بهذا الدور أبداً، وأصرّت على الاعتراف بالانفصاليين بصفتهم جهات فاعلة مستقلة.

وعلى الرغم من هذا الغموض، أفرزت المفاوضات اتفاقاً لإنهاء النزاع، المعروف باسم بروتوكول مينسك، في سبتمبر/أيلول 2014. كان بروتوكول مينسك اتفاق سلام طموحاً؛ ومع ذلك، فقد انهار على الفور تقريباً، مع عدم التزام أيٍ من الطرفين بوقف إطلاق النار. وبُذلت جهود وساطة متجددة لإنهاء النزاع في وقت مبكر من العام التالي، وهذه المرّة مع الإدراج الرسمي لفرنسا وألمانيا باعتبارهما وسيطين، إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية مينسك.

**السيطرة على أوروبا**

أسفرت الجهود الدبلوماسية عن اتفاق مينسك الثاني، الذي كانت أحكامه مشابهة إلى حدٍ كبيرٍ لتلك الخاصة بمينسك الأول، على الرغم من وجود تفاصيل أكثر تحديداً حول جوانب مثل انسحاب القوات والأسلحة من خط الاتصال. ومع ذلك، لم يُنفّذ بروتوكول مينسك 2، وانهار وقف إطلاق النار بعد وقت قصير من التوقيع، متأثراً أيضاً بتفسيرات مختلفة لتسلسل التنفيذ.

إنّ هذه التفسيرات المختلفة للنزاع الأوكراني– فيما يتعلق بأسبابه وتسلسل طرق حلّه – تدعم المواجهة الحالية بين موسكو والغرب حول أوكرانيا. لكنها تشير أيضاً إلى شيء أعمق كثيراً يقود هذه المواجهة، وهو صدام في وجهات النظر العالمية لروسيا والغرب حول الهيكل الأمني بأكمله في أوروبا.

لم يكن الكرملين مرتاحاً لتوسّع الاتحاد الأوروبي، وخاصة حلف الناتو، في الأراضي السوفييتية السابقة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ويرى الرئيس الروسي بوتين أنّ ثورة

الميدان الأوروبي في أوكرانيا مجرّد مقدّمة أخرى لمثل هذا التوسع، سواء أكان رسمياً أم على أرض الواقع.

**النظام العالمي الجديد وآلام الولادة من الخاصرة الأوكرانية**

لم يعرف التاريخ، قديمه وحديثه، ولادة إمبراطوريات وأفول أخرى، من دون حروب طاحنة ومواجهات ساخنة. حدث ذلك زمن الإمبراطوريات القديمة، من يونانية ورومانية وبيزنطية وفارسية وإسلامية، وتكرّر في الحربين العالميتين، الأولى (عصبة الأمم) والثانية (نظام الثنائية القطبية تحت مظلّة الأمم المتحدة)، قبل أن يُطلّ نظام "القطب الواحد" برأسه، إثر هزيمة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي في الحرب الباردة، وخسارته المباراة الاقتصادية أمام الغرب الرأسمالي.

منذ سنوات، والخبراء والمحلّلون يتحدثون عن تآكل نظام القطبية الواحدة، وبزوغ شمس نظام عالمي جديد، متعدد الأقطاب... لكن القديم يأبى مغادرة المسرح، والجديد لم يستطع الوقوف على قَدميه بعد... يبدو أن منظومة العلاقات الدولية، بالذات بين الأقطاب الكبرى، باتت بحاجة لـ"ولادة من الخاصرة"، تضع حداً للطبيعة الانتقالية للنظام الدولي القائم.

بهذا المعنى، وبه وحده، يمكن تحليل وفهم الأزمة الأوكرانية... وفي سياق تبدّل موازين القوى العالمية، يمكن النظر للحشود والحشود المقابلة على الحدود الروسية – الأوكرانية، وتفسير استعراض العضلات النووية والاستراتيجية، التي يُجريها الفريقان المصطرعان على هامش الأزمة التي تتصدّر جدول أعمال العالم.

ويفسّر ذلك أيضاً سبب «عناد» فلاديمير بوتين، ونظرته للأزمة الأوكرانية بوصفها معركة حياة أو موت للإمبراطورية الروسية، التي عمل منذ أزيد من عشرين عاماًعلى ترميمها وبسط سطوتها على ما تعتبره مجالاتها الحيوية والاستراتيجية... كما تفسّر هذه القراءة سبب استماتة الولايات المتحدة في الدفاع عن موقعها المتربع على عرش «القطب الواحد».

لم يعد ثمّة غطاء إيديولوجي للصراع بين المعسكرين. فقد سقط منذ أن سقط جدار برلين، لكنه صراع على قيادة العالم وإدارتها؛ بين قوّة صاعدة تريد لنفسها مكاناً تحت الشمس، وقوّة متراجعة، برغم صدارتها الحالية، تجهد للحفاظ على ما تعتقده دوراً حصرياً لها، ومكانة لا تليق بغيرها.

لقد انقضى الزمن الذي كانت تستحوذ فيه الولايات المتحدة على نصف الناتج العالمي الإجمالي... الصين تقترب من أن تكون القوة الاقتصادية العالمية الأولى، والولايات المتحدة بالكاد تستحوذ على خُمس الناتج الإجمالي العالمي اليوم... وثمّة إلى جانب روسيا والصين، أقطاب صاعدة مثل الهند والبرازيل وغيرهما. ضع جانباً الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، التي تُنازع في سبيل الحفاظ على ما لها من حصّة ودور على سطح الكوكب.

مَنْ شاهد أو قرأ كلمة أنتوني بلينكن في مجلس الأمن، استذكر شبح كولن باول وهو يعرض براهينه وأدلّته «الدامغة» على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وصلات مع تنظيم القاعدة، وهو ما ثبت كذبه وزيفه. فقادة مجمع الاستخبارات الأمريكية – البريطانية لم يخطئوا التقدير، بل كذبوا لتبرير حربهم المدبّرة في ليل بهيم... بلينكن قال إن ما فعله سلفه كان توطئة للذهاب إلى الحرب، وإن ما يفعله هو شخصياً يهدف إلى منع اندلاعها... صدق بلينكن في الأولى، وكذب في الثانية.

ونقول إن شكوكاً عميقة تراودنا وغيرنا، بأن واشنطن راغبة في توريط روسيا في حرب أوكرانيا، على أمل استنزافها لسنوات عديدة قادمة، وتبرير فرض عقوبات عليها كفيلة بشلّ اقتصادها... ولا أحسب أن مطبخ القرار في واشنطن مكترث بالكلفة الإنسانية للحرب. الأهم بالنسبة له، إغراق روسيا في المستنقع، وضرب تحالفها مع الصين في مقتل، ولا بأس من إعادة «تطويع» أوروبا، وإبقائها تحت المظلّة الأمريكية.

إن موسكو ستفعل أي شيء من أجل انتزاع الاعتراف بها قوّة عالمية مهيبة الجانب، وليست مجرّد دولة إقليمية؛ وواشنطن مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى للحفاظ على عرش قيادة العالم. وفي سياق كهذا، فإن الباب سيظلّ مشرعاً أمام شتّى الاحتمالات وأخطرها، وأوكرانيا ليست أولى المواجهات، ولن تكون آخرها[5].

5– عريب الرنتاوي، مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية– 20 شباط/ فبراير 2022.

## تداعيات استقلال أوكرانيا

في ديسمبر/كانون الأول 1991، وقّعت أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا اتفاقية أدّت فعلياً إلى حلّ الاتحاد السوفييتي.

كانت موسكو حريصة على الحفاظ على نفوذها في المنطقة، واعتبرت كومنولث الدول المستقلة (CIS) الذي تم تشكيله حديثاً أداة لتنفيذ رغباتها.

اعتقد الكرملين أيضاً أن إمدادات الغاز الرخيصة ستُبقي أوكرانيا في مدارها، لكن الأمور سارت بشكل مختلف تماماً. وبينما شكّلت روسيا وبيلاروسيا تحالفاً وثيقاً، كانت أوكرانيا تتّجه رويدًا رويدًا إلى أحضان الغرب.

كانت روسيا تتابع عن كثب ما يحدث في أوكرانيا، والذي لم يكن كافياً لإشعال صراع بين الجانبين خلال التسعينيات. بدت موسكو غير مهتمة، لأن الغرب لم يكن لديه نيّة لدمج أوكرانيا في مجال نفوذه؛ لكن روسيا نفسها كانت أيضًا منكوبة اقتصادياً ومنشغلة في حروبها في الشيشان، وفي معالجة آثار ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

بعد ذلك، في عام 1997، وقّعت روسيا وأوكرانيا معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة، والمعروفة أيضاً باسم «المعاهدة الكبيرة». وبهذا الاتفاق، اعترفت موسكو بحدود أوكرانيا الرسمية، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، موطن الأغلبية العرقية الروسية؛ علماً أنه يعيش ما يقرب من 8 ملايين من أصل روسي في أوكرانيا من إجمالي 48 مليون نسمة، وفقاً لتعداد عام 2001، معظمهم في الجنوب والشرق.

## أزمات متتالية بين روسيا وأوكرانيا

وقعت أول أزمة دبلوماسية كبيرة بين الجانبين مع رئاسة فلاديمير بوتين. في خريف عام 2003، بدأت روسيا بشكل غير متوقع في بناء سد في مضيق كيرتش بالقرب من جزيرة توزلا في أوكرانيا؛ ورأت « كييف» في ذلك محاولة من جانب روسيا لإعادة رسم الحدود الوطنية، و لم يتم حل النزاع إلاّ بعد لقاء وجهاً لوجه بين الرئيسين.

توقّف بناء السد، لكن الشقوق بدأت تظهر في الواجهة الوديّة التي قدّمها الجانبان. تصاعدت التوترات خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2004 في أوكرانيا، حيث ألقت

موسكو بكلّ ثقلها خلف المرشّح المؤيّد لروسيا، فيكتور يانكوفيتش، والذي منعته «الثورة البرتقالية» في البلاد من تولّي المنصب، بإعلانها أن الانتخابات مزوّرة، وأصبح المرشّح الموالي للغرب فيكتور يوشينكو رئيساً للبلاد.

وقد ردّت روسيا حينها بقطع شحنات الغاز إلى أوكرانيا في العام 2006 والعام 2009، كما أوقفت إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي.

في عام 2008، دعم الرئيس الأميركي آنذاك جورج دبليو بوش فكرة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، على الرغم من احتجاجات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي لم تقبل حكومته استقلال أوكرانيا بشكل كامل.

لكن أحبطت ألمانيا وفرنسا خطة بوش، خوفاً من أن يعطّل دعم عضوية أوكرانيا العلاقات مع روسيا. وقال وقتها الأمين العام لحلف الناتو، ياب دي هوب شيفر، إن الحلف بحاجة إلى تطوير استراتيجية جديدة طويلة المدى، بما في ذلك تحسين الحوار والتعاون مع روسيا.

وفي قمّة الناتو في بوخارست برومانيا، تمّت مناقشة الانضمام، ولكن لم يتم تحديد جداول زمنية لبدء العملية.

ولأن الأمور لم تسِر على النحو المأمول مع الناتو، بذلت أوكرانيا محاولة أخرى لتعزيز علاقاتها مع الغرب باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لكن في صيف عام 2013، وقبل أشهر قليلة من التوقيع الرسمي للوثيقة، أوضحت روسيا أنه تم تجاوز الخط الأحمر، ومارست ضغوطاً اقتصادية عبر حظر البضائع الأوكرانية.

وكانت حكومة الرئيس المنتخب في عام 2010 آنذاك، والمدعوم من روسيا، فيكتور يانكوفيتش، أعلنت تجميد الاتفاق، ثم وقّعت مع بوتين على اتفاقية إقراض أوكرانيا 15 مليار دولار كمساعدة مالية وخصم 33٪ على أسعار الغاز الطبيعي.

هذا التوقيع على المعاهدة قوبل باحتجاجات حاشدة ومستمرة في أوكرانيا، كادت تؤدّي لاندلا ع حرب أهلية.

وفي فبراير/شباط من العام التالي، هرب الرئيس الأوكراني إلى روسيا.

من الجدير ذكره أن روسيا تدفع مليارات الدولارات سنوياً إلى «كييف» كرسوم عبور الغاز إلى دول وسط وشرق أوروبا.

لكن في منتصف عام 2021، أكملت روسيا بناء خط أنابيب نورد ستريم 2، الذي يمتد تحت بحر البلطيق إلى ألمانيا. وعلى الرغم من أن التعاقد مع أوكرانيا يستمر لعدة سنوات أخرى، يحذّر بعض النقّاد في الغرب من أن نورد ستريم 2 سيسمح لروسيا بتجاوز خطوط الأنابيب الأوكرانية واكتساب نفوذ جيوسياسي أكبر في المنطقة.

**استفتاء القرم- نقطة التحوّل**

استغلّ الكرملين فراغ السلطة في «كييف»، وجرت عملية استفتاء في شبه جزيرة القرم، في آذار/مارس2014، بالعودة إلى الحضن الأم. كانت تلك العملية نقطة تحوّل في العلاقات بين البلدين وبداية حرب غير معلنة.

في يونيو/حزيران 2014، التقى الرئيس الأوكراني المنتخب بترو بوروشينكو، على هامش الذكرى السبعين للاحتفالات بعيد النصر في نورماندي، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين. تم الاجتماع، الذي عُرف فيما بعد باسم محادثات صيغة نورماندي، بوساطة ألمانية وفرنسية.

في نفس الوقت تقريباً، كان الجيش الأوكراني قادراً على صدّ «الانفصاليين». ولكن في نهاية أغسطس/آب، وفقاً لكييف، تدخلت روسيا عسكرياً؛ إلاّ أن الأخيرة نفت ذلك.

وقد تعرضت الوحدات الأوكرانية لهزيمة كبيرة، وانتهت الحرب في سبتمبر/أيلول بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في مينسك.

لكن أعقب هذا الاتفاق حرب استنزاف استمرت حتى يومنا هذا. وفي أوائل عام 2015، شنّ الانفصاليون الهجوم مرّة أخرى، وحصلوا على دعم من القوات الروسية؛ لكن نفت موسكو ذلك أيضاً.

تعرّضت القوات الأوكرانية لهزيمة ثانية، وهذه المرّة بالقرب من مدينة ديبالتسيف ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث أُجبرت على الانسحاب.

وستنتج الوساطة الغربية فيما بعد ما كان يُعرف باسم بروتوكول مينسك، وهو اتفاق يعمل كأساس لجهود السلام التي لم تتحقق حتى يومنا هذا.

كانت آخر مرّة ظهر فيها بصيص أمل في المنطقة في خريف عام 2019، عندما سُحبت بعض القوات من جانبي الخطوط الأمامية.

لكن قمّة نورماندي في باريس، في ديسمبر/كانون الأول 2019، كانت آخر مرّة جلس فيها الجانبان على نفس الطاولة.

وعلى الرغم من مساعي أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الرأي العام الأوكراني بشأن هذه الأمور لا يزال مختلطاً.

في حين أن أكثر من نصف الذين شملهم الاستطلاع (باستثناء سكّان شبه جزيرة القرم والمناطق المتنازع عليها في الشرق) يدعمون فكرة عضوية الاتحاد الأوروبي، بينما 40 إلى 50% منهم فقط يؤيدون الانضمام إلى حلف الناتو، حسب موقع منظمة مجلس العلاقات الخارجية الأميركي.

وبحسب الباحث السياسي الألماني ألكسندر راهر: «لقد أقنعت النخب الغربية نفسها بأن روسيا على وشك مهاجمة أوكرانيا. لذلك يجب إنقاذ أوكرانيا، وجرّها إلى الناتو ... على الرغم من أن الذين يفهمون ما يجري عملياً في أوكرانيا قلائل. فأميركا في حاجة إليها فقط كأداة لمنع روسيا من أن تصبح قوّة عظمى في أوروبا مرّة أخرى».

ووفقاً للباحث الألماني، تسعى روسيا عن حق إلى الحصول على ضمانات من الناتو بعدم اقتراب بُنيته التحتية العسكرية من حدود روسيا.

وقال: «ليكن البولنديون والهنغاريون والآخرون رسمياً في هذه الكتلة، وليجلسوا هناك... لكن البنية التحتية العسكرية لحلف الناتو لا ينبغي أن تكون موجودة على أراضي هذه البلدان؛ ناهيكم بأراضي دول البلطيق وأوكرانيا وجورجيا. إذا وافق الناتو على ذلك، فأعتقد بأن موسكو ستوافق أيضاً على سحب عتادها العسكري بعيداً عن الحدود الغربية. كل هذا ممكن، وينبغي فقط بدء عملية تفريغ الشحنة هذه. من الصعب للغاية على الغرب الاعتراف بأنه المذنب في الوضع الحالي. لكن روسيا لا تريد التراجع بعد الآن. يودّ

بوتين أن يسجّله التاريخ الروسي كرئيس أوقف توسع الناتو وصحّح أخطاء غورباتشوف ويلتسين. بالنسبة له، هذه مهمة تاريخية»[6].

من جهته، تحدث الخبير العسكري إيغور كوروتشيتكو عن حاجة أميركا لخلق التناقضات مع روسيا. وأشار إلى أنه لدى واشنطن اهتمامات جيوستراتيجية، وأيضاً اقتصادية؛ وهي تسعى بشكل خاص من أجل وضع الأسلحة الاستراتيجية في دول أوروبا. وتسعى كذلك من أجل وضع سوق بيع الأسلحة تحت سيطرتها. وأضاف الخبير العسكري أنه من بين أهم أهداف واشنطن من وراء إبقاء التوتر مع روسيا هو حرق أو تدمير أنابيب الغاز الطبيعي. هذا هو المنطق الذي تتحرك من خلاله الولايات المتحدة في الوقت الحالي؛ أما المسائل الأخرى فتحتلّ المرتبة الثانية، وليست ذات أهمية بالنسبة لواشنطن[7].

وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الذي أعاد إلى الأذهان تعهّدات الغرب في أوائل التسعينيات، بأن «الناتو» لن يتمدّد «شبراً واحداً شرقاً»، حمّل الغرب المسؤولية عن «محاولة التهرّب من تنفيذ هذه الوعود حالياً». لكن الحلف الذي لا يِنكر وجود هذه التعهّدات، يقول إنها كانت شفوية فحسب[8].

وقال لافروف، متحدثاً في جلسة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف: «لدينا تساؤلات حول التعهد المثير للجدل المختلق من قِبل أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة لإقامة شراكة أوكوس المغلقة. من الجليّ أن «أوكوس» له تأثير سلبي على نظام عدم الانتشار النووي، وهو يثير التوتر ويشكّل أرضية للبدء في جولة جديدة من سباق التسلح، وليس فقط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ».

ولفت لافروف إلى أن الرئيس الأميركي جو بايدن هو من يجيب عن إمكان نشوب حرب نووية أو لا.

6– صحيفة «أرغومنتي إي فاكتي» الروسية، 13–02–2022.

7-https://aif.ru/politics/world/voennyy_ekspert_nazval_klyuchevye_celi_ssha_v_protivostoyanii_s_rossiey

8– روسيا اليوم، 2–12–2021.

وأضاف: «لا أستبعد أن يكون هناك شخص ما أراد أن تغرق روسيا في صراع من صنع الإنسان وخلقه الغرب في أوكرانيا»، مؤكداً أنه «إذا قرّر الغرب خفض الستار الحديدي الجديد أمام روسيا، فلن نقلق وسنجد فرصة للتطوير».

وأكد أنه حان وقت إعادة السلاح النووي الأميركي من أوروبا إلى الولايات المتحدة[9]

كما أشار ألكسندر غروشكو، نائب وزير الخارجية الروسي، بأن روسيا سبق أن حذّرت الغرب من أن مسألة انضمام أوكرانيا إلى الناتو كانت ستنفجر «عاجلاً أم آجلاً».

وأضاف أن تفاقم الوضع الحالي حول أوكرانيا تقع المسؤولية الكاملة عنه على عاتق الدول التي تجاهلت المصالح الحيوية لروسيا، مشيراً إلى أن هناك الآن خطر وقوع صدام مباشر بين قوات روسيا والناتو.

واعتبر أن «كلّ ما فعله الناتو بعد الحرب الباردة انتهى بكارثة»، وأن كل توسع جديد للناتو أدّى إلى تدهور أمن الحلف نفسه.

وحسب الدبلوماسي الروسي، فإن الناتو اعتبر نفسه منتصراً في الحرب الباردة، وتوهّم أنه يستطيع إقامة نظام عالمي خاص به.

وشدد غروشكو على أنه لا بدّ أن تدرك أوروبا عاجلاً أم آجلاً أن الهيكل الأمني الذي يتمحور حول الناتو هو طريق يؤدّي إلى مأزق. وأضاف أنه لا يمكن التفكير في بُنية أمنية أوروبية جديدة إلاّ بعد حل قضية تقديم ضمانات أمنية لروسيا. ووصف التوجهات الجيوسياسية لأوروبا بأنها تشبه لعبة كبيرة وخطيرة للغاية.

وقال إن الولايات المتحدة لا تريد أن يتمتع الاتحاد الأوروبي باستقلالية من الناحية الجيوسياسية، وإن التكتل الأوروبي ليس لديه فرصة لأن يكون لاعباً مستقلاً في الساحة العالمية ما لم يُدرك أن الولايات المتحدة هي التي تثير توترات مع روسيا.

9– روسيا اليوم، 2022/03/1. وكالة سبوتنيك الروسية، وكالات روسية.

واعتبر غروشكو أن الأميركيين يريدون إخضاع إمكانات الاتحاد الأوروبي بالكامل للناتو؛ وأضاف: «موسكو تنظر بهدوء إلى طموحات الاتحاد الأوروبي لامتلاك قدرات عسكرية خاصة به، لكن الولايات المتحدة لا تريد السماح بذلك»[10].

حينها، أي قبل اندلاع الحرب، برز سؤالان منطقيان: هل أن أسباب دفاع الدول الغربية عن أوكرانيا تنحصر في المبادئ والقوانين الدولية والإنسانية ؟ وهل يمكن الاطمئنان لتأكيدات موسكو بأنها لا تخطّط لعمل عسكري ضد أوكرانيا؟.

يكاد المحلّلون والخبراء يُجمعون على أن الإجابة في الحالتين هي النفي. بعضهم يرى أن التحرّكات العسكرية الروسية، واحتمالات اندلاع الحرب، مدفوعة بأسعار الطاقة. ويعتقد مراقبون في الغرب أن روسيا تستخدم قوتها كمورّد للغاز، وترفع الأسعار، بهدف دقّ إسفين في المعسكر المؤيد لأوكرانيا. ربما لذلك، دعا الرئيس الأميركي، جو بايدن، ألمانيا، لوقف مشروع خط أنابيب بحر البلطيق «نورد ستريم 2»، في حال نشوب الحرب بين روسيا أوكرانيا.

وماذا بشأن التلويح الأميركي والغربي بعقوبات غير مسبوقة على روسيا؟ يقول خبراء غربيون إن العقوبات لن يكون لها تأثير كبير، ويعتقدون أن روسيا قادرة على فرض نفوذها في أوكرانيا وغيرها من الدول المحيطة بها، وأن لديها أوراقاً اقتصادية وسيبرانية، فضلاً عن القوة العسكرية الهائلة؛ كما أنها تدرك أن واشنطن ودول «الناتو»، ليست على استعداد لإرسال قوات لتحارب في أوكرانيا، سيما أنه لم تمضِ سوى بضعة أشهر على الانسحاب الأطلسي الفوضوي من أفغانستان.

وفي نهاية الفصل المضطرب، إذا لم يُترجم التصعيد إلى حرب، لا بدّ من مخرج، كأن تعترف واشنطن بمصالح روسيا الأمنية في أوكرانيا، وتصرّ «لفظياً» على حق «كييف» في اختيار حلفائها في مدى بعيد. وبذلك، تكون الولايات المتحدة قد سلّمت بنفوذ موسكو الإقليمي، في حين تسحب روسيا قواتها بعيداً عن حدود أوكرانيا، ولا تحاول تغيير نظامها السياسي المتحالف مع الغرب.

10– روسيا اليوم/ وكالة سبوتنيك الروسية، 2/03/2022.

## الحرب كخيار أخير

قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إن روسيا لا تريد الحرب، وإنها لم تتسلّم رداً بنّاءً على المقترحات التي قدّمتها للدول الغربية.

وأضاف بوتين أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أخفق حتى الآن في معالجة ما وصفه بمخاوف روسيا الأساسية بشأن الأمن، لكنه قال إنه مستعد لمواصلة المفاوضات بشأن أوكرانيا وقضايا أخرى.

وأكد الرئيس الروسي أن بلاده لا تريد اندلاع حرب في أوروبا، وهذا هو سبب قيامها ببعث مقترحات حول ضمانات الأمن إلى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وقال إن معظم الردود الغربية على هذه المقترحات لا تناسب توقعات موسكو؛ إلاّ أنه ذكر أن هذه الردود تحتوي على بنود بإمكان الجانب الروسي مناقشتها.

وأشار بوتين إلى أن موسكو تعتبر إجراءات ردع روسيا بوسائل عسكرية تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وأن المقترحات الروسية المذكورة تطالب بإزالة هذا الخطر[11].

ولفت الرئيس الروسي إلى جمود المسارات المحورية من عملية السلام في دونباس، ومنها الإصلاح الدستوري والعفو، والانتخابات المحلية والوضع القانوني الخاص لمنطقة دونباس، إضافة إلى «الصيغة» التي اقترحها في حينه وزير الخارجية الألماني (ورئيس ألمانيا حالياً) فرانك فالتر شتاينماير، كحلّ وسط لتنفيذ اتفاقيات مينسك، لم يتم تأطيرها قانوناً في أوكرانيا[12].

مهما يكن من أمر، وطالما أن التلويح بالحرب ربما ينجح في تحقيق ما لا تحقّقه الحرب نفسها، فربما يكون هذا ما يفكّر به بوتين. فهل ستسمح التطورات اللاحقة لسيناريو كهذا بأن يكون إخراجه ضمن هذه المعطيات، وتحت هذا السقف؟ هناك سابقة تاريخية من دفاتر الحرب الباردة، حين وصل العالم مطلع الستينيات من القرن الماضي، إلى حافة الحرب النووية، وظلّ على أعصابه طيلة 13 يوماً، بسبب أزمة نشر الصواريخ السوفييتية

11- https://www.kommersant.ru/doc/5217159.
12- https://www.kommersant.ru/doc/5217159

في «خليج الخنازير» بكوبا، على بعد 90 ميلاً من شواطئ فلوريدا الأميركية. لكن الحرب لم تحصل، وتوصّل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى حلّ وسط. ولعلّ السيناريو نفسه يتكرّر.. في أوكرانيا[13].

من جهته، رأى الخبير في العلاقات الدولية، إيفان تيموفييف، أن الحرب ستكون أحد سيناريوهات تطور الأزمة، نظراً لرفض السلطات في «كييف» مبدأ التسوية مع موسكو، وهي لا ترى بديلاً عن ضمان أمن البلاد سوى من خلال عضوية الناتو؛ فضلاً عن أن الغرب سيعمل على دمج أوكرانيا في هياكله الأمنية، ما يجعل من شبه المستحيل تغيير هذا المسار بدون حرب.

وأضاف: «حتى لو لم تنضم أوكرانيا للناتو لأسبابٍ ما في السنوات أو العقود المقبلة، فلا شيء يمنع نشر أنظمة هجومية أو غيرها من الأنظمة على أراضي البلاد. وفي هذه الحالة، ستتحوّل أوكرانيا عاجلاً أم آجلاً إلى نقطة انطلاق لعمليات عسكرية محتملة ضد روسيا».

وأوضح أنه ونظراً إلى طول الحدود، فإن هذا الوضع يضع روسيا في موقع يضاهي في خطورته عضوية دول البلطيق في حلف الناتو؛ وبالتالي فإن التطور العسكري لأوكرانيا بمساعدة الولايات المتحدة والغرب يشكّل تهديداً للأمن القومي الروسي، فيما هزيمة الجيش الأوكراني في حرب محتملة ستكون سريعة نسبياً، ودون الدخول في حرب طويلة الأمد، عبر عمليات تنفّذ بسرعة البرق.

ولفت تيموفييف إلى أن استمرار التوتر يُعدّ أحد السيناريوهات المطروحة لتطوّر الأزمة، نظراً للتكلفة الباهظة للحل العسكري للقضية الأوكرانية؛ وتابع : «حتى في حالة السيطرة عليها، فإن ذلك لن يمنع الغرب من تشكيل وتسليح التشكيلات الأوكرانية في المناطق المجاورة، وتمويل ودعم المجموعات المسلّحة، التي ستعمل تحت الأرض على نطاق واسع في أوكرانيا؛ كما أن الحرب ستؤدّي إلى تدهور اقتصادي في تلك المناطق، ما سيجعل سكانها أكثر عرضة للدعاية الغربية. وإذا احتفظت الحكومة الأوكرانية الموالية

13– أمجد عرار– مصدر سابق.

للغرب بجزء من الأراضي، سيصبح الصراع دائماً وطويل الأمد؛ وفي الوقت نفسه، لن يتم حلّ أيٍ من المشاكل الأمنية لروسيا، بل ستزداد بسبب عسكرة أوروبا الشرقية»[14].

كذلك، كتب سيرغي ستروكان في صحيفة «كوميرسانت» الروسية، مقالاً بتاريخ 16/02/2022، حول لعبة تعظيم الخطر الروسي في أميركا ومَن المستفيد منها، بالأرقام.

وكان الاستنتاج الرئيس لديه هو التالي: موضوع الغزو الروسي لأوكرانيا، أولاً وقبل كل شيء، كان حكاية أميركية، وليست أوكرانية أو روسية أو أوروبية. وينبغي البحث عن جذورها في أحشاء السياسة الأميركية الحديثة والمهام التي يحملها جو بايدن في السنة الثانية من رئاسته. الحقيقة هي أن أميركا، من خلال اللعب المتعمد لزيادة أسهم «الحرب الأوكرانية»، تجني مكاسب جديّة.

بعد الفشل الذريع في أفغانستان، عثر الرئيس بايدن أخيراً على فرصته الذهبية، فأطلق المشروع الضخم المختلق المعدّ من أجله، لإنقاذ العالم من خطر حرب عالمية ثالثة مزعومة يمكن أن تبدأ في أوكرانيا.

ويمكن قياس أرباح أميركا بأرقام المال. فعلى خلفية حالة عدم التحديد في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا، ترتفع قيمة الدولار مقابل عملات العالم الرئيسية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن الطلب على سندات الخزينة الأميركية أيضاً، أي الطلب على ما يقوم عليه النظام المالي الأمريكي، ارتفع مع تراجع أسواق الأسهم، على خلفية موجة الذعر الأخيرة .

لقد بلغ التضخم في الولايات المتحدة 7.5٪؛ والعائد على السندات الحكومية لعشر سنوات هو 2–1.5٪، فمن سيشتريها في الظروف العادية مع أرقام التضخم تلك؟ إنما، إذا استمرت التوترات الجيوسياسية، فسيزداد الطلب على السندات الحكومية الأمريكية تلقائياً. والخلاصة: الأزمة الأوكرانية تخدم جو بايدن والاقتصاد الأميركي و«جلالة» الدولار.

14– صحيفة كومسومولسكايا برافدا، 13–02–2022.

## الدور الإسرائيلي في الأزمة الأوكرانية

بعد الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا، حضّ الرئيس الأوكراني زيلينسكي، اليهود في كل أنحاء العالم على «رفع الصوت»، وقال زيلينسكي، وهو يهودي الديانة: «أنا أخاطب الآن جميع يهود العالم، ألا ترون ما يحدث؟ لهذا السبب من المهم جداً ألاّ يلتزم ملايين اليهود حول العالم الصمت الآن».

وأضاف: «النازية ولِدت في صمت. لذلك، ارفعوا الصوت حيال قتل المدنيين. ارفعوا الصوت حيال قتل الأوكرانيين».

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، إنّ «إسرائيل» ستصوّت لـ«إدانة الغزو الروسي» في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد جرت محادثات بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي بشأن تطورات الأزمة الأوكرانية، ربما تقود إلى دعم واشنطن لدور تل أبيب كوسيط في حلّ الأزمة الروسية الأوكرانية؛ وهذا ما تجلّى في عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي «نفتالي بينيت» على الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» استضافة موسكو وكييف في قمّة بالقدس، وهو ما نفته موسكو[15].

في تصريح لمسؤول إسرائيلي رفيع المستوى (لم يذكر اسمه أو منصبه) لموقع «المونيتور» في 22 فبراير، قال: «إذا نظرت إسرائيل إلى الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا كصراع ثنائي وفقط، فإنها حتماً ستنحاز لروسيا. ولكن إذا كان على إسرائيل أن تختار بين روسيا والولايات المتحدة (إذا ما طلبت الأخيرة من إسرائيل إدانة السياسة الروسية حيال أوكرانيا)، فإن إسرائيل ستنحاز حتماً للولايات المتحدة». ( وكان عدد من المجنّدين الإسرائيليين قد قتِل في ساحة المعركة حيث نشِرت صورهم وأسماؤهم)..

بدورها،كشفت صحيفة إسرائيلية أن إسرائيل رفضت طلباً أوكرانياً بتزويدها بمنظومة «القُبّة الحديدية»، المضادة للصواريخ، خشية على علاقاتها مع روسيا.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن «إسرائيل» رفضت الطلب، والذي تقدّمت

15- Janko Šćepanović, Can Israel Thread the Needle Between Russia and Ukraine?, the national interest, https://nationalinterest.org/feature/can-israel-thread-needle-between-russia-and-ukraine-200517?page=0,1

به أوكرانيا بداية إلى الولايات المتحدة الأميركية، ثم إلى إسرائيل بشكل مباشر، «حتى لا تخاطر بخوض مواجهة مع روسيا». واستناداً إلى الصحيفة، فإن طلب «كييف» الحصول على المنظومة التي تصنعها إسرائيل، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، جاء العام الماضي، وتم تجديده أخيراً.

وأضافت: «مثل هذه المعدّات كان من الممكن أن تضع إسرائيل في حالة أزمة شديدة تجاه موسكو».

وقالت: «طلبت الحكومة الأوكرانية رسميًا من حكومة بايدن نقل صواريخ باتريوت والقبّة الحديدية إلى أوكرانيا، الربيع الماضي؛ لم يكن الغزو الروسي في الأفق».

لكن «إسرائيل»، بحسب الصحيفة، أوضحت للإدارة الأميركية في محادثات غير رسمية أنها لن تتمكن من الموافقة على نقل بطاريات القبّة الحديدية إلى كييف، بسبب العلاقات مع روسيا.

وتابعت: «الأوكرانيون تحوّلوا في الأشهر الأخيرة مباشرة إلى الحكومة الإسرائيلية وطالبوا بالدعم الإسرائيلي في توفير النظام»[16]

تجدر الإشارة إلى العلاقات الوديّة التي تربط روسيا وإسرائيل، وإلى اعتماد موسكو على تل أبيب كمصدر للتكنولوجيا بعد عزل روسيا عن الغرب عقب المواجهات مع جورجيا وأوكرانيا. وفي عام 2010، وقّعت إسرائيل وروسيا صفقة عسكرية، تمّ بمقتضاها السماح لموسكو بإنتاج طائرات إسرائيلية بدون طيّار؛ وعلاوة على ذلك، طلبت روسيا من إسرائيل الضغط على واشنطن لرفع بعض العقوبات المفروضة على الحكومة السورية للسماح للشركات الروسية بالمساعدة في إعادة الإعمار في سوريا[17].

من جهة أخرى، يرى المراقبون الإسرائيليون أن تل أبيب ليست معنية بهذه الأزمة، انطلاقًا من أن المشكلات المرتبطة بالحدود الأوروبية تخضع لقرارات القوى الكبرى.

16– القدس العربي، 15–02–2022.

17- Janko Šćepanović, Can Israel Thread the Needle Between Russia and Ukraine?, the national interest, https://nationalinterest.org/feature/can-israel-thread-needle-between-russia-and-ukraine-200517?page=0,1

ورغم أن «إسرائيل» لديها علاقات قوية مع واشنطن وأوكرانيا، فإنه يجب عليها الحفاظ على علاقتها مع روسيا، سيما في ظل وجود الجيش الروسي على حدودها في سوريا، واعتبار موسكو طرفاً مهماً في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني؛ فضلًا عن التعاون المشترك بين روسيا وإسرائيل في قضايا مكافحة الإرهاب[18]

## الدور التركي في الأزمة الأوكرانية

ما هي فرص نجاح الدور التركي في الأزمة الأوكرانية؟ وهل تعدّ تركيا وسيطاً محايداً في هذه الأزمة؟

بالنسبة لأنقرة، هنالك الكثير لتخسره في حال اتخذت موقفاً لصالح طرف ضد طرف آخر. فهي تقيم علاقات مع كلٍ من أوكرانيا وروسيا، وستكون أمام اختيار صعب.

يقول وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إنّ بلاده لا تميل إلى المشاركة في فرض عقوبات على روسيا.

ويضيف: « لم نشارك في مثل هذه العقوبات بشكل عام من حيث المبدأ، ولا نميل إلى المشاركة في العقوبات الحالية أيضاً[19].

وفي سياق متصل، أعلن جاويش أوغلو أنّ بلاده طلبت من موسكو سحب طلبها بشأن السماح لسفن غير مسجّلة ضمن أسطول البحر الأسود الروسي بعبور المضائق التركية، مضيفاً أنّ الحكومة الروسية قبلت بذلك.

وفضلاً عن تقديمها الدعم العسكري لأوكرانيا عبر مسيّرات بيرقدار، تقف أنقرة بقوّة إلى جانب ما تقول إنها «وحدة الأراضي الأوكرانية»؛ كما أنها لا تزال ترفض الاعتراف بإلحاق روسيا لشبه جزيرة القرم. وهي انضمّت كعضو فاعل إلى «منصّة القرم»، لكنها لا ترغب في حصول أي نزاع جديد قد يُجبرها على الاصطفاف إلى جانب أوكرانيا ضد

18- Janko Šćepanović, Can Israel Thread the Needle Between Russia and Ukraine?, the national interest, https://nationalinterest.org/feature/can-israel-thread-needle-between-russia-and-ukraine-200517?page=0,1

19–وكالة الأناضول، 2 –03–2022.

روسيا؛ وتسعى أنقرة لتحقيق التوازن من خلال تجنّب النزاع والوساطة، التي ترحّب بها أوكرانيا فيما تضع أمامها روسيا الكثير من الشروط الصعبة.

فقد علّق المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، على اقتراح أردوغان للوساطة بالقول: «الكرملين يرحّب بجهود أي دولة بإمكانها المساعدة في تسوية الوضع في أوكرانيا»، مضيفاً أن «الخلافات الرئيسية بين روسيا وأوكرانيا تتعلق على وجه التحديد بتعثّر تنفيذ اتفاقيات مينسك من قِبل كييف.. إذا كان بوسع شركائنا الأتراك التأثير على الأوكرانيين ودفعهم للوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقيات مينسك، فلا يمكن إلاّ الترحيب بهذا الأمر»[20].

لذلك، يسعى الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، إلى التوسط في هذا الملف. ويعتبر أستاذ العلوم السياسية والخبير في الشؤون الروسية، أيدين سيزر، أن أردوغان لا يتصرف كوسيط محايد، لأن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وموقفها بالتالي يتّفق بالضرورة مع مواقف الحلف. وإلى غاية اللحظة، تجاهلت موسكو كل اقتراحات أنقرة.

وكان الرئيس التركي أكد مجدداً، خلال القمّة التركية– الأوكرانية الأخيرة، على دعم بلاده الكامل لأوكرانيا. وبالفعل، فقد رفض أردوغان خلال تلك القمّة أيضاً الاعتراف بشبه جزيرة القرم كمنطقة تابعة لروسيا، وقدّم نفسه حامياً لعرقية تتار القرم، وتحدّث ببهجة عن بناء مساجد ومشاريع سكنية لهم[21].

إلى ذلك، فإن تركيا قامت بتزويد أوكرانيا بطائرات مسّيرة هجومية، وهو ما أعلنته وزارة الدفاع الأوكرانية عبر فيديو منشور في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، والذي يُظهر تدمير طائرة مسيّرة من طراز «بيرقدار تي بي 2» لقطعة مدفعية روسية في منطقة الدونباس شرقي أوكرانيا. أغضب ذلك موسكو بشكل كبير، لأن حصول أوكرانيا على هذه التقنية المتقدمة من دولة عضو في الناتو يعني أن أي خطط عسكرية روسية ضد أوكرانيا قد تواجه بمقاومة عنيفة باستخدام أسلحة متقدمة، ما يصعّب من أي عمل عسكري روسي محتمل.

20– روسيا اليوم، 2022/01/20.
21– دوتشي فيلله، دوتشي فيلله، 2022/02/2.

لا عجب، إذن، في أن الرئيس الروسي بوتين انتقد، قبل عدة أسابيع، وجود المُسيّرات التركية في أوكرانيا، واتّهم أنقرة بدعم «كييف» بشكل كبير، مطالباً الرئيس التركي بـ«إعادة النظر» في سياسته.

ومع ذلك، فإن أهمية أوكرانيا بالنسبة لتركيا في ازدياد أيضاً. فطبقاً لبوراك بهليفان، رئيس جمعية رجال الأعمال التركية – الأوكرانية، والذي يعيش في «كييف» منذ 12 عاماً، كانت تركيا عام 2020 أكبر جهة مستثمرة في أوكرانيا، إذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين، بحسب معطياته، نحو 7.5 مليار دولار.

لذلك، تسعى أنقرة جاهدة من أجل منع المزيد من التصعيد في الملف الأوكراني، لأن الاقتصاد التركي – المتعثّر حالياً – سيُمنى بخسائر كبيرة من وقوع نزاع بين روسيا وأوكرانيا، وقد يُفشل خطط الرئيس إردوغان في جذب المزيد من الاستثمارات إلى بلاده من خلال خفض أسعار الفائدة.

## الناتو يعزّز قدرات أوكرانيا الهجومية في دونباس

في الوقت الذي كان الغرب ينتظر فيه «الغزو الروسي» لأوكرانيا، كانت دول الناتو تواصل إغداق «كييف» بالأسلحة التي تعدّ في معظمها هجومية، خاصة أنظمة الصواريخ الأمريكية «جافلين».

وأشارت صحيفة «نيزافيسيمايا» الروسية إلى أن واشنطن سلّمت «كييف» أنظمة صواريخ مضادة للدبابات، 300 قاذفة «FGM–148» و1200 صاروخ منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، بالإضافة إلى قاذفات قنابل هجومية. بدورها، سلّمت بريطانيا السلطات الأوكرانية حوالي 2200 قذيفة مضادة للدبابات من نوع «NLAW».

وكشفت الصحيفة الروسية أن الدول الغربية تزوّد «كييف» بأنواع أخرى من الأسلحة والمعدّات العسكرية. ووفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون)،فإنه في الفترة من يناير إلى فبراير 2022، تمّ تسليم أوكرانيا أكثر من 650 طناً من الأسلحة والمعدّات العسكرية، من بينها بنادق قنص وذخيرة ومحطات رادار مضادة ومعدّات اتصالات. ومن المنتظر كذلك أن تصل من الولايات المتحدة 5 مروحيات نقل عسكرية روسية الصنع (من طراز Mi–

8MTV و Mi–17V5)، والتي كانت معدّة سابقاً للقوات المسلحة الأفغانية.

وفي وقت سابق، سلّمت الولايات المتحدة زوارق للبحرية الأوكرانية، مزوّدة بأنظمة صواريخ «ستينغر» المحمولة المضادة للطائرات. وحالياً، قرّرت ليتوانيا ولاتفيا تزويد أوكرانيا بصواريخ «ستينغر» أمريكية الصنع.

بدورها أعلنت بولندا عن مساعدة عسكرية لأوكرانيا. وقال رئيس وزرائها ماتيوز موراويكي إن «وارسو سترسل عشرات الآلاف من قذائف المدفعية وأنظمة دفاع جويّ محمولة وقذائف الهاون الخفيفة وطائرات الاستطلاع بدون طيّار وأسلحة دفاعية أخرى إلى كييف.»

وقد بدأت جمهورية التشيك بالفعل بتسليم آلاف من القذائف لمدافع «هاوتزر» ذاتية الدفع عيار 152 ملم من نوع «أكاتسيا»؛ وأعربت إستونيا عن استعدادها لتزويد القوات الأوكرانية من الذخيرة الخاصة بمدافع «هاوتزر» في انتظار إذن من الحكومة الألمانية، نظراً لأن هذه الذخيرة تم توريدها سابقاً من ألمانيا؛ وبرلين، التي تخشى على ما يبدو من تصعيد الصراع في دونباس، لم تمنح الموافقة بعد.

كما أعلنت بولندا عن مساعدة عسكرية لأوكرانيا. وقال رئيس وزرائها ماتيوز موراويكي إن «وارسو ستُرسل عشرات الآلاف من قذائف المدفعية وأنظمة منظومات الدفاع الجوي المحمولة وقذائف الهاون الخفيفة وطائرات الاستطلاع بدون طيّار وأسلحة دفاعية أخرى إلى كييف.» على الرغم من أنه من غير المحتمل أن يُطلَق على قذائف المدفعية وقذائف الهاون أسلحة دفاعية.

ووفقاً لممثّلي وزارة الدفاع الأوكرانية، فإن القوات بقيادة المستشارين الأمريكيين تتدرّب بشكل أساسي على استخدام أنظمة الصواريخ المضادة للدبابات وقاذفات القنابل التي ترسلها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ومن غير المستبعد أن تكون الدول الغربية تزوّد أوكرانيا بشكل سريع بمختلف هذه الأسلحة تلبية لرغبة «كييف»، وخطط الجيش الأوكراني بدء أعمال عسكرية في دونباس.

ووفقاً لتقديرات الخبراء في دونباس، نشرت وزارة الدفاع الأوكرانية فرقاً عسكرية يبلغ تعدادها حوالي 120 ألف جندي في دونباس[22]

الغرب يغمر أوكرانيا بالسلاح، لدرجة أنه قريباً سيصبح نصيب المواطنين الأوكرانيين منه 3 قاذفات قنابل يدوية و2 ستينغر لكل مواطن.

كذلك، أعلن وزير الدفاع الأوكراني، أوليكسي ريزنيكوف، أن «كييف» تلقّت أكثر من ألفي طن من الأسلحة والذخيرة من شركائها الغربيين؛ وقال الوزير خلال «ماراثون الوحدة» التلفزيوني: «أريد أن أشير إلى أننا نشعر كل يوم بمزيد من الدعم من شركائنا الأجانب. لقد تلقّينا بالفعل أكثر من 2000 طن من الأسلحة والذخيرة الحديثة».

وذكر ريزنيكوف أن «كييف» تلقّت أنظمة صواريخ STINGER المحمولة المضادة للطائرات وأنظمة صواريخ Javelin وNLAW المضادة للدبابات و«وسائل أخرى لم نكن حتى نحلم بها من ذي قبل».

وأضاف أنه سيتم قريباً بناء مصنع لإنتاج الطائرات المسيّرة الهجومية التركية «بيرقدار» في أوكرانيا؛ وقال: «سيكون هناك مزيد من الدعم، لأننا في حوار مستمر معهم (الشركاء)».

بدوره، أعلن وزير خارجية أوكرانيا، ديميتري كوليبا، أنّ هناك «19 دولة تمدّنا بالسلاح، بعضها يفعل ذلك للمرّة الأولى في تاريخه، و10 دول تزوّدنا بمساعدات مالية كليّة، و22 دولة تقدّم مساعدات إنسانية».

من جهته، أعلن الرئيس الأوكراني عن وصول أكثر من 1600 مقاتل من المرتزقة للمساعدة في الحرب. كما أعلن عن إطلاق عدد كبير من المساجين الذين يجيدون استعمال السلاح وإرسالهم إلى الخطوط الامامية؛ بينما أعلنت دول البلطيق عن استعدادها لإرسال متطوعين للقتال إلى جانب القوات الأوكرانية . وبالفعل، فقد وصل عدد من المقاتلين وانضمّوا إلى القتال.

22– صحيفة «نيزافيسيمايا» الروسية، 2022–02–7.

## محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا

بعد اندلاع الحرب بعدّة أيام، قال مستشار للرئاسة الأوكرانية إن المحادثات بين أوكرانيا وروسيا بدأت، وإن جدول أعمال الوفد الأوكراني هو الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرّات إنسانية للسماح للمدنيين بمغادرة المناطق الواقعة على جبهات القتال.

وقال ميخايلو بودولياك، أحد المفاوضين الأوكرانيين، إن «الطرفين حدّدا سلسلة أولويات ومواضيع تتطلب بعض القرارات»، فيما أشار نظيره الروسي فلاديمير ميدينسكي إلى أن اللقاء الجديد سيحصل «قريبًا» على الحدود البولندية البيلاروسية. وجرت جولة ثانية من المحادثات اتفق فيها الجانبان على فتح طرق آمنة للمدنيين.

وقال مستشار الرئيس الأوكرانية،ميخايلو بودولاك، عبر تويتر «الجولة الثانية من المحادثات انتهت. لسوء الحظ، لم تحقّق أوكرانيا النتائج التي تحتاجها بعد. هناك قرارات فقط بشأن تنظيم ممرّات إنسانية».

وتضمّنت أجندة الوفد الأوكراني محاولة الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرات إنسانية للسماح للمدنيين بمغادرة مناطق خطوط القتال الأمامية.

أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فكان قد اعتبر أنّ «مماطلة أوكرانيا» في المفاوضات ستؤدّي لزيادة مطالبه من كييف[23].

من جهته، حذّر نائب وزير الخارجية الروسي الأسبق، أندريه فدروف، من أن عدم حصول تقدّم في المحادثات سيؤدّي إلى ازدياد حدّة العمليات العسكرية الروسية[24].

## الصراع في دونباس

الحرب في دونباس (وتسمّى أيضاً الحرب في أوكرانيا أو الحرب في شرق أوكرانيا) هي نزاع مسلّح في منطقة دونباس. ففي بداية شهر مارس عام 2014، خرجت مظاهرات من

23– روسيا اليوم، 3/03/2022.
24– تلفزيون العربي، 3/03/2022.

جانب الجماعات الموالية لروسيا والمناهضة للحكومة في مناطق دونيتسك وهانسك، في إقليم يطلَق عليه اسم «دونباس»، في أعقاب الثورة الأوكرانية 2014 وحركة الميدان.

وقد تصدّر الصراع في منطقة دونباس المتنازع عليها شرق أوكرانيا الأحداث، بعد تعزيز روسيا وجودها العسكري على الحدود بين البلدين، ما دفع إلى اتهامها بالتحضير لغزو مشابه لما فعلته في عام 2014، والذي اتُهمت بتنفيذه من أجل دعم الانفصاليين الموالين لها في دونباس في حربهم ضد القوات الأوكرانية.

فيما اتهمت روسيا أوكرانيا بنشر نصف جيشها الذي يبلغ 125 ألف جندي، في دونباس، في وقتٍ قال فيه الرئيس الأوكراني إن الحرب «لن تُحلّ دون محادثات». فما هي منطقة دونباس، وما سبب تسميتها، وما هي خلفية الصراع فيها؟

## التسمية

دونباس هي اختصار لكلمتي «دون» من دونيتسك، و»باس» من باسين بالروسية، أي «حوض دونيتسك»، وجاء اسمها من حوض الفحم الذي اكتُشف في عام 1721، والذي تمّت تسميته على اسم نهر دونيتس العابر في المنطقة، بحسب موقع «بريطانيكا». بدأ استغلال حوض دونيتسك في أوائل القرن الـ19، وبحلول عام 1913 كان ينتج 87% من الفحم الروسي.

لقد حافظ سُكّان دونباس، و»عاصمتها مدينة دانيتسك (جنوب غربي أوكرانيا)، ومجموعات موالية لموسكو فيها، على علاقة خاصة مع روسيا بعد أزمة «القرم»، واستمروا في علاقات مفتوحة مع موسكو، وانفصالية عن السلطات الأوكرانية.

وتشتهر المنطقة تاريخياً بحركتها العماليّة التي تعيش على مناجم الفحم الغنيّة بها، كما أنها أكبر منطقة منتجة للحديد والصلب في أوكرانيا. وتعدّ منطقة تعدين كبيرة ومنطقة صناعية في جنوب شرقي أوروبا، وواحدة من أكبر المجمّعات المعدنية والصناعات الثقيلة في العالم.

وفي حوض دونيتسك أيضاً، يتم استخراج الزئبق، كما تتخذ صناعة الأسمنت أهمية

كبرى. وتم إدخال مجموعة واسعة من الصناعات الخفيفة وصناعات السلع الاستهلاكية لتنويع الاقتصاد وتلبية احتياجات عدد كبير من السكان.

وقد وضعت الاتهامات بالقصف المتبادل بين موالين لروسيا في دونباس شرق أوكرانيا وبين الحكومة الأوكرانية، الإقليم في صدارة المشهد مجدداً، وطرحت تساؤلات عن مدى أهميته، خصوصاً أن موسكو لوّحت مراراً برغبتها بالاعتراف به كدولة مستقلة.

وفي قلب الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا، يكمن الصراع طويل الأمد في منطقة دونباس، المقسّمة منذ عام 2014 إلى مناطق منفصلة تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية والانفصاليون المدعومون من روسيا.

فقد ناشد مجلس الدوما الروسي الرئيس فلاديمير بوتين الاعتراف بالمناطق الانفصالية هناك كدول مستقلة. وتضم منطقة دونباس الأجزاء التي تسيطر عليها كييف من ولايتي دونيتسك ولوهانسك (المناطق التي تسيطر عليها الحكومة)، و»الجمهوريات الشعبية» الانفصالية دونيتسك ولوهانسك.

ولا يزال خط جبهة دونباس يمثّل انقساماً مقلقاً، حيث تتجمّع القوات العسكرية الروسية في نقاط مختلفة على الحدود الشرقية والجنوبية والشمالية لأوكرانيا.

يُشار إلى دونباس أحياناً على أنها منطقة متجاوزة للحدود، كونها تمثّل جزءاً من منطقة روستوف أوبلاست في روسيا.

ويتّضح هذا من امتداد حوض فحم دانيتسك جغرافياً إلى المنطقة المتخصصة في استخراج فحم التعدين التي يُطلق عليها «دونباس الروسية» أحياناً.ولكن الأخيرة ذات أهمية اقتصادية وسياسية واجتماعية أقل مقارنة بالجزء الذي تم ضمّه إلى أوكرانيا بعد عام 1991، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي .

يقول العالم والفيلسوف الأوكراني غريجوري نيميريا: «تزيد أهمية كون المرء من منطقة دونباس عن كونه روسياً أو أوكراني الجنسية. ولذلك فإن انهيار الاتحاد السوفياتي يعني بالطبع ظهور الهوية والولاء الإقليمي. وعلى أي حال، فإن الناس لا يحدّدون العِرق الذي ينتمون إليه صراحة، لأن معظم العائلات، كعائلتي، لها أصول مختلطة».

## جذور النزاع

بدأ النزاع المسلّح في شرق أوكرانيا في عام 2014، وأسفر منذ ذلك الحين عن مقتل أكثر من 14000 شخص. ووضعت الحرب قوات الحكومة الأوكرانية ضد الانفصاليين المدعومين من روسيا للسيطرة على معظم المنطقتين الصناعيتين في دونيتسك ولوهانسك، والمعروفتين أيضاً باسم دونباس.

فقد انتهت المعارك الشرسة في 2015–2014 بثلث أراضي المنطقة، الجزء الأكثر تحضّراً، في أيدي جمهوريات دونيتسك ولوهانسك الشعبية التي تصف نفسها بشبه المستقلة، وفق «وول ستريت جورنال».

وبين سبتمبر 2014 وفبراير 2015، وقّعت روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا ما يسمّى باتفاقيات مينسك، والتي أوقفت في النهاية الحرب وقلّصت القتال بشكل كبير.

لكن الاتفاقيات لم تنفّذ قط، وتحوّل القتال إلى حرب خنادق، حيث يواجه قرابة 75 ألف جندي على طول خط أمامي بطول 420 كيلومتراً يخترق مناطق مكتظة بالسكان، وفق تقرير «مجموعة الأزمات الدولية».

هذه الحرب دمّرت اقتصاد المنطقة والصناعات الثقيلة، وأجبرت الملايين على الانتقال، وحوّلت منطقة الصراع إلى واحدة من أكثر مناطق العالم تلوّثاً بالألغام.

## اتفاقات مينسك

كانت اتفاقيات مينسك لعام 2015 غير مواتية بطبيعتها لأوكرانيا، التي كانت تحاول وقت التوقيع وقف القتال في الشرق، حيث عانى جيشها من خسائر فادحة.

لكن السلطات الأوكرانية تعهدت بالتزامها ببروتوكول مينسك، الذي اعترفت بأنه الإطار الوحيد المتاح لتسوية السلام وإن كان يحتاج إلى التحديث، فيما روسيا بالطبع تعارض فكرة مراجعته، وفق تحليل نشرته «معهد لوي» للدراسات.

وعلى مرّ السنين، اتفق الطرفان المتحاربان على سحب الأسلحة الثقيلة، وتبادل الأسرى، ووقف إطلاق النار قصير الأمد فقط.

لكن، وعلى رغم تراجع العنف، توقفت محادثات السلام أيضاً، ولا يزال خط المواجهة، الذي يبلغ طوله 427 كيلومتراً، يقسم المنطقة الصناعية التي كانت مزدهرة في يوم من الأيام.

**«صيغة النورماندي»**

في موازاة ذلك، وصلت محادثات «صيغة نورماندي» إلى طريق مسدود منذ اجتماع قادة أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا في ديسمبر 2019.

وفي ذلك العام، وافق الرئيس الأوكراني المنتخب فولوديمير زيلينسكي على التوقيع على ما يسمّى بصيغة شتاينماير، وهي خطة سلام سمّيت على اسم وزير الخارجية الألماني السابق الذي اقترحها لأول مرّة كمسار نحو تنفيذ اتفاقيات مينسك.

وتنصّ الخطة على منح وضع الحكم الذاتي للأراضي التي تعتبرها أوكرانيا محتلّة من روسيا، بعد إجراء الانتخابات المحلية والاعتراف بنتائجها من قِبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

لكن حجر العثرة كان الخلاف بين أوكرانيا وروسيا حول ما يجب أن يأتي أولاً، الانتخابات المحلية أو مراقبة الحدود[25].

في السياق، نشرت صحيفة «التايمز» في تقرير كتبه كييف أنطوني عن ما يسمّى «القائمة السوداء»، والتي قال إنها ضمّت الجواسيس والقساوسة والصحافيين والأبرياء والمذنبين، الذين اعتُبروا موالين وعملاء لروسيا في قائمة على الإنترنت؛ وربما تورّط بعض هؤلاء الذين وردت أسماؤهم في قائمة «مايراتفيرتيس» (صانع السلام) بأعمال شنيعة في منطقة الشرق من البلاد؛ ولكن آخرين لم يفعلوا شيئاً، ولم يرتكب آخرون أي شيء غير أنهم تسبّبوا بالضيق عندما تناولوا الحساسيات العامة أو السياسية، أو أنهم استخدموا العبارات العاميّة «غير المناسبة». وهذا لا يهم، فكلّ واحد، والجميع، تمّ الحكم عليهم من خلال لجنة سريّة، واتهِموا بارتكاب «بأعمال مقصودة ضد الأمن القومي الأوكراني»؛ وتمّ والحالة

25– وكالة «نوفوستي» الروسية، 2022/02/16.

هذه نشر تفاصيلهم الشخصية إلى جانب الجرائم المفترض أنهم ارتكبوها.

ومن بين الأسماء التي وردت في القائمة المكوّنة من 187.000، نائب المدّعي العام الأوكراني أوليسكي سيمونينكو، ويُتّهم بأنه «بصم» على «اتهامات مفبركة» في قضية ضد الرئيس السابق بيترو بورشينكو، السياسي ورجل الأعمال الذي يعدّ من أشد منافسي الرئيس الحالي زيلنسكي. وأكد مؤسس «مايراتيفريتس»، جورج توكا، أن «توقيع سيمونينكو على اتهام بورشينكو هو خيانة بحدّ ذاتها للبلد، ويستحق وضع اسمه على القائمة لانتهاكه موقعه والقانون».

وينضم سيمونينكو إلى قائمة من العملاء المفترضين؛ فهي لا تضم مجرمي الحرب أو عملاء وكالة الاستخبارات الروسية (أف أس بي)، ولكن المؤسس المشارك في فرقة «بينك فلويد»، روجر ووترز(76 عاماً)، والذي اعتُبر «تهديداً للأمن القومي» في العام 2018، بعدما قال إن «روسيا لها حق في شبه جزيرة القرم أكثر من أوكرانيا». وتم وضع سفيتلانا ألكيسفيتش، البيلاروسية الكاتبة والناقدة للكرملين، والحائزة على جائزة نوبل، في القائمة «للتحريض على الانقسام الإثني»، وذلك لأنها ذكرت مرّة أن بعض الأوكرانيين ساعدوا النازية على قتل اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. وتم وضع 500 من موظفي الخدمة المدنية، وهم من الإثنية الهنغارية الذين منِحوا الجنسية الأوكرانية على القائمة. ويمنع الدستور الأوكراني الجنسية المزدوجة، وشعار موقع «صانع السلام» هو برو بونو بابليكو (لخير الصالح العام)، ووصفهم الموقع بـ «الخونة» و«الانفصاليين».

ظهر هذا الموقع في عام 2014، بعد لقاء بين توكا وعضو سابق في الاستخبارات الأوكرانية (أس بي يو)؛ والذي يدير الموقع ويُعرف باسم مستعار هو «رومان سيتزسيف». ونفى توكا تلقّيه تمويلاً من الدولة لإدارة الموقع، أو أن المخابرات هي التي توجّه عمله، مؤكداً أن الهدف من إنشائه هو «تنظيف» أوكرانيا من المشاعر والنشاطات الموالية لروسيا.

ومع أن الموقع يحظى بدعم واسع من أنطون هيراشيشنكو، أحد المؤسسين له، والذي يعمل حالياً مستشاراً لوزارة الشؤون الداخلية في كييف، إلّا أن هوية العاملين فيه سريّة.

وتقوم لجنة سريّة من الإداريين فيه بالنظر في المعلومات المقدّمة عن المتّهمين، وتُجمع عادة من مصادر استخباراتية علنية ومواقع التواصل الاجتماعي. إن تعريف «مشاعر موالية لروسيا» هو تعريف شامل، ويضم الأسماء والتفاصيل الشخصية وبيانات الجوازات لـ 4506 صحافيين غربيين وأوكرانيين وروس، ممّن حصلوا على تصريح عمل في مناطق الانفصاليين. وهي خطوة ضرورية للعمل في المناطق التي تسيطر عليها القوات الموالية لروسيا[26].

## استطلاع رأي

أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أنّ مستوى دعم سياسات الرئيس فلاديمير بوتين «مرتفع جداً»، وهو ما يعطي «القوّة للرئيس».

إن قرار تنفيذ عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا يحظى بدعم 68٪ من الروس، و لم يؤيّده كل خمسة مشاركين (22٪)، فيما وجد كل عشرة مواطنين صعوبة في الإجابة (10٪)، وفقًا لبيانات من مركز «أبحاث الرأي العام لعموم روسيا».

ووفقًا لربع المواطنين، تهدف العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا إلى حماية السكان الناطقين بالروسية في جمهورية دونيتسك الشعبية ولوغانسك (26٪).

وقال واحد من كل خمسة أن الغرض من العملية هو منع نشر القواعد العسكرية لحلف شمال الأطلسي على أراضي أوكرانيا (20٪) ؛ وتعتقد نفس النسبة من المستطلعين أن العملية جارية من أجل تنفيذ نزع السلاح في أوكرانيا (20٪).

كما يشير الاستطلاع إلى أن 7٪ أجابوا: تهدف روسيا إلى تشويه سمعة أوكرانيا وتغيير مسارها السياسي، و 6٪ – لتغيير النظام السياسي غير الوديّ لروسيا، و 4٪ – لتقسيم أوكرانيا إلى أجزاء وإثبات نفوذها في أجزاء من أوكرانيا.

## التشويه الإعلامي الأميركي وقلب الحقائق

في خضم الأزمة الروسية – الأوكرانية المستجدة، وفي أثناء المعارك الحامية الوطيس داخل الأراضي الأوكرانية، ابتداءً من معارك تحرير إقليم الدونباس بكامله ومدينة

26– د. فؤاد خشيش – موقع الناشر، 27–01–2022.

خيرسون ...لا تعتمد الولايات المتحدة في التغطية الإعلامية للحرب فقط على الإعلام الأميركي، بل على وسائل الإعلام العالمية، سواء كانت أوروبية أو عربية أو غيرها (مرئي ومسموع وصحف..)، إذ تستخدم أساليب الاختراق والتلاعب والتشويه في الدعاية والحرب النفسية في كسب تأييد الرأي العام الدولي لأهدافها بشكل كامل.

إذ تعتبر الإدارة الأميركية أن التغطية الإعلامية للحرب هي جزء لا يتجزأ من الحرب نفسها، وهو ما ظهر جلياً في تحديد عدة مواعيد لشن الهجوم الروسي على أوكرانيا؛ بل هي تمادت أكثر من ذلك بتحديد بعض الضربات الافتتاحية في الحرب، إضافة إلى تسريب ما سمّته الإدارة الأميركية بشفرات التواصل بين الجنود الروس.

بالمقابل، اعتمدت روسيا على استراتيجية الصمود وامتصاص الصدمة في المواجهة الإعلامية مع الولايات المتحدة؛ فروسيا تعلّمت الكثير من دروس الماضي، ومن الدعاية الإعلامية التي كانت تُظهرها في صورة الدولة الجائرة أو المعتدية على حقوق الغير. ومن هنا كان اعتماد الرئيس الروسي بوتين على استراتيجية واقعية جديدة في مواجهة الحرب الدعائية الأمريكية. وفيما يأتي أبرز آليات تلك الاستراتيجية: اعتمدت روسيا على سياسة الصمود، إذ لم تتفاعل مع ما نُشر من تقارير في وسائل الإعلام الأميركية بأن روسيا تحشد للحرب، مع تسريبات تتعلق بالشيفرات وتوزيع الضربات الافتتاحية وغيرها؛ بل هي أخذت بسياسة تفكيك الخطاب وتضليله. فبوتين لم يظهر لينفي أياً من التهم الأميركية الموجّهة إليه، بل خرجت تصريحات النفي من أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية المختلفة، لتؤكد بذلك على أن الرئيس لا يخرج لينفي عن نفسه تهماً من موقع دفاعي، بل تمّ ربط ظهور الرئيس بوتين بسياسة الفعل وليس ردّ الفعل.

ومن هذا المنطلق، يجابه المواطن أينما وجد مشكلة الحصول على معلومات صحيحة لما يجري على أرض الواقع. فهناك الكثير من القنوات التلفزيونية الفضائية ومحطات الإذاعة والتواصل الاجتماعي (الفيسبوك) ومراكز الاعلام المختلفة، التي تبث وتنقل الأخبار من أرض الواقع وليس من أرض المعركة، لأن هذا الأمر يحتاج إلى مراسل عسكري تم إعداده خصيصاً لنقل أحداث سير المعارك العسكرية.

من هنا يؤدّي المراسل الصحفي دوراً مهماً في هذه الحرب الإعلامية إذا صحّ التعبير؛ فمنهم من ينقل الأخبار والصور الحيّة من أرض الواقع بكل صدق وأمانة ونزاهة، ومنهم

من ينقلها بالعكس من ذلك حفاظاً على استمرار عمله في هذه القناة أو غيرها؛ وخير دليل على ذلك شبكات الاعلام العربية التي تستلم الأخبار عبر مراسليها الموجودين في دونيتسك وكييف وخاركوف وعلى الحدود الأوكرانية مع سلوفاكيا وبولندا ورومانيا. ويمكن للمشاهد أن يحكم على صدق ما يقوله المراسل الصحفي من خلال النظر إلى قَسَمات وجهه، حتى يعرف مدى صحّة الأخبار التي ينقلها هؤلاء المراسلون والمراسلات، من موسكو وكييف وخاركوف ودونيتسك ومدن أخرى، والذين يعملون لقناة العربية والحدث وسكاي نيوز..إلخ؛ وحتى أن قسماً منهم لا يتكلم اللغة الروسية، والتي هي ضرورية طالما المراسل (أو المراسلة) موجود في بلاد يتكلم سكانها اللغة الروسية وينقلون أخبارها إلى جميع بقاع الأرض، معتمدين على معرفتهم باللغة الإنكليزية فقط[27].

وخير مثال على ذلك أنه كان يوجد في كييف، عاصمة أوكرانيا، مركز إعلام تابع للقوات المسلّحة الأوكرانية يقوم ببث الأكاذيب الملفّقة والمعلومات غير الصحيحة والمضلّلة. وقد قامت القوات الروسية بقصفه وتدميره في اليوم الأول من شهر آذار/مارس 2022 ؛ إذ قام هذا المركز الإعلامي ببث الكثير من المعلومات الكاذبة، والهدف منها هو تضليل المواطنين الأوكرانيين بالدرجة الأولى، وهي مدعومة بصور وأفلام فيديو من زمن الحرب العالمية الأولى والثانية، ومن الحرب في أفغانستان وفيتنام، ومن العراق أثناء اجتياح الجيش الاميركي له في العام 2003 .

**اسم المركز باللغة الروسية:**

**72ой Центер Специальный Операций ВСУ**

وترجمة اسم المركز باللغة العربية : المركز 72 للعمليات الخاصة بالقوات المسلّحة الأوكرانية.

كما يوجد مركز إعلامي آخر باللغة الأوكرانية، ورمزه، Ukr.net يبث أوامر الرئيس فلاديمير زيلينسكي بتعيين محافظين جدد لأوديسا وخيرسون، وأخبار انتصارات الجيش الأوكراني في المعارك ضد الجيش الروسي، وأخبار عن مدينة كييف، واعتقال شبكات

27– موقع ساحة التحرير، د.سناء عبد القادر مصطفى، 2022–02–3.

تخريب داخلها. بالإضافة إلى أخبار اقتصادية وسياسية. وكذلك يوجد مركزان آخران هما: Liga.net, Ukrinform.ua

وفي مقابلة جرت بتاريخ 2022/3/2 مع عضو مجلس الدوما الروسي، أنتون غوريلكين، وهو مدير مركز مراقبة المعلومات التابع لمجلس الدوما(البرلمان) الروسي، قال بأنه توجد في مواقع التواصل الاجتماعي في موسكو ومدن أخرى في روسيا أخبار مدعومة بصور وأفلام فيديو مفبركة وعديمة الصحّة، والغرض منها نشر البلبلة والانقسام في مجتمع روسيا الاتحادية في هذا الوقت الصعب» . ويوجد مشروع قانون مقدّم إلى مجلس الدوما (البرلمان) الروسي بمعاقبة أي شخص ينشر مثل هذه الأخبار والصور والفيديوات المفبركة بالسجن 15 سنة.

من السابق لأوانه إطلاق أي تنبّؤات في هذا الوقت. هناك عدد كبير من المتغيرات المتسارعة التي يجب مراعاتها عند تقويم ما يحدث. على سبيل المثال، توجد مخاوف حقيقية من احتمال حصول تدخّل عسكري أمريكي مباشر، الأمر الذي يتطلب توفير موارد عسكرية جديدة من روسيا. بالإضافة إلى خطر فتح جبهة ثانية ضد روسيا في الاتجاه الشمالي الغربي (دول البلطيق)، والاتجاه الجنوبي (القوقاز) والاتجاه الشرقي (الشرق الأقصى).

## مختبرات بيولوجية سريّة

أجبرت العملية الروسية الخاصة على أراضي أوكرانيا علماء الفيروسات الأمريكيين على كنس آثارهم على وجه السرعة. ففي السادس والعشرين من فبراير، اختفت معلومات حول المختبرات البيولوجية الأمريكية من الموقع الإلكتروني لسفارة الولايات المتحدة في أوكرانيا.

ووفقاً للخبراء، يعمل 16 مختبراً بيولوجياً أمريكياً على أراضي أوكرانيا؛ ويتم تصنيف بعضها، حيث يمكن إنتاج فيروسات قاتلة، بالسريّة . والخطير أن هذه المخابر الحيوية ليست في مناطق نائية، إنما بالقرب من المدن الكبيرة.

يقول عالم الفيروسات العسكري إيغور نيكولين، «هناك 4 منها في كييف، و3 في لفوف، ويوجد أيضاً مخابر في أوديسا، وخاركوف، ودنيبروبيتروفسك». التجارب تنفّذ

عملياً بالقرب من حدودنا».

ومعلومٌ أن الولايات المتحدة «لم تصادق قط على اتفاقية حظر استحداث الأسلحة البكتريولوجية والتكوسينية وإنتاجها وتكديسها، ولا على تدمير تلك الأسلحة. لقد قاموا ببساطة بإبعاد هذه المختبرات الخطرة عن أراضيهم. وهي الآن تعمل كأنما في منطقة رمادية. مختبراتهم البيولوجية لا تقتصر على أوكرانيا، إنما هي موجودة أيضاً في جورجيا وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأرمينيا؛ أي تحيط بـ (روسيا) كعدوٍ محتمل. في هذه المختبرات، يختبر علماء الفيروسات العسكريون أحدث ما يُنتجونه على مجموعات جينية محددة: على البشر والحيوانات والنباتات. وبالمناسبة، الصين مُحاطة أيضاً بالمختبرات البيولوجية الأمريكية».

ووفقاً لـ نيكولين، فإنه وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تحوّلت أوكرانيا عملياً إلى «قنبلة بيولوجية» بالنسبة للبلدان المجاورة.

ولدى استخباراتنا معلومات تفيد بأن عيّنات من فيروس الجدري نُقلت سراً إلى مختبر خاركوف في حاويات خاصة. وقد انتشر خبر التقرير الذي أرسِل إلى البنتاغون؛ وفيه، تحدّث علماء الأحياء الدقيقة الأمريكيون عن نتائج مظفّرة؛ فهم تمكّنوا من تخليق بُنية فريدة من جينوم فيروس الجدري، يمكن أن تتنكر في شكل فيروس كورونا. وكان رجل الأعمال الأمريكي بيل غيتس قال إن الوباء القادم سيكون الجدري، والذي يتسبب بوفيات تبلغ 90٪[28].

إن الصراع الدائر حالياً قد يأخذ أشكالاً متعددة، وربما يمتد لعقود، وتكون له تداعيات على العالم برمّته. فما يحدث الآن في «دونباس» ليس سوى بداية الصراع، ونحن –بكل تأكيد– على مشارف أزمة دولية لا يمكن التنبّؤ بنتائجها أو تأثيراتها.

وعلى أي حال، هناك نتيجة لا لُبس فيها، ومفادها أن الصراع الروسي – الأوكراني فتح «صندوق باندورا»، والذي قد يتحوّل بسببه خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة إلى حقيقة واقعة.

28– سفيتلانا ساموديلوفا، صحيفة «موسكوفسكي كومسومولیتس» الروسية، 2022/03/3.

**ملاحق / تسلسل التطورات والأحداث - اتفاقية مينسك**

أعِدّت هذه المادة قبيل اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتي اتخذت أبعاداً دولية بسرعة، حيث تدخل الأميركيون والغرب بشكل مباشر، عبر تقديم الدعم المفتوح لأوكرانيا وفرض عقوبات غير مسبوقة على روسيا؛ هذا فيما حصلت سيطرة روسية سريعة على العديد من المدن الأوكرانية، وكذلك على المحطات النووية الكبرى في مدينة زوبوروجيه وغيرها؛ وقد انقسم المجتمع الدولي حول هذه الحرب، بما يُنذر باندلاع حرب باردة جديدة.

إن الأيام والأسابيع المقبلة كفيلة بكشف المستور من تلك الحرب، وكيف سيكون شكل العلاقات الدولية والجيوستراتيجية الجديدة في حال سيطرت روسيا على أوكرانيا، وهل يمكن أن تبدأ الأخيرة حرب عصابات، وما هو دور المرتزقة الذين باتوا يتوافدون إلى أوكرانيا وما هو مصيرهم؟

• أعلن «فيسبوك» حظر الكثير من الصفحات التابعة لشخصيات ومؤسسات روسية، إضافة إلى منع وسائل الإعلام الروسية المؤيدة لسياسات الحكومة من الدخول إلى منصّاته أو الإعلان أو تحقيق الأرباح، في انحياز صارخ للسياسات الغربية ضد روسيا.

• إغلاق حسابات بعض الصحفيين والإعلاميين العاملين في روسيا من قِبل شركة «ميتا» على تطبيقي فيسبوك وماسنجر، وحظر لبعض الخدمات وحجب للصفحات أو إضعاف قدرة المنشورات على الوصول إلى العدد الأكبر الممكن من المتابعين، خاصّةً بعد إعلان بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا منذ فجر يوم الخميس 24 شباط–فبراير 2022.

• تعليق أستراليا بث قناة روسيا اليوم، وحجب مولدوفا لموقع وكالة سبوتنيك الاخبارية اعتبارًا من 26 شباط –فبراير 2022، وبث سبوتنيك الإذاعي في مولدوفا اعتبارًا من 7 آذار–مارس، وإعلان مفوّض الاتحاد الأوروبي لشؤون الأمن والخارجية جوزيب بوريل أن وزراء خارجية دول الاتحاد وافقوا على حظر قناة «روسيا اليوم RT».

## أشهر من الصراع والتهديدات بين موسكو والغرب

في عودة إلى بداية الأزمة، نذكر أن الخلاف اندلع بين كييف وموسكو منذ ضم روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014؛ وتبع ذلك اندلاع حرب في شرق أوكرانيا مع الانفصاليين الموالين لروسيا الذين يُعتبر الكرملين الراعي العسكري لهم بالرغم من نفي موسكو.

## تحركات عسكرية

– في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، طلبت واشنطن توضيحات من روسيا بشأن تحركات «غير عادية» لقواتها على الحدود الأوكرانية. وسبق أن حشدت موسكو في نيسان/أبريل نحو 100 ألف جندي على الحدود.

– اتّهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الغرب بتسليم أسلحة إلى كييف وبإجراء مناورات عسكرية «استفزازية» في البحر الأسود وقرب الحدود.

– في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت أوكرانيا أن روسيا حشدت نحو 92 ألف جندي على حدودها.

– اتهمت السلطات الروسية في المقابل أوكرانيا بحشد قواتها في شرق البلاد.

## قمّة بين بايدن وبوتين

– في 7 كانون الأول/ديسمبر، هدّد الرئيس الأمريكي جو بايدن فلاديمير بوتين بـ»عقوبات اقتصادية شديدة» في حال غزو أوكرانيا، خلال قمة افتراضية ثنائية.

– طالب الرئيس الروسي بـ»ضمانات قانونية موثوقة» تمنع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

– كشفت موسكو مسودتي معاهدتين تنصّان على حظر أي توسع لحلف شمال الأطلسي، وكذلك إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في دول الاتحاد السوفياتي السابق.

«خلافات» عميقة

– في 10 كانون الثاني/يناير 2022، أجرى الروس والأمريكيون محادثات متوترة في جنيف.

– في 12 كانون الثاني/يناير، سلّط الناتو وروسيا الضوء على «خلافاتهما» العميقة حول الأمن في أوروبا، خلال اجتماع مجلس الناتو وموسكو في بروكسل.

– في 18 كانون الثاني/يناير، بدأت موسكو نشر جنود في بيلاروسيا.

– خصّصت واشنطن 200 مليون دولار إضافية كمساعدات أمنية لأوكرانيا.

## قوّات في حالة تأهب

– في 21 كانون الثاني/يناير، التقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن نظيره الروسي سيرغي لافروف في جنيف.

– في 24 كانون الثاني/يناير، أعلن الناتو وضع قواته في حالة استعداد، وإرسال سفن وطائرات مقاتلة لتعزيز دفاعاته في أوروبا الشرقية. ووضعت واشنطن ما يصل إلى 8500 جندي في حال تأهّب.

– اتّهم الكرملين واشنطن بالتسبب في «تفاقم التوتر». وبعد فترة وجيزة أجرى مناورات جديدة قرب أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم.

## رفض مطالب موسكو

– في 27 كانون الثاني/يناير أيّدت الصين «مخاوف موسكو الأمنية المعقولة» في ما يتعلق بأوكرانيا.

– في باريس، أسفر اجتماع مبعوثين روس وأوكرانيين مع وسطاء فرنسيين وألمان عن التزام مشترك بالحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا.

– في 2 شباط/فبراير، قامت واشنطن بإرسال ثلاثة آلاف جندي إضافي إلى أوروبا الشرقية للدفاع عن الدول الأعضاء في الناتو.

– في 3 شباط/فبراير، عرض الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان استضافة قمة تجمع أوكرانيا وروسيا.

**بوتين جاهز لـ«تسويات»**

– في 7 شباط/فبراير، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه مستعد «لتسويات»، بعد لقاء طويل في الكرملين مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي تتولّى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

– دعت بروكسل موسكو إلى إجراء محادثات في مقر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

مناورات في بيلاروسيا

– في 10 شباط/فبراير بدأت القوات الروسية والبيلاروسية مناورات كبرى، على تراب الأخيرة، تستمر عشرة أيام.

– جو بايدن يطلب من المواطنين الأمريكيين مغادرة أوكرانيا فوراً.

شبح الحرب في أوروبا

– في 11 شباط/فبراير، أصرّ حلف شمال الأطلسي أن هناك «خطراً فعلياً لاندلاع نزاع مسلح جديد» في أوروبا، فيما دعت العديد من الدول رعاياها إلى مغادرة أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

– بالنسبة إلى الكرملين، فإن المناقشات التي جمعت في اليوم السابق روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا في برلين، لم تُفض إلى «أيّ نتيجة».

– أكدت الولايات المتحدة أن الغزو الروسي لأوكرانيا قد يحصل «في أي وقت»، وقرّرت إرسال ثلاثة آلاف جندي إضافي إلى بولندا.

**سلسلة من الاتصالات الهاتفية**

في 12 شباط/فبراير، اعتبرت أوكرانيا أن التحذيرات الأمريكية بشأن غزو روسي محتمل «مثيرة للهلع».

ووصف فلاديمير بوتين الاتهامات الموجّهة إلى روسيا بأنها «تكهنات استفزازية»، وذلك خلال اتصال هاتفي مع إيمانويل ماكرون، الذي كرّر «عزم الغربيين على الرد» في حال غزو روسيا لأوكرانيا.

وفي مكالمة هاتفية أخرى، حذّر جو بايدن نظيره الروسي من «الكلفة الباهظة والفورية» التي ستتكبّدها موسكو في حال شن هجوم على أوكرانيا.

**فرانس24/ أ ف ب**

**ماهي اتفاقية مينسك وماهي بنودها؟**

بعد فشل اتفاق «مينسك 1»، الذي وقّع من قِبل أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والقادة الانفصاليين الموالين لروسيا في 5 سبتمبر 2014، تم التوقيع على «اتفاقات مينسك 2» في 12 فبراير 2015، في مسعى لوضع حد للنزاع الذي اندلع في منطقة دونباس جنوب شرقي أوكرانيا.

وتم تنسيق الوثيقة التي تحمل اسم «مجموعة الإجراءات الخاصة بتنفيذ اتفاقات مينسك» في قمّة عقدت في العاصمة البيلاروسية في 11–12 فبراير 2015، بين زعماء دول «رباعية النورماندي» (روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا)، ووقّعت عليها أيضاً مجموعة الاتصال الخاصة بتسوية النزاع في شرق أوكرانيا (وهي تضم ممثّلين عن حكومة أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين المعلنتين ذاتياً في جنوب شرق أوكرانيا).

وفي 17 فبراير 2015، تبنّى مجلس الأمن الدولي قراراً يدعم هذا الاتفاق.

وفيما يأتي نص وثيقة «الإجراءات الخاصة بتنفيذ اتفاقات مينسك»:

1. التنفيذ الصارم للوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في مناطق معيّنة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك في أوكرانيا ابتداءً من الساعة 00:00 (بتوقيت كييف)، في 15 من فبراير عام 2015 .

2. قيام كلا الجانبين بسحب جميع الأسلحة الثقيلة على مسافات متساوية من بعضهم البعض، من أجل إنشاء منطقة آمنة بعرض 50 كم على الأقل للمنظومة المدفعية من عيار 100مم وأكثر، والمنطقة الآمنة بعرض 70 كم لنظام قاذفة الصواريخ المتعددة، وعرض 140 كم لأنظمة راجمات الصواريخ «تورنادو–إس» و«أوراغان» و»سمرتش» وأنظمة الصواريخ التكتيكية «توشكا» («توتشكا–أو»).

– بالنسبة للقوات الأوكرانية: من خط الاتصال الفعلي.

– بالنسبة للتشكيلات المسلحة لمناطق معيّنة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك في أوكرانيا: من خط التماس وفقًا لمذكّرة مينسك المؤرّخ من 19 من سبتمبر عام 2014.

يجب أن يبدأ سحب الأسلحة الثقيلة المذكورة أعلاه في موعد لا يتجاوز اليوم الثاني بعد وقف إطلاق النار، ويكتمل في غضون 14 يومًا.

ستقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتسهيل هذه العملية بدعم من مجموعة الاتصال الثلاثية.

3. ضمان فعالية المراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة من قِبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ اليوم الأول للانسحاب، باستخدام جميع الوسائل التقنية اللازمة، بما في ذلك الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار وأنظمة الرادار، وإلخ.

4. بدء الحوار في اليوم الأول بعد الانسحاب بشأن طرق إجراء الانتخابات المحلية وفقاً للتشريعات الأوكرانية وقانون أوكرانيا «بشأن النظام المؤقت للإدارة الذاتية المحلية في مناطق معيّنة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك»، وكذلك بشأن النظام المستقبلي لهذه المناطق على أساس هذا القانون.

الاعتماد الفوري للقرار من قِبل البرلمان الاوكراني في موعد لا يتجاوز 30 يومًا من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة، مع الإشارة إلى المنطقة التي تخضع لنظام خاص وفقًا لقانون أوكرانيا «بشأن النظام المؤقت للإدارة الذاتية المحلية في مناطق معيّنة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك» بناءً على الخط المحدد في مذكّرة مينسك المؤرّخة من 19 من سبتمبر عام 2014.

5. ضمان العفو، من خلال تبنّي قانون يحظر مقاضاة ومعاقبة الأشخاص فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في مناطق معيّنة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك في أوكرانيا.

6. ضمان الإفراج عن جميع الرهائن والمحتجزين بشكل غير قانوني، وتبادلهم على أساس مبدأ «الجميع مقابل الجميع». ويجب أن تكتمل هذه العملية حتى اليوم الخامس بعد الانسحاب كحدٍ أقصى.

7. ضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية وتسليمها وتخزينها وتوزيعها على المحتاجين على أساس الآلية الدولية.

8. تحديد طرق الاستئناف الكامل للاتصالات الاجتماعية – الاقتصادية، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية، مثل دفع المعاشات التقاعدية والمدفوعات الأخرى (الإيرادات والدخل ودفع جميع فواتير المرافق العامة في الوقت المناسب واستئناف الضرائب ضمن الإطار القانوني لأوكرانيا ).

ومن أجل هذه الغاية، ستستعيد أوكرانيا السيطرة على جزء من نظامها المصرفي في المناطق المتأثرة بالصراع؛ وقد تنشئ آلية دولية لتسهيل مثل هذه التحويلات.

9. استعادة السيطرة الكاملة على حدود الدولة من قِبل حكومة أوكرانيا في جميع أنحاء منطقة الصراع، والتي يجب أن تبدأ في اليوم الأول بعد الانتخابات المحلية وتكتمل بعد تسوية سياسية شاملة (الانتخابات المحلية في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك على أساس قانون أوكرانيا والإصلاح الدستوري)، بحلول نهاية عام 2015، مع مراعاة تنفيذ الفقرة 11 – بالتشاور والاتفاق مع ممثّلي مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك ضمن مجموعة الاتصال الثلاثية.

10. انسحاب جميع التشكيلات المسلّحة الأجنبية والمعدات العسكرية، وكذلك المرتزقة، من أراضي أوكرانيا، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نزع سلاح كل المجموعات غير الشرعية.

11. إجراء إصلاح دستوري في أوكرانيا مع دخول الدستور الجديد حيّز التنفيذ بحلول نهاية عام 2015، والذي يفترض أن اللامركزية عنصر أساسي (مع مراعاة خصائص مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك، المتفق عليها مع ممثّلي هذه المناطق)، وكذلك اعتماد تشريع دائم بشأن الوضع الخاص لمناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك وفقًا للتدابير المحددة في الملاحظة1، حتى نهاية عام 2015.

12. استنادًا إلى قانون أوكرانيا «بشأن النظام المؤقت للإدارة الذاتية المحلية في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك»، ستتم مناقشة القضايا المتعلقة بالانتخابات المحلية والاتفاق عليها مع ممثّلي مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك، ضمن

إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. ستُجرى الانتخابات وفقًا لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة، وسيراقبها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

13. تكثيف أنشطة مجموعة الاتصال الثلاثية، بما في ذلك من خلال إنشاء مجموعات عمل لتنفيذ الجوانب ذات الصلة من اتفاقيات مينسك. وهي سوف تعكس تشكيلة مجموعة الاتصال الثلاثية.

14. وتشمل هذه التدابير، وفقًا لقانون «بشأن الإجراء الخاص للإدارة الذاتية المحلية في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك»، ما يلي:

– الإعفاء من العقوبة والملاحقة والتمييز ضد الأشخاص المرتبطين بالأحداث التي وقعت في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

– الحق في تقرير المصير اللغوي.

– مشاركة هيئات الإدارة الذاتية المحلية في تعيين رؤساء مكتب المدّعي العام والقضاة في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

– إمكانية إبرام اتفاقيات من قِبل هيئات السلطات التنفيذية المركزية مع السلطات المحلية ذات الصلة، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

– توفّر الدولة الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

– المساعدة من قِبل السلطات المركزية في التعاون عبر الحدود لمناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك مع أقاليم الاتحاد الروسي.

– إنشاء فصائل من الشرطة الشعبية بقرار من المجالس المحلية من أجل الحفاظ على النظام العام في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

– لا يجوز إنهاء صلاحيات نوّاب المجالس المحلية والمسؤولين المنتخبين في انتخابات مبكرة، محدّدة من قِبل البرلمان الأوكراني بموجب هذا القانون، قبل الأوان.

# أوروبا والقضيّة الفلسطينيّة:
# دورٌ محدود
# وتناقضاتٌ في خدمة الاحتلال

براءة درزي*

## مقدّمة

لا يُذكر الموقف الأوروبي حيال القضية الفلسطينية من دون أن يثير في الذاكرة تاريخ الدور الأوروبي في التأسيس لبذور الصراع العربي–الإسرائيلي، سيّما الدور الذي قادته بريطانيا عبر التشجيع على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ووعد بلفور الذي دعمت فيه إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والاحتلال البريطاني لفلسطين الذي لم ينتهِ إلاّ بإعلان قيام دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة عام 1948.

تطوّر الموقف الأوروبي إلى موقف جماعي، وكانت أولى تجلّياته عام 1971 في ما عرِف بوثيقة شومان التي أيّدت القرار 242 [1]. وفي عام 1980، صدر إعلان البندقية عن المجموعة الأوروبية الذي أقرّ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بالتوازي مع «حق إسرائيل في الوجود، وطالب بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي المحتلة عام 1967. وفي مؤتمر مدريد المنعقد عام 1991، اكتسبت أوروبا رسميًا صفة المراقب عبر المشاركة الفاعلة في اللجان التي كلّفت بتناول القضايا الفنية وقضايا التعاون المشترك في

* باحثة في الشأن الفلسطيني.

1– ينصّ قرار مجلس الأمن 242 الصادر في 22/11/1967 على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في عام 1967.

المنطقة. ثمّ تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت الموقّعة عام 1991، والتي صاغت سياسة خارجية وأمنية موحّدة، من دون أن يلغي ذلك الدبلوماسية الوطنية، لا سيّما للدول الكبرى فيه[2]، مع الإشارة إلى أنّ بريطانيا غادرت الاتحاد في نهاية عام 2020.

وحاول الاتحاد الأوروبي تكريس دور خاص له في الصراع، مع الانضمام إلى الرباعية الدولية التي أنشئت في مدريد عام 2002، لتضمّ الاتحاد الأوروبي، إلى جانب كلّ من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا. وتتبنّى الرباعية إقامة دولتين هما فلسطين و«إسرائيل»، جنبًا إلى جنب بموجب «خارطة الطريق»؛ لكن الرباعية لم تتمكّن من تحقيق خطوة تجاه الحل، مع امتناع أطرافها، وهي أطراف وازنة، عن اتخاذ إجراءات للضغط على الاحتلال، أو حتى تفرض عليه الالتزام بما يصدر عنها من قرارات. والملاحظ أنّها تفقد فاعليتها تدريجيًا مع تراجع بياناتها ومواقفها[3].

كان الميل الأوروبي تاريخيًا واضحًا لجهة انحيازه إلى دولة الاحتلال. وعلى الرغم من محاولة الدخول على خط حلّ الصراع في المنطقة، لا يزال الدور الأوروبي غير قادر على إحداث تغيير في أفق الصراع، إذ لا تزال مواقفه في إطار بيانات الشجب والإدانة، وتأكيد تبنّي حلّ الدولتين، ورفض الاستيطان، لكن من دون أيّ إجراءات عملية يكن أن تؤدّي إلى إنهاء الاحتلال. بل إن الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، شريك تجاري لدولة الاحتلال، والتعاون بين الجانبين قائم في مجالات كثيرة، كالتعاون في البرنامج العلمي «أفق 2020»[4]، واتفاق بين المكتب الأوروبي للشرطة ودولة الاحتلال، كأوّل دولة يوقّع معها هذا الاتفاق من خارج دول الاتحاد[5].

وقد وقّع الاتحاد الأوروبي مع دولة الاحتلال اتفاقيات اقتصادية منحتها مكانة تفضيلية في عموم علاقاتها مع الاتحاد، وهو وضع تستفيد منه «إسرائيل» في الإعفاء من الضرائب،

2- محمد هشام محمد إسماعيل: موقف الاتّحاد الأوروبيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة في الفترة من 1993 إلى 2009، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. https://bit.ly/3vlVsu2

3- التقرير الفلسطيني الاستراتيجي 2019-2018، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020، ص. 392-391.

4- موقع EU Neighbours، 11/6/2019. https://bit.ly/3hl2B5B

5- موقع EUROPPOL، 17/7/2018. https://bit.ly/3JYiCea

وفي توفير سوق لمنتجات المستوطنات المقامة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها شرق القدس. وفي عام 2004، جرى توقيع اتفاق التجارة الحرّة بين الجانبين، من دون أي شرط يتعلّق بالاستيطان وإنهائه.

وعلى الرغم من فرض الاتحاد ضرورة وسم منتجات المستوطنات التي تُصدّر إلى دول الاتحاد، فإنّ الخطوة لم تهدف للتشجيع على مقاطعة بضائع المستوطنات، بل من باب احترام حق المستهلك في المعرفة؛ بل كُشف عن تورّط مؤسسات مالية أوروبية في علاقات مالية مع شركات تعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

وعكَس الموقف الأوروبي في معركة سيف القدس في أيار/مايو 2021 الانحياز إلى الرواية الإسرائيلية ضدّ حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، والمساواة بين المعتدي والمعتدى عليه، وبين مغتصب الحقّ والمدافع عنه.

## الاتحاد الأوروبي وحلّ الدولتين

يقوم موقف الاتحاد الأوروبي على تأييد حلّ الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، و«القدس الشرقية» عاصمة لفلسطين، مع الاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية لعام 2002.

واستنادًا إلى هذا الموقف، رفض الاتحاد الأوروبي خطة «السلام» التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق لحلّ القضية الفلسطينية، المعروفة بصفقة القرن. ففي 28/1/2020، أعلن دونالد ترامب عن خطّته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض ، بحضور رئيس حكومة الاحتلال آنذاك بنيامين نتنياهو. ومن ضمن الخطة ضمان استمرار السيطرة الإسرائيلية على معظم الضفة الغربية التي احتلّتها «إسرائيل» عام 1967، وضم الكتل الاستيطانية الضخمة في الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال، وبقاء مدينة القدس موحّدة وتحت السيادة الإسرائيلية.

أما عاصمة الدولة الفلسطينية التي ستُقام بموجب الخطة، فستحمل اسم القدس، لكنها لن تكون لها علاقة بالقدس التي وهبتها الخطة لدولة الاحتلال، بل ستضمّ بعض الضواحي

النائية من شرق القدس التي احتلّتها «إسرائيل» عام 1967 [6].

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي موقفه من خطة ترامب في 4/2/2020. وقال الممثّل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل في بيان: «لإقامة سلام عادل ودائم لا بدّ من حسم قضايا الوضع النهائي الباقية من دون حلّ عبر مفاوضات مباشرة بين كلا الطرفين»، مشيرًا إلى أنّ من بين تلك القضايا التي لا تزال محل نزاع حدود الدولة الفلسطينية والوضع النهائي للقدس. وبيّن بوريل أنّ «المبادرة الأمريكية تبعد عن تلك المعايير المعترف بها دولياً؛ وأضاف: «لا يمكن أيّ خطوات باتجاه الضم، إذا نُفّذت، أن تمرّ من دون منازع»[7].

وفي نيسان/أبريل 2020، اتّفق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، مع زعيم حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس، على بدء عملية ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، أول تموز/يوليو 2020، وتشمل غور الأردن وجميع المستوطنات الإسرائيلية بالضفة.

وأكد بوريل، في 23/4/2020، أنّ الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة. وفي 15/5/2020، قال بوريل، في مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، إنّ «الاتحاد يواصل العمل من أجل منع إسرائيل من ضمّ أراضٍ فلسطينية».[8]

وفي 18/6/2020، حذّر الاتحاد دولة الاحتلال من تنفيذ خطة «الضم». وقال بوريل، في كلمة له في جلسة للجمعية العامة للبرلمان الأوروبي، إنّ الموقف من «خطط الضمّ الإسرائيلية واضح، وقائم على دعم حلّ الدولتين»، مشددًا على أنّ خطط الضم خطوة تتعارض مع القانون الدولي[9].

6- بي بي سي عربي، 29/1/2019.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51300005
Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israel People، January 2020: https://bit.ly/3IsDkm6
7- رويترز، 4/2/2020 https://reut.rs/3HYUkAh
8- وكالة الأناضول، 15/5/2020 http://v.aa.com.tr/1842688
9- وكالة الأناضول، 18/6/2020 http://v.aa.com.tr/1881628

وقال بوريل في بيان صحفي إنّ موقف الاتحاد الأوروبي من وضع الأراضي التي احتلّتها إسرائيل عام 1967 لم يتغير، تماشيًا مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران 1967 (242)، و1973 (338).

وشدّد على أنّ أيّ ضم يشكّل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي، وسيواصل الاتحاد الأوروبي مراقبة الوضع من كثب وآثاره الأوسع نطاقًا، وسيتصرّف وفقًا لذلك.

**الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأميركية إليها**

في 6/12/2017، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسميًا أنّ إدارته تعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ووجّه تعليماته إلى وزارة الخارجية للبدء بإجراءات نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة . وقال في خطاب في البيت الأبيض: اليوم أخيرًا نعترف بما هو واضح، وهو أنّ القدس عاصمة إسرائيل. وهذا ليس أقلّ أو أكثر من اعتراف بالواقع، بل هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به أيضًا». وأضاف: «لهذا السبب، وتماشيًا مع قانون سفارة القدس، أوجّه الخارجية الأمريكية للمباشرة بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وبموجب ذلك ستبدأ على الفور عملية توظيف مهندسين معماريين ومتعهّدين حتى تكون السفارة الجديدة، بعد الانتهاء من بنائها، رمزًا رائعًا للسلام». وزعم ترامب أنّ القرار «لا يعكس بأيّ شكل من الأشكال خروجنا عن التزامنا بتيسير التّوصل إلى اتفاق سلام دائم»[10].

كان ترامب، ومعه المسؤولون في دولة الاحتلال، يريدون لهذه الخطوة أن تكون بداية مسار نقل دول أخرى سفاراتها إلى المدينة المحتلة، وكسر الموقف الدولي الثابت على عدم فتح سفارات في القدس قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية؛ فنقل السفارة يعني عمليًا الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وإعطاء شرعية للمزاعم الإسرائيلية حول القدس. لكن الأمر لم يجرِ وفق ما أمله ترامب والإسرائيليون، و لم يستطع ترامب أن يحوّل القدس إلى مركز للسفارات،لأنّ خطة ترامب هذه لم تلقَ تجاوبًا واسعًا؛ فثلاث دول فقط نقلت سفارتها إلى القدس، هي غواتيمالا، وهندوراس، وكوسوفو. أما الباراغواي، فلم

10- وكالة الأناضول، 7/12/2017 http://v.aa.com.tr/994541

تلبث أن أعادت سفارتها «تل أبيب» بعد نقلها إلى القدس على أثر خطوة ترامب[11].

على المستوى الأوروبي، لم تكن خطوة نقل السفارة محلّ ترحيب من الدول الأوروبية عموماً. وحاولت بعض الدول الالتفاف على موقف الاتحاد الأوروبي وافتتاح مكاتب لها في الشطر الغربي من القدس، في محاولة لإيجاد توازن بين سعيها لإرضاء دولة الاحتلال وبين موقف الاتحاد الصارم حيال رفضه فتح سفارات في القدس قبل التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وكان الاتحاد الأوروبي أعلن موقفه حيال إعلان ترامب قبل خطاب الأخير الذي أعلن فيه عن اتجاه إدارته إلى نقل السفارة. ففي 5/12/2017، قالت فيدريكا موغيريني، مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إنّ «أيّ تصرّف من شأنه تقويض «جهود السلام الرامية لإقامة دولتين منفصلتين للإسرائيليين والفلسطينيين «يجب تفاديه تمامًا»»؛ وقالت: «يتعيّن إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لحلّ مسألة وضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين» ، مؤكدة دعم الاتحاد الأوروبي لجهود كسر جمود محادثات السلام[12].

كذلك، أكدت الممثّلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغريني، في بيان في 7/12/2017، قلق الاتحاد الأوروبي « حول إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ وقالت إنّ الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي هو أن الوضعية النهائية للقدس يجب أن تتحدّد عبر المفاوضات[13]. وفي 11/12/2017، قالت موغريني إنّ الدول الأرووبية لن تنقل سفاراتها إلى القدس.

وأكّد قادة دول الاتحاد الـ28، في قمّة عقِدت في 15/12/2017، أن موقف الاتحاد من وضع القدس يبقى ثابتًا، وأعلنوا التزامهم بحل الدولتين كطريق وحيد للسلام، وبموقفهم من القدس عاصمة لكلا الدولتين ضمن حدود 1967 [14].

11- السفارات في دولة الاحتلال: https://www.embassypages.com/israel

12- سبوتنيك، 5/12/2017. https://bit.ly/3JClD3x

13- Statement by HR/VP Federica Mogherini on the announcement by US President Trump on Jerusalem, EEAS, 7/12/2017. https://bit.ly/3oZKbeV

14- فرانس 24، 15/12/2017 https://bit.ly/3gTe1NY

ومع ذلك، فقد عطّلت دول من داخل الاتحاد، هي هنغاريا والتشيك ورومانيا، إصدار بيان لإدانة إعلان ترامب؛ وشاركت هذه الدول في حفل افتتاح السفارة الأمريكية في القدس في 14/5/2018، إضافة إلى دول من خارج الاتحاد هي: ألبانيا، وصربيا ومقدونيا، وأوكرانيا.

وعلى الرغم من رفض الاتحاد خطوة نقل السفارات لدى دولة الاحتلال إلى القدس المحتلة، فقد حاولت بعض دوله الالتفاف على هذا الموقف عبر إنشاء مكاتب تمثيلية لها في القدس، ووعود بنقل السفارة في وقت لاحق.

وأصدرت الخارجية التشيكية بيانًا، في 6/12/2017، قالت فيه إنّ الجمهورية التشيكية تعترف بالشطر الغربي من القدس عاصمة لدولة الاحتلال[15]. وفي نيسان/أبريل 2018، أعلن الرئيس التشيكي ميلوس زيمان عن خطّة من ثلاث مراحل لنقل سفارة بلاده إلى القدس، على أن تكون البداية عبر تعيين قنصل فخري في القدس في أيار/مايو 2018، ويتبع ذلك نقل عدد من المؤسسات التشيكية العاملة في مجالات الاستثمار والتجارة والسياحة من «تل أبيب» إلى القدس، وانتهاءً بنقل السفارة في موعد غير محدّد[16]. وقال زيمان أمام «الكنيست»، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، إنّه سيفعل ما بوسعه لنقل سفارة بلاده إلى القدس، مشيرًا إلى أنّ الأمر ليس من صلاحياته[17]. ويتمتّع الرئيس التشيكي بصلاحيات رمزية، فيما يعارض رئيس الوزراء التشيكي أندري بابيس مقترح الرئيس، ويعتزم احترام موقف الاتحاد الأوروبي بشأن رفض نقل السفارات إلى القدس. وفي 27/11/2018، افتتح زيمان «البيت التشيكي» في الشطر الغربي من القدس المحتلة، بهدف الترويج للسياحة والتجارة[18].

وفي 11/3/2021، افتتحت التشيك مكتبًا دبلوماسيًا في القدس، في احتفال رسمي بحضور رئيس الوزراء التشيكي أندري بابيش، ووزير خارجية الاحتلال غابي أشكنازي.

15- تايمز أوف إسرائيل، 7/12/2017 https://bit.ly/3Hj4MBm
16- تايمز أوف إسرائيل، 26/4/2018 https://bit.ly/3pjiLB6
17- الجزيرة، 27/11/2018 https://aja.me/u4h5y
18- الخليج، 28/11/2018 https://shar.es/aWF6vP

وقال بابيش إنّ الخطوة تمثّل «علامة فارقة أخرى في تعاوننا، وتعطي دليلاً على أننا نرى أهمية هذه المدينة العظيمة». وبذلك، أصبحت جمهورية التشيك ثاني دولة في الاتحاد الأوروبي تفتح مكتبًا دبلوماسيًا في القدس بعد هنغاريا التي افتتحت مكتبًا لها في 2019.

وكانت هنغاريا افتتحت مكتبًا تجاريًا ذا مكانة دبلوماسية، في19/3/2019، في الشطر الغربي من القدس المحتلّة، بعد عجزها عن نقل سفارتها إلى المدينة، التزامًا بموقف الاتحاد الأوروبي وخوفًا من المحاذير القانونية؛ وبذلك تكون هنغاريا (أوروبا الوسطى) أوّل دولة في الاتحاد الأوروبي لها بعثة دبلوماسية في القدس المحتلّة[19]، لكن من دون الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال. وقد علّق الاتحاد الأوروبي على هذه الخطوة في 20/3/2019، بتأكيد رفض الدول الأعضاء وجود بعثات دبلوماسية لها في القدس المحتلّة[20].

كذلك، أعلن رئيس سلوفاكيا، في شباط/فبراير 2019، أنّ بلاده ستفتتح مركزًا إبداعيًا وثقافيًا في القدس، مثلما فعلت التشيك في آذار/مارس 2018 [21]، لكن انتهى عام 2019 من دون افتتاح هذا المكتب. وتعهّد رئيس وزراء ليتوانيا بنقل سفارة بلاده إلى القدس في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، لتكون الخطوة «رسالة إيجابية إلى الرئيس ترامب أنّ صداقتنا ليست مسألة أقوال وحسب، وستعزّز علاقتنا مع إسرائيل»[22].

كما تعهّدت رئيسة الوزراء الرومانية، في أثناء مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «إيباك» في واشنطن، في 24/3/2019، بنقل سفارة بلادها إلى القدس، والاعتراف بالمدينة «عاصمة لدولة إسرائيل». و لم تمضِ ساعات على تصريحها حتى صدر موقف عن رئيس رومانيا كلاوس يوهانيس انتقد فيه بشدّة تصريحات دانتشيلا بنقل السفارة، وقال إنّها «أظهرت مجددًا جهلها في الشؤون الخارجية». وقال يوهانيس إنّ

19- تايمز أوف إسرائيل، 19/3/2019 https://bit.ly/381A2TC
20- تايمز أوف إسرائيل، 20/3/2019 https://bit.ly/2U6n43C
21- حساب نتنياهو على تويتر، 19/2/2019 https://bit.ly/2SYzU3d
22- جيروزاليم بوست، 20/3/2019 https://bit.ly/37ZJYx5

قرار نقل السفارة عائد إليه كرئيس للبلاد[23].

ومن خارج دول الاتحاد، أعلنت وزارة الخارجية الكوسوفية، في 14/3/2021، افتتاح سفارتها لدى دولة الاحتلال رسميًا في القدس المحتلة وبدء عملها؛ وقال بيان للخارجية الكوسوفية إنّ الهدف من افتتاح السفارة في القدس هو تحسين العلاقات مع «إسرائيل»، وتأكيد تعزيز مكانة كوسوفو في الساحة الدولية[24]. وكان الاتحاد الأوروبي حذّر كوسوفو، في شباط/فبراير 2021، من أنّ قرارها فتح سفارة لها في القدس سيكون له تداعيات «ضارّة» على جهودها الساعية للانضمام للاتحاد. وقال بيتر ستانو، المتحدث الرئيسي باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، إن «موقف الاتحاد من نقل السفارات إلى القدس واضح؛ تماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم 478، فإن سفارات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون في تل أبيب»[25].

وكانت واشنطن اتفقت مع صربيا على أن تنقل الأخيرة سفارتها لدى دولة الاحتلال من «تل أبيب» إلى القدس بحلول 1/7/2021، لكن الرئيس الصربي ألكسندر فوسيتش تراجع عن الخطوة وأعلن عدم ثقته بجدوى تنفيذ مثل هذا الالتزام، وقال إن «صربيا فقط هي التي تقرّر متى وما إذا كانت ستنقل سفارتها إلى القدس بما يتماشى مع القانون الدولي ومصالحها الوطنية»[26].

أما في سويسرا، فقد أعلنت وزارة الخارجية في برن في 5/2/2022، أنّه جرى إبلاغ الموظفين المعنيين بقرار نقل مكتب الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التابعة لوزارة الخارجية من شرق القدس إلى رام الله، وتشكيل مجموعة عمل للتخطيط للخطوات التالية، من دون تحديد موعد لذلك[27]. وكان مكتب الاتصال الدبلوماسي السويسري مع السلطة الوطنية الفلسطينية نقِل عام 2001 من شرق القدس إلى إلى رام الله. وقالت وزارة الخارجية

23- سي أن أن عربي، 24/3/2019 https://cnn.it/2PIUfY8
24- الجزيرة، 14/3/2021 https://aja.me/87dx5
25- وكالة الأناضول، 2/2/2021 http://v.aa.com.tr/2131509
26- روسيا اليوم، 1/7/2021 https://ar.rt.com/qqjx
27- موقع SWI، 7/2/2022 https://bit.ly/3sVillg، SWI

إن نقل المكتب لا يؤثّر في موقفها من الصراع في المنطقة، إذ ترى «القدس الشرقية أرضًا محتلة بالمعنى المقصود في القانون الإنساني الدولي، وأنه يجب أن يتم التفاوض على الوضع النهائي لمدينة القدس، خاصة بوصفها عاصمة للدولتين، بين الطرفين»[28].

**الموقف الأوروبي من الاستيطان**

يقوم موقف الاتحاد الأوروبي، من حيث المبدأ، على رفض الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967، وهو الأمر الذي تؤكده بيانات وتصريحات صادرة عن الاتحاد الأوروبي ومسؤولين أوروبيين، وتقارير صادرة عن بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله.

وقال الاتحاد في بيان، في 1/2/2022، إنّ «موقفه من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية واضح أيضًا و لم يتغير، فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكّل عقبة رئيسة أمام السلام وتهدّد بجعل حلّ الدولتين مستحيلاً». وأشار البيان، الذي صدر تعليقًا على تقرير صدر عن منظمة العفو الدولية يصف دولة الاحتلال بدولة الفصل العنصري، أنّ الاتحاد «أعرب سابقًا عن قلقه بشأن القوانين التي اعتمدتها إسرائيل، مثل «قانون تنظيم الاستيطان» في عام 2017، حيث يعدّ أيّ قانون تتبنّاه إسرائيل، يشرّع من جانب واحد مصادرة حقوق الملكية الفلسطينية ويصرّح فعليًا بمصادرة الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة في الأراضي المحتلة، ليس خارج نطاق ولاية إسرائيل وحسب، بل إنه يخاطر بترسيخ واقع دولة واحدة بلا حقوق متساوية لسكانها، واحتلال دائم وصراع»[29].

وفي 25/10/2021، طالب الاتحاد الأوروبي دولة الاحتلال بوقف البناء الاستيطاني في الضفة الغربية وعدم المضي قُدُماً في أي مناقصات بناء معلنة. وقال في بيان إن المستوطنات منشآت «غير قانونية» بموجب القانون الدولي، و»تشكّل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل

28- Switzerland's position on the Middle East conflict, Federal Department of Foreign Affairs FDFA, updated 26/1/2022. https://bit.ly/3rZSVUr

29- روسيا اليوم، 1/2/2022 https://ar.rt.com/sawa

الدولتين وسلام عادل ودائم وشامل بين الطرفين»[30].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعرب رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي عن معارضة بلدانهم الشديدة لسياسة دولة الاحتلال الاستيطانية وإجراءاتها، وأكدوا أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتقوّض بشكل كبير الجهود الجارية لإعادة بناء الثقة. وقال ممثّل الاتحاد الأوروبي، سفن كون فون بورغسدورف، إنّ المستوطنات الإسرائيلية انتهاك واضح للقانون الدولي وتشكّل عقبة رئيسة في طريق السلام العادل والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، منوّهًا إلى أن مثل هذه الإجراءات لا تشكّل انتهاكًا لالتزامات «إسرائيل» كقوّة احتلال فحسب، بل تقوّض كذلك الخطوات نحو سلام دائم بين الطرفين وتؤجّج التوتر على الأرض[31].

وفي عام 2018، حذّر التقرير السنوي لسفراء وقناصل الدول الأوروبية في القدس المحتلة، الذي سرّبت تفاصيله صحيفة الغارديان، من أن المستوطنات السياحية تستعمل لأغراض سياسية. وقال التقرير إنّ دولة الاحتلال تطوّر مواقع سياحية وأثرية لتشريع المستوطنات في الأحياء الفلسطينية في القدس؛ وأشار إلى مواقع أثرية تديرها جمعيات استيطانية في الأحياء العربية، ومشروع القطار الهوائي، بمحطّاته الموزّعة على أراضٍ صادرها الاحتلال؛ وذكر التقرير أن شرق القدس هو المكان الوحيد في العالم الذي تعلن فيه الحدائق الوطنية على أراضٍ مأهولة[32].

كذلك، لا ينفكّ الاتحاد يصدر بيانات شجب وإدانة عندما تُصادق سلطات الاحتلال على بناء وحدات استيطانية جديدة في مستوطنات الضفة والقدس. فعلى أثر طرح «دائرة أراضي إسرائيل» مناقصات لبناء أكثر من 1300 وحدة استيطانية جديدة في الضفة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، دعا الاتحاد الأوروبي سلطات الاحتلال إلى وقف البناء الاستيطاني[33]. ودان الاتحاد خطة إسرائيلية لبناء قرابة 800 وحدة استيطانية شرق

30– وكالة الأناضول، 25/10/2021 http://v.aa.com.tr/2402505
31 الشروق، 22/11/2021 https://bit.ly/3I4eit8
32 الغارديان، 1/2/2018 https://bit.ly/3BVWX3n
33 قدس برس، 25/10/2021 https://bit.ly/3BYE28j

القدس أعلنت عنها في أيار/مايو 2019؛ وقالت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، مايا كوتسيانشيتش، إنّ نهج «إسرائيل» لتوسيع رقعة مستوطناتها في شرق القدس لا يزال ينسف فرص التوصّل إلى تسوية قابلة للحياة استنادًا إلى حلّ الدولتين[34].

وعلى أثر الإعلان الذي صدر في 18/11/2019 عن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بشأن تغيير واشنطن موقفها من الاستيطان، وأنّها لا تنظر إلى المستوطنات على أنّها غير شرعية بالضرورة، أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه الموقف الأمريكي؛ وقالت الممثّلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغريني ، إنّ سياسة الاتحاد واضحة و لم تتغير، وترى أنّ النشاط الاستيطاني غير شرعي بموجب القانون الدولي ويقلّل فرص التوصل إلى اتفاق سلام؛ ودعت دولة الاحتلال إلى وقف نشاطها الاستيطاني[35].

### محكمة العدل الأوروبية ووسم منتجات المستوطنات

في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قرّرت محكمة العدل الأوروبية إلزام دولة الاحتلال بوضع ملصق يوضح مصدر المواد الغذائية التي يتم إنتاجها في المستوطنات. وقالت إنه بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن وضع ملصقات على المواد الغذائية، يجب توضيح مصدر تلك الأغذية حتى يتمكن المستهلكون من الاختيار بناءً على «اعتبارات أخلاقية، واعتبارات تتعلّق بالالتزام بالقانون الدولي»[36].

وقال مسؤولو الاتحاد إنّ القرار «لا ينطلق من خلفية مقاطعة إسرائيل، لكنّه ينطلق من احترام حق المواطن الأوروبي في معرفة مصدر المنتجات»، فيما أكدت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية، مينا أندريفا، أن «الحكم لا يغيّر دعم الاتحاد الأوروبي الأساسي لأمن إسرائيل»، وأنّ «الاتحاد لا يدعم أيّ نوع من المقاطعة أو العقوبات على إسرائيل، ويرفض

34- روسيا اليوم، 1/6/2019 https://ar.rt.com/lxgx
35- الغارديان، 18/11/2019 https://bit.ly/3cOslnK
36- الجزيرة، 12/11/2019 https://aja.me/rnkev

محاولات أنصار ما يسمّى حركة مقاطعة إسرائيل»[37].

وكانت المفوّضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، الذي يعدّ المستوطنات غير شرعية وعقبة في طريق السلام، وافقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على وضع ملصقات بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية لتمييزها[38]، لكن جرى تجاهل التوصية بسبب ضغوط مارستها دولة الاحتلال.

وفي تطوّر مرتبط بهذا السياق، قرّرت المفوّضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر 2021، تسجيل مبادرة «المواطنين الأوروبيين» تحت عنوان «ضمان توافق السياسة التجارية المشتركة مع معاهدات الاتحاد الأوروبي والامتثال للقانون الدولي»[39]؛ والمبادرة عبارة عن مقترحات للتشريع يتعيّن على المفوّضية الأوروبية النظر فيها عندما تكون مُدعّمة بتوقيعات مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي.

جاء هذا القرار بعد إصدار المحكمة العامة في لوكسمبورج قرارًا، في 12/5/2021، لمصلحة سبعة مواطنين من الاتحاد تقدّموا، عام 2017، بمبادرة لفرض حظر على استيراد السلع من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967، لتلغي بذلك قرار المفوضية الأوروبية في 2019 عدم تسجيل التماس قدّمته الجماعة لتحقيق غايتها[40]. وقد تذرّعت المفوضية لرفض المبادرة بأنّها غير مخوّلة بالنظر في ما يرتقي إلى فرض عقوبات، فيما قالت المحكمة إنّ المفوضية فشلت في تقديم أسباب كافية أو أساس قانوني كافٍ لرفض تسجيل المبادرة والسماح لها بالمضيّ قدمًا.

وعلى الرغم من أنّ هذه هي خطوة أولى ومتواضعة في مسار طويل، يتعيّن لانطلاقه فعلاً جمع مليون توقيع، إلّا أنّها تفتح بابًا للتحرّك القانوني تجاه منع التجارة مع المستوطنات كون المفوضية أقرّت أنّ الأمر متعلّق بالتجارة وليس بفرض عقوبات[41].

37- العربي الجديد، 12/11/2019 https://bit.ly/2W2yWVn
38- بي بي سي، 11/11/2015 https://bbc.in/3zAnj8o
39- تسجيل المبادرة على موقع الاتحاد الأوروبي: https://bit.ly/3ohagGK
40- رويترز، 12/5/2021 https://reut.rs/3F41u5c
41- الانتفاضة الإلكترونية، 23/9/2021 https://bit.ly/3m4X9Gb

**شركات أوروبية تدعم الاستيطان من تحت الطاولة**

كشف تقرير صادر في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عن ائتلاف «لا تساهم في تمويل الاحتلال» بعنوان «فضح التدفقات المالية للمستوطنات الإسرائيلية»، عن تورّط مؤسسات مالية أوروبية في علاقات مالية مع شركات تعمل في المستوطنات الإسرائيلية[42].

وقال مايكل لينك، المقرّر الأممي المعنيّ بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، في مقدّمة التقرير «إن مشاركة هذه الشركات في المستوطنات –من خلال الاستثمارات والقروض المصرفية واستخراج الموارد وعقود البنية التحتية واتفاقيات توريد المعدّات والمنتجات– تزوّدهم بالأكسجين الاقتصادي الذي لا غنى عنه، والذي يحتاجونه للنمو والازدهار».

وركّز التقرير على التحقق من العلاقات المالية بين الشركات الضالعة في الاستيطان والمؤسسات المالية الأوروبية، عبر مراجعة مصادر التدفّقات المالية لهذه الشركات، ما بين يناير/كانون الثاني 2018 ومايو/أيار 2021. ووجد التقرير أنه بين عامي 2018 و2021، كانت لـ672 مؤسسة مالية أوروبية، بما في ذلك البنوك ومديرو الأصول وشركات التأمين وصناديق التقاعد، علاقات مالية مع 50 شركة تعمل مع المستوطنات الإسرائيلية، وحصلت على 114 مليار دولار في شكل قروض واكتتابات؛ واعتباراً من مايو/أيار 2021، يصبح إجمالي قيمة الأسهم والسندات التي يمتلكها المستثمرون الأوروبيون في هذه الشركات 141 مليار دولار.

وجاءت هذه الاستثمارات، التي تمّت بشكل مباشر أو غير مباشر، على شكل قروض أو شراء أسهم وسندات بين عام 2018 وأيار/مايو 2021.

وأضاف التقرير أن هذه الشركات لديها علاقات مالية «مع 50 شركة ضالعة بالعمل مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية»، مشيرًا إلى أنه «تمّ منحها 114 مليار دولار أميركي على شكل قروض واكتتابات».

وأشار التقرير إلى تورّط العديد من الشركات الأوروبية المدرجة لامتلاكها أسهمًا

42– للاطلاع على التقرير: https://bit.ly/3vCADuP

في شركات غير إسرائيلية، مثل شركة المعدات الثقيلة العملاقة «كاتربيلر» التي تستخدم منتجاتها في المستوطنات؛ وشدّد التقرير على أن لهذه الشركات والمؤسسات المالية دورًا مهمًا في تسهيل النمو الاقتصادي المستدام لمشروع الاستيطان الإسرائيلي.

وفي سياق الدعم الأوروبي للاستيطان، أعلن الاتحاد الأوروبي، في كانون الثاني/يناير 2022، عن رصد أكثر من مليار دولار لمشاريع «الصفقة الخضراء» صديقة للبيئة هدفها تسهيل نقل الطاقة بشكل نظيف؛ ومن الضمن المبلغ قرابة 700 مليون دولار سيذهب إلى دولة الاحتلال، بما فيها المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967 [43]. ويقوم المشروع على إنشاء كابل تحت المياه يربط شبكة الكهرباء الإسرائيلية بتلك الأوروبية. وكان قادة كلّ من اليونان وقبرص ودولة الاحتلال وقّعوا اتفاقًا عام 2017 وضع اقتراح المشروع موضع التطبيق.

وقالت حركة المقاطعة في النمسا إنّ تمويل الاتحاد كابل لنقل الطاقة الكهربائية تحت الماء يعني أن كيان الاحتلال ومستوطناته غير القانونية هم أكبر المستفيدين من تمويل مشاريع «الصفقة الخضراء» الهادفة إلى «تسهيل انتقال الطاقة بين أوروبا وإسرائيل»[44].

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ تناقض الموقف الأوروبي ما بين التصريحات الرافضة للاستيطان من جهة، والدعم الفعلي على الأرض من جهة أخرى، يدلّ على أنّ التصريحات تأتي في سياق المواقف الرمزية والتوافق مع خطاب القانون الدولي السائد في أوروبا؛ أمّا على الأرض، فتبقى الغلبة للمصالح السياسية والاقتصادية ومتطلبّاتها.

### الموقف الأوروبي من المقاومة: معركة سيف القدس أنموذجًا

في 10/5/2021، أطلقت المقاومة الفلسطينية من غزة صواريخ استهدفت القدس المحتلة، وذلك ردًا على إصرار الاحتلال على تنفيذ «مسيرة الأعلام» لمناسبة ذكرى استكمال احتلال القدس وفق التقويم العبري، وإصراره كذلك على تهجير عائلات حي

43- موقع الانتفاضة الإلكترونية، 31/1/2022 https://bit.ly/3HHNsH6
44- صفحة «مقاطعة» على فيسبوك، 18/2/2022 /https://www.facebook.com/Boycott4Pal

الشيخ جراح من منازلهم بذريعة أن الأرض مملوكة للمستوطنين. أطلقت المقاومة اسم «سيف القدس» على المعركة التي استمرّت حتى 21/5/2021 وانتهت بالتوصل إلى اتفاق أرغم الاحتلال على وقف إطلاق النار.

على مدى أيام المعركة، ارتكب الاحتلال مجازر وحشية بحقّ المدنيين في غزة، ودمّرت صواريخه أبراجًا سكنية في القطاع، واستهدف البنى التحتية والمساجد والمدارس.

وأظهر الشارع الأوروبي تضامنًا كبيرًا مع الفلسطينيين في غزة والقدس، وشهدت دول وعواصم أوروبية تظاهرات حاشدة رفضًا للعدوان والتهجير القسري، مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا وغيرها، وهي تظاهرات اعتدت عليها الشرطة وعملت على قمعها[45].

وفي 15/5/2021، قال بيان صادر عن الممثّل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، إن الأخير أجرى محادثات في الآونة الأخيرة مع كلٍ من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل غابي أشكنازي، ومصر سامح شكري، والأردن أيمن صفدي، وتركيا مولود تشاووش أوغلو، وذلك للحدّ من التوتر المثير للقلق في غزة وما حولها. وقال البيان إنّ بوريل «دان في أثناء المحادثات إطلاق حماس والجماعات الفلسطينية الأخرى الصواريخ على إسرائيل»، مشدّدًا على «حق إسرائيل في حماية شعبها من مثل هذه الهجمات، ولكن عليها في الوقت نفسه التعامل بشكل متناسب والحيلولة من دون وقوع خسائر في صفوف المدنيين».[46]

وعقِد في 18/5/2021، اجتماع طارئ عبر الهاتف مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، لمناقشة كيفية استخدام النفوذ السياسي للاتحاد، للمساعدة في الجهود الدبلوماسية لإنهاء العدوان على غزة. لكن الاتحاد لم يتمكن من إصدار بيان مشترك بعدما رفضت هنغاريا التوقيع بسبب ما قالت إنّه انحياز إلى طرف واحد[47]. ودعا بوريل إلى

45- موقع TRT عربي، 15/5/2021 https://bit.ly/3vkyN1d
46- وكالة الأناضول، 15/5/2021 http://v.aa.com.tr/2242802
47- الأخبار، 18/5/2021 https://al-akhbar.com/Palestine/306227

«وقف فوري لكل أعمال العنف وتطبيق وقف لإطلاق النار»، وصرّح أّن «الهدف هو حماية المدنيين والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة». ودان بوريل «الهجمات الصاروخية لحماس ومجموعات إرهابية أخرى على أراضي إسرائيل، وندعم بالكامل حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها (...) ولكن ينبغي القيام بذلك بشكل متكافئ ومع احترام القانون الإنساني الدولي»[48].

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا في 21/5/2021، رحّب بوقف إطلاق النار، وأكد العمل لتحقيق حلّ الدولتين، وأشار إلى استعداد الاتحاد للتعاون مع الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة لتحقيق حلّ للأزمة في المنطقة، داعيًا إلى إحياء دور الرباعية الدولية[49].

إنّ الموقف الأوروبي على المستوى الرسمي حيال معركة سيف القدس يعكس موقفًا ثابتًا على هذا المستوى في كلّ جولات العدوان الإسرائيلي على الفلسطينين، وهو موقف يتّكئ على المساواة بين المعتدي والمعتدى عليه، وبين الاحتلال والمقاومة؛ بل والنظر إلى ردّ المقاومة على العدوان الإسرائيلي على أنّه هجمات إرهابية من حقّ دولة الاحتلال أن تحمي مواطنيها منها. وبذلك، فإنّ الاتحاد يبقى أقرب إلى تبنّي رواية الاحتلال والانحياز له، وإنكار حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والتصدّي لعدوانه.

### التمويل المشروط: محاصرة النضال الفلسطيني

يُعدّ الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، أيضًا من أكبر المساهمين في نداءات الطوارئ الإنسانية لوكالة «أونروا» ومشاريعها، استجابةً لمختلف الأزمات والاحتياجات المحدّدة في جميع أنحاء المنطقة. وقد بلغت مساهمتهم المشتركة في عام 2021 ما يقرب من 356 مليون يورو، أي حوالي 40٪ من إجمالي تمويل الأونروا لهذا العام.[50]

48- Informal videoconference of Foreign Affairs Ministers on Israel/Palestine: Press remarks by High Representative Josep Borrell, EEAS, 18/5/2021, https://bit.ly/3oS7mb6
49- Israel/Palestine: Statement by the High Representative Josep Borrell on the ceasefire, EEAS, 21/5/2021. https://bit.ly/3Jzyzr8
50- موقع بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الإفريقي، 17/11/2021 https://bit.ly/3gVnxA8

كذلك، يُعدّ الاتحاد أكبر المموّلين للمنظمات الحكومية الفلسطينية، بتمويل يُقدّر بـ 70% من التمويل المخصّص لهذه المنظمات؛ ويقدّم الاتحاد، وفق أرقام غير رسمية، قرابة 30 مليون يورو سنويًا لدعم المؤسسات الأهلية الفلسطينية؛ وكانت تدخلات الاتحاد وشروطه تتعلق بأوجه الصرف ومعايير النزاهة والشفافية، والشروط الإدارية والمالية والفنية، من دون اشتراط التوقيع على الملخّص الخاص بها[51].

لكن الاتحاد فرض بنودًا جديدة في عقوده، بما يؤكد ارتباط التمويل بالمعطيات السياسية لا الاجتماعية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أبلغ الاتحاد المنظمات الفلسطينية بالشروط الجديدة للتمويل التي ربطها بـ «مكافحة الإرهاب». وبموجب هذه الشروط، فإنّ المؤسسات الفلسطينيّة مُلزمة بالتأكد من ألاّ يكون المتعاقدون الفرعيون أو الثانويون معها، أو المشاركون في ورشاتها التدريبيّة، أو من يحصل عبرها على دعم ماليّ، ممّن تندرج أسماؤهم ضمن قائمة «المنع» الخاصّة بالاتحاد الأوروبيّ. كذلك، بات للاتحاد الأوروبيّ الحقّ في فسخ العقد من طرف واحد، إذا تبيّن له أن المستفيدين من المشروع الذي يموّله متورّطون بتهم تتعلق بالرشوة والفساد، أو المشاركة في تنظيمات إجراميّة، أو في ارتكاب «هجمات إرهابيّة» أو في تمويل «الإرهاب»[52].

وعلى أثر ذلك، سلّمت 135 مؤسسة فلسطينية أهلية رسالة إلى القائم بأعمال ممثّل الاتحاد الأوروبي، توماس نكلسون، توضّح موقفها الرافض لشروط تمويل أوروبية للمؤسسات الفلسطينية؛ وقال القائم بالأعمال إنّ البند المضاف هو بندٌ عملَ الاتحاد الأوروبي على إضافته إلى جميع الاتفاقيّات التعاقديّة التي تخصّ الاتحاد الأوروبي في كلّ العالم، وأُدرج حديثًا ضمن العقود في فلسطين، وإنّ قائمة الإجراءات المقيّدة لا تشمل الأفراد بل التنظيمات وحسب[53].

51- أمد للإعلام، 2/7/2020 https://amadpress.com/ar/post/359602/ ؛
المركز الفلسطيني للإعلام، 3/7/2020 https://www.palinfo.com/277467
52- European Commission: Calls for proposals and tenders, 9/12/2019. https://bit.ly/3374eMB
وانظر: موقع متراس، 28/12/2019.https://bit.ly/3aLSbqC
53- العربي الجديد، 20/12/2019 https://bit.ly/3aLUNoa

وأصرّ الاتحاد الأوروبي على ضرورة الامتثال للبنود وأنّها جزء من أيّ عقد يوقّع، فيما قالت مؤسسات العمل الأهلي في القدس إنها ترى فيها إصرارًا على سياسة تجريد مؤسسات العمل الأهلي من هويّتها الوطنيّة، وفصلها عن أبناء شعبها من المناضلين والمناضلات[54].

وفي عام 2001، شملت قائمة المنع الأوروبية حركة حماس وجناحها العسكري، وحركة الجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

ويمكن فهم هذا الاتجاه على ضوء الجهود المتواصلة التي تبذلها دولة الاحتلال للتضييق على الشعب الفلسطيني ومؤسسات العمل الأهلي، وتشويه النضال الفلسطيني وتجريمه، واستجابة الاتحاد والدول الأوروبية لمطالب الاحتلال.

**خلاصة**

على الرغم من الموقف الأوروبي الذي يُبدي رغبة في حلّ القضية الفلسطينية، تبقى هذه الرغبة في إطار المواقف اللفظيّة والبيانات، من دون اقترانها بمواقف فاعلة على الأرض، يمكن، على الأقل، أن تُلزم دولة الاحتلال باحترام القانون الدولي الذي تقول دول أوروبا إنّها تتمسّك به.

ولا يقتصر الأمر على غياب الضغط الأوروبي على دولة الاحتلال لوقف اعتداءاتها على الحقّ الفلسطيني وانتهاكاتها القانون الدولي، بل إنّ السياسة الأوروبية حيال الاحتلال تقوم، في بعض جوانبها ، على دعم بقائه وتغذية سياساته ضدّ الفلسطينيين، كما تبيّن في ما خصّ الاستيطان على سبيل المثال.

ويؤثّر الاختلاف في مواقف الدول الأوروبية في تصدير موقف موحّد حيال التطورات الأساسية، ما يساعد دولة الاتحاد على التفلّت من عبء الموقف الجماعي الموحّدة؛ وهذا ما كان واضحًا في الموقف من القدس ونقل السفارات إليها، ومحاولة عدد من دول الاتحاد الأوروبي الالتفاف على موقف الاتحاد في هذا الخصوص.

54 المركز الفلسطيني للإعلام، 3/7/2020 https://www.palinfo.com/277467

وقد أسهم ضعف الموقف العربي والإسلامي، واتجاهه إلى مزيد من التراجع حيال القضية الفلسطينية، وتطوّر الضعف إلى تطبيع للعلاقات من قِبل بعض الأنظمة العربية، في طمأنة الأوروبيين إلى أنّ دعمهم الاحتلال لن تكون له ارتدادات سلبيّة على مصالحهم في المنطقة، وهو ما يعزّز عدم فاعلية الموقف الأوروبي.

وتبدو أوروبا كمن يحاول أن يستر عجزه السياسي حيال القضيّة الفلسطينية عبر الدعم المالي؛ لكن حتى في هذا الإطار، فإنّ الدعم لا يأتي من دون شروط، وهي شروط واضحة في خدمة مصلحة الاحتلال، كما تبيّن في دعم المؤسسات الأهلية الفلسطينية عبر اشتراط عدم استفادة حركات المقاومة من هذا الدعم.

وفي ضوء استمرار ترابط المصالح الأوروبية – الأمريكية، والجهود الإسرائيلية المتواصلة للتأثير في القرار الأوروبي، وضعف الموقف العربي وتراجعه، فإنّ إمكانية تطوّر الموقف الأوروبي السياسي تبدو ضئيلة؛ لكن قد يكون تطوّر موقف بعض الدول الأوروبية أكثر احتمالاً، وذلك ضمن رؤية فلسطينية واضحة تدرك الأولويات المحقّة للقضية الفلسطينية والسّبل اللازمة لتحقيقها.

# الاستيطان الصهيوني:
# بين القانون الدولي.. والمقاومة

د. رولا حطيط*

## المقدّمة

تنطلق الصّهيونيّة من مقولة «شعب الله المختار»، لتثبت زعمها بأنّ اليهود هم الشعب المفضّل على سائر الشعوب، وأنّ لهم حقًّا تاريخيًّا في فلسطين «الأرض الموعودة» ؛ من هنا كان شعار الكيان الصهيونيّ «حقّ الاستيطان في كلّ مكان»، والذي فرض بالقوّة سياسته التوسعيّة منذ قيام «دولته» في العام 1948؛ وبواسطتها أيضاً طال استيطانه أراضٍ عربيّة أخرى عقب «حرب 1967».

كما أن سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة هي استراتيجية صهيونيّة من أجل الهيمنة على كلّ المنطقة، إذ يمنح الكيان نفسه حريّة وصول استيطانه إلى بلاد أخرى[1].

إنّ الاستيطان الصهيونيّ مستعمر فريد من نوعه، من حيث نشأته القانونيّة – بقرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم 181 – وكون المستوطنين اليهود بلا وطن أصليّ للعودة إليه في حال تفكيك الدولة العبريّة واستئصالها من المنطقة؛ بالإضافة إلى استمرار القوى

* باحثة لبنانية.

1 – (يعتبر الأردن في المنظور الصهيوني نقطة على خط استراتيجي للهيمنة المستهدفة من الكيان الإسرائيلي في المنطقة، وقد توصل ببلاد أخرى: بالعراق وبكردستان، وبتركيا عبر كردستان).www.aljazeera.net

الكبرى، خاصّة الولايات المتحدة الأمريكيّة، في دعم هذا الكيان الغاصب وتعزيز سياسته الاستيطانيّة في فلسطين بهدف تمكينه في المنطقة؛ بيْد أنّ خصوصيّة الاستيطان الصهيوني، سواء من حيث النشأة أو عدم الانتماء لموطن أصليّ، لا تُضفي الشرعيّة القانونيّة على وجوده في أرض الغير دون أدنى حقّ، لا بل على حساب شعب بكامله.

وعدم شرعيّته هذه، بالرغم من الاعتراف الدوليّ به، تلازمه وتبقيه خارج إطار الشرعيّة الدوليّة بحسبان ما يحدث استعمارًا أجنبيًّا، حيث تواجه المقاومة الفلسطينيّة – والعربيّة – هذا الكيان، وتتصدّى له، وتعمل على استئصاله من المنطقة. ومع ذلك، فإنّ الطبيعة القانونيّة الخاصّة لهذا الاستيطان، وما يتلقّاه من دعم دولي، خاصّة «أمريكيّ»، يشكّلان المانع الأساس للتخلّص منه، ما يجعل من القضيّة الفلسطينيّة من أعقد القضايا الاستعماريّة التي عرفها التاريخ، بحيث يستعصي حلّها على غرار القضايا الاستعماريّة الغابرة؛ وهي لا تزال تشكّل مركز اهتمام لدى المجتمع الدولي، لما للنزاع الإسرائيلي– الفلسطيني من تأثير كبير على السلم في المنطقة، كما على السلم العالمي .

من هنا كانت أهميّة الموضوع المطروح، خاصّة أنّ القضيّة الفلسطينيّة في حراك مستمرّ نتيجة السياسة الاستيطانيّة التوسعيّة لدولة الاحتلال، وتصاعد الصراع الإسرائيليّ– الفلسطينيّ .

إن الوضع الراهن، بأبعاده الخطرة، دافع أساسي للبحث في قضية الاستيطان، بهدف التوصّل إلى مقاربة شاملة لها، واقتراح حلول تتواءم وطبيعة القضيّة الفلسطينية، بكلّ ملابساتها، إضافة إلى كونها قضيّة عادلة بامتياز، ولا بدّ من أن تُنصف يومًا.

ولا ندّعي أنّه سيكون في هذه الورقة البحثيّة إبداع لجهة اقتراح حل نهائي للمشكلة المطروحة؛ فثمّة العديد ممّن اهتمّوا بالمشكلة عامّة – ككل أو بجانب من جوانبها– على مختلف الصعد (البحوث العلميّة، المؤتمرات الدوليّة...إلخ)، إضافة إلى جهود هيئة الأمم المتّحدة المبتورة، منذ ظهور المشكلة، وما أصدرته من قرارات بشأن حقوق الشّعب الفلسطينيّ لتقرير مصيره، ومن ثمّ تسوية الصراع العربي –الإسرائيلي والحدّ من تصاعده؛ لكنّ المسألة تبقى شائكة، خاصّة أنّ قرارات هيئة الأمم المتّحدة لم تؤثّر، بل في

بعض الأحيان، هي صبّت في مصلحة الكيان الغاصب، بسبب هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة عليها، إضافة إلى مواقف القوى العظمى المؤيّدة والداعمة للكيان الغاصب في تنفيذ سياسته الاستيطانيّة في أرض فلسطين، ما يحول دون تطبيق القرارات الدوليّة الصادرة حيال الكيان بهدف وضع حدّ للصراع، وإنهاء الاحتلال الصهيونيّ في فلسطين.

من هذا المنطلق كان اختيارنا للموضوع، آملين من خلال هذا الجهد المتواضع إلقاء الضوء أكثر على الحقيقة، والكامنة أساسًا في الحقوق الشرعيّة الثابتة للشعب الفلسطينيّ، رغم ما انتُهك منها وما استجّد على صعيد القضيّة الفلسطينية ككل. هذا، علاوة على تمادي وتوسّع الاستيطان الصهيونيّ في الأراضي العربيّة الأخرى، ما أدّى إلى الإخلال بالسلم والاستقرار في المنطقة عموماً.

فكيف نقارب الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين، الذي يُعدّ مصدر الصّراع الفلسطينيّ– الإسرائيليّ المتصاعد، في ضوء القانون الدوليّ؟

## أوّلًا: الوضع القانونيّ الخاصّ للاستيطان الصهيونيّ

يتمّيز كيان الاستيطان الصهيونيّ بوضع خاصّ كونه قانونيّ النشأة، ما يُعدّ سابقة في التاريخ ؛ إذ إنه أنشِئ كوطن قوميّ لليهود في فلسطين، بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدّة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما دولة صهيونيّة استيطانيّة. وبهذا القرار اكتست «إسرائيل» الصبغة القانونيّة، وعُدّت عنصرًا في المجتمع الدولي؛ بل قُبلت عضويّتها في الهيئة الدوليّة بعد عام من إعلان إقامتها (1949). لكنّ هذا الكيان الاستيطاني يبقى خارج الشرعيّة الدوليّة، لأنّه غير شرعيّ مثله مثل أيّ استيطان آخر، لإقامته في إقليم لا حقّ له فيه، ما يعدّ اغتصابًا لملكيّة الغير، وخرقًا لمبدأ سيادة الدّولة، حيث المقاومة التي يواجهها منذ إعلان نشأته إلى هذا التاريخ، ذلك لأنّه لم يختلف عن غيره من حيث الطبيعة الاستيطانيّة الممارَسة على الإقليم المحتلّ ؛ فقد تميّزت سياسته بالاضطهاد والقمع، كما بالهيمنة على كلّ الإقليم الفلسطينيّ؛ بل والسعي إلى توسيع استيطانه خارج فلسطين باللجوء إلى استخدام القوّة العسكرية، مثل حربه مع الدول العربيّة (مصر، سوريا، الأردن) في العام 1967، واحتلاله أراضي هذه الأخيرة. و لم يكتف الكيان باحتلال معظم

فلسطين، بل هو ضمّ القدس إلى كيانه، ولا يزال يعمل على بسط سيطرته خارج فلسطين حتى.

تتمثّل المرحلة ما قبل حرب 1967 في تهجير اليهود من مختلف بلاد العالم وتوطينهم في فلسطين، بعد السماح لزعماء الصّهيونيّة بإنشاء وطن قوميّ لهم فيها عام 1948، وذلك نتيجة عوامل شتّى، بدءًا من وعد بلفور المقرّ تنفيذه بصكّ الانتداب البريطانيّ (غير الشرعيّ)، مرورًا بقرار التقسيم، إلى تدعيم الكيان الصهيونيّ من قِبل الدول العظمى لتعزيز الاعتراف الدوليّ به.

ويُعدّ كلٌّ من وعد بلفور الذي أكّد تنفيذه صكّ الانتداب، وقرار الأمم المتحدّة رقم 181، اعترافًا دوليًّا بالكيان الصهيونيّ، ما خلق أرضيّة قانونيّة لاستيطان أرض فلسطين، حيث اتخذت سلطة الاحتلال قرار التقسيم سندًا قانونيًّا –علاوة على ما تدّعيه من حقّ تاريخيّ ودينيّ في أرض فلسطين– لإقرار المشروعيّة لكيانها وفرض وجودها.

واللّافت في نصّ وعد بلفور هو التجاهل التام للوضع القانونيّ لفلسطين، بل تجاهل سكّانها العرب، إذ وردت فيه كلمة «طوائف» بدلًا من «شعب»؛ وعليه أُشير إلى احترام حقوقها المدنيّة والدينيّة من دون ذكر الحقوق السياسيّة، وكأنّ هذه الطوائف أقليّة في البلد وليس العكس.

فما مدى صحّة المشروعيّة التي يدّعيها الكيان الصهيوني في إطار الشرعيّة الدوليّة؟ وما هي القيمة القانونيّة للسندات التي أُقيم بموجبها هذا الكيان الغاصب؟ وعلى ماذا يرتكز لبسط نفوذه في المنطقة عن طريق الاحتلال؟

إنّ تصريح بلفور لا يتمتّع بأيّ قيمة قانونيّة لتأسيسه، بل هو باطل، وذلك لصدوره عن جهة غير ذي حقّ. فبريطانيا دولة منتدبة، ولا حقّ لها في التّصرف في الإقليم المنتدبة عليه. لذا، فإنّ التزاماتها نتيجة تصريح بلفور باطلة قانوناً؛ كما أنّه تصريح صادر من «الحكومة البريطانية» إلى فرد «اللورد الصهيونيّ» لصالح التنظيم الأوروبي المعروف بالمؤتمر الصهيونيّ (المنعقد لأوّل مرّة عام 1897 في مدينة بال بسويسرا)؛ فلا يمكن عدّه تحالفًا أو تعاقدًا دوليًّا، لأنّ الطرف الثاني ليس شعبًا موجودًا في فلسطين ولا في أيّ بقعة من الأرض. كما أنّ هذا

التنظيم الأوروبيّ لم يكن ينتمي إلى دولة ما ولا كان للصهيونيّة آنذاك أيّ قيمة سياسيّة أو قوميّة. وعليه، فالشّخص الموجّه إليه الخطاب ليس ذا صفة للتحالف مع دولة ما لعدم تمثيله أيّ دولة، ولا حتى أنّه ينتمي إلى دولة ذات سيادة تامّة ولا ناقصة. من هنا، فإنّ هذا الوعد مجرّد تصريح سياسيّ لفقدان الطرف الثاني صفة الأهلية الدوليّة، علمًا أنّ شرط الأهليّة الدوليّة هو أساس الاتفاق وصحّة النتيجة المترتّبة عنه؛ إذ قضى القانون الدوليّ ببطلان كلّ اتفاق دوليّ تكون إحدى الدول فيه ناقصة السيادة لكونها ناقصة الأهليّة للتعاقد. أمّا الاتفاق مع الأفراد، فهو باطل دوليًّا لعدم صحّة الإبرام أساسًا (شكلًا وموضوعًا) الذي ينظّمه القانون الدوليّ الحديث، كما القانون الدولي التقليدي.

وهذا الأسلوب العدوانيّ لإقامة الموطن اليهوديّ في فلسطين عبّرت عنه الصّهيونيّة العالميّة جليًّا من خلال قرارات مؤتمرَيها: الأوّل «سويسرا»– 1897، والثاني «لاهاي»– 1908، حيث الحقيقة السافرة:

«إنّ هدف الصّهيونيّة هو تكوين أمّة في فلسطين، وعلى يهود العالم أنّ يضيقوا الخناق على أهل فلسطين حتى يجبروهم على تركها، وتهجيرهم إلى الأقطار العربيّة الواسعة... إلى الصحراء»!.

والقانون الدوليّ الحديث– على غرار القانون الدوليّ التقليديّ–لا يبيح الغزو وضمّ الأراضي والاستعمار، ما يجعل من وعد بلفور خرقًا صارخًا لكلّ ما أقرّه القانون الدوليّ العام وما تضمّنه من مبادئ.

وممّا لا شك فيه أنّ التقسيم لم يأت في صالح الشعب الفلسطينيّ، ولم يكن الحلّ المتوخّى للقضيّة. لكن ما مدى صحّة قرار التقسيم– 181– للتنفيذ ومدى مشروعيّة الآثار المترتّبة عنه؟

بالرجوع إلى المبادئ العامّة الواردة في ميثاق الأمم المتّحدة خاصّة، منها ما ورد في الديباجة والفقرة الثانية من المادّة الأولى والمواد 77،80 ،75،76 (الفصل الثاني عشر)، يتضّح أنّ الميثاق لا يتضمّن ما يجيز خلق دولة أو إزالة دولة أو التّحكم في مصير شعب دون اعتبار لإرادته الحرّة.

وعليه، فإنّ اختصاص الجمعيّة العامّة في حالة قضيّة فلسطين مخالف لكلّ هذه المبادئ بانتهاك هذه الأخيرة؛ وهذا ما يجعل من القرار 181 قرارًا باطلًا. كما أنّه قرار غير مُلزم لعدم الاختصاص وعدم اكتساب الصفة النهائيّة له. فالجمعيّة العامّة مهمّتها تتمثّل في مناقشة التوصيات وإصدارها، ولا تتمتّع بقوّة الإلزام أيًّا كانت نسبة الأصوات التي يتمّ بها إصدارها وفقًا للمادة (1،11،12،14) من ميثاق الأمم المتحدّة. كما أنّ مثل هذا الإجراء (التقسيم أو تغيير الوضع) هو من حقّ صاحب السيادة على الإقليم وحده؛ وما قضت به «تقسيم فلسطين وإقامة دولة لليهود فيها» يُعدّ تدخلًا في الشؤون الخاصّة بفلسطين، طبقًا للفقرة السّابعة من المادّة 22/7 من الميثاق التي لا تجيز لهذه الأخيرة التدخّل في الشؤون الخاصّة بالسلطات الداخليّة لدولة ما.

وعلى هذا الأساس تكون الجمعيّة العامّة قد تجاوزت صلاحيّاتها، وقرارها غير ملزم، ولأنّه أيضًا لم يكتسب صفة القرار النهائيّ لما ميّز إجراءات إصداره، وذلك بإلغائه من قِبل مجلس الأمن والجمعيّة العامّة ذاتها، ليُعاد النظر فيه نتيجة المعارضة الشّديدة التي واجهته عند صدوره.

ففي 19 آذار/ مارس 1948، أصدر مجلس الأمن قرارًا حمل رقم 271، بيّن فيه عدم استعداده لتنفيذ قرار الجمعيّة العامّة، لاستحالة ذلك بالطرق السلميّة، مرفقًا بتوصيات بشأن المسألة. كما اضطرّت الجمعيّة العامّة هي الأخرى عقب الاضطرابات التي عمّت فلسطين احتجاجًا على قرار تقسيمها الجائر، إلى إصدار قرار في 14 أيّار/ مايو 1948، كلّفت بموجبه وسيط الأمم المتحدّة في فلسطين إعفاء لجنة فلسطين من تطبيق المادة 2 من قرارها 181.

ويُعدّ هذان القراران إلغاءً واضحًا لقرار التّقسيم رقم 181؛ وعليه تثبت عدم إلزاميّته. لهذا، وللأسباب الأخرى المبّينة آنفًا، فإنّ قرار التّقسيم رقم 181 الصّادر من الجمعيّة العامّة للأمم المتحدّة بتاريخ 29/11/1947 هو قرار باطل شكلًا وموضوعًا.

أمّا عن وجود الكيان الصهيونيّ في المنطقة – بالرغم من احتجاج العرب على هذا القرار– الذي يعدّ اعتداءً صارخًا على حقوقهم الشّرعيّة – بالتّذرع به كسند قانونيّ، فهو ليس تنفيذًا للقرار وإنّما احتلال باستعمال القوّة العسكريّة، حيث احتلّ نسبة (26 ٪) أخرى من إقليم فلسطين زيادة عمّا منحه إيّاها – بغير حّق– القرار 55) 181٪) نتيجة هذه الحرب.

ويبقى هذا القرار، في كلّ الحالات، دون إلزاميّة التنفيذ وباطلًا أساساً. وعليه، يبطل كلّ ما ينتج عنه مع عدم شرعيّته. ومن هذا المنطلق تتأتّى عدم شرعيّة الكيان الصهيونيّ القائم في المنطقة على أُسسٍ غير مشروعة.

أمّا الوضع الجديد الطارئ على إقليم فلسطين، فهو ليس نتيجة تنفيذ هذا القرار، وإنّما هو نتيجة الواقع الذي أرادته الصّهيونيّة وفرضته: بإقامة دولة لليهود بلا حدود في فلسطين، مترامية الأطراف في منطقة الشرق قاطبة، من خلال سياستها الاستعماريّة التوسعيّة،عبر استيلائها على معظم أراضي فلسطين، فأصبحت تحتلّ ما يزيد عن 80 % من أراضيها في العام 1947 بعد أن خرجت منتصرة من المعارك الضارية مع العرب عقب الإعلان عن القرار 181 في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947. وبذلك خالفت «إسرائيل» قرار التّقسيم ذاته، بغضّ النظر عن بطلانه وعدم إلزاميّته. ومع ذلك، فإنّها تتّخذه سندًا قانونيًّا تتذّرع به لتبرير وجودها غير الشرعيّ في فلسطين، وإن كان مؤسّسًا فعلًا على قرار دوليّ كون هذا الأخير باطلًا، وغير مُلزم؛ وكلّ ماينتج عنه باطل، وهو ما أقرّه حتى المستفيدون منه، حيث يقول الكاتب اليهوديّ «ألفريد ليلينتال»: «إنّ الأمم المتحدّة قد سدّدت ضربة شديدة لهيبة القانون الدوليّ لأنّها لم تلجأ إلى إجراء استفتاء في فلسطين وعرض المشاكل القانونيّة على محكمة العدل الدوليّة».

بيْد أنّ هذا القرار، وغيره من الأسانيد الباطلة المذكورة، كانت نواة وجود الكيان الصهيونيّ في أرض فلسطين، وشكّلت البذور الأولى للصراع العربيّ– الإسرائيلي، حيث الاضطرابات المستمرة التي يشهدها الشرق الأوسط منذ زرع هذا الكيان في المنطقة.

## ثانيًا: الآثار المترتّبة على هذا الاحتلال

**- مصادرة الأراضي الفلسطينيّة:**

لجأت سلطة الاحتلال – و لا تزال– إلى القوّة كوسيلة لمصادرة الأراضي الفلسطينيّة، فمارست كلّ سُبل القهر والترهيب لسلب الممتلكات من المواطنين، ومنها التهجير الاضطراريّ والإبعاد القسري، مُخالفة بذلك أحكام قانون الاحتلال الحربيّ ( اتفاقية لاهاي 1907: المادة 43) التي توجب على سلطة الاحتلال حفظ النظام والأمن في الأراضي المحتلّة. لكنّ هذه السّلطة الغاصبة عمدت إلى تهجير السكّان الأصليّين من وطنهم لإنشاء مستوطنات لليهود في مختلف أقاليم فلسطين التي تمّ الاستيلاء عليها بعد حربي 1948 و1967ولتنفيذ سياسة التّهويد. وقد استمرّت هذه السّلطة الاستعماريّة في الاستيلاء على أقاليم فلسطين، متّخذة جملة من الإجراءات «القانونيّة»، محاولة بذلك إضفاء الشرعيّة على نشاطها هذا (مصادرة الأراضي وإنشاء مستوطنات)، الذي يبقى متميزًا بالقوّة، إذ تمّ تنفيذ هذه الإجراءات وفق مصالحها دون إعارة أيّ اعتبار لرغبة المعنيّين وحقوقهم، خلافًا لأحكام المادة 17/2 من البروتوكول الثاني الملحق لاتفاقيّة جنيف 1949 التي تنصّ على عدم جواز إرغام المدنيّين على النزوح عن وطنهم، و كذلك المادة 17/2 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان التي لا تجيز تجريد أحد من مُلكه تعسفًا.

وباستيلاء سلطة الاحتلال على معظم أقاليم فلسطين نتيجة القوّة (غير المباشرة المغطّاة بالتشريعات)، تكون قد اخترقت مبدأ أساسيًّا في القانون الدوليّ المعاصر، وهو مبدأ عدم جواز اكتساب الإقليم بالقوّة، والمؤكّد عليه في قرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967 (الصادر بشأن تسوية النزاع العربي– الإسرائيلي).

واللّافت دومًا لدى سلطة الاحتلال هو مصادرة الأراضي، وهي القاعدة الأساسيّة لبناء المستوطنات، والتي تعزّز الوجود الصهيونيّ في فلسطين، حيث عملت السّلطة الغاصبة على تكثيفها بكلّ الطّرق، ومنها القوانين المحليّة المعدّلة، وأخرى سنّتها وفق مشاريعها الاستيطانيّة حيث الجور والتجاوزات التي مّيزتها كما يتّضح من تطبيقها.

إن الاستيلاء الصهيونيّ على الأراضي في اعتقاد القوى السياسيّة الصّهيونيّة ناتج

عن «حق» «إسرائيل» في الأراضي العربية، وذلك لاعتبارات شتّى، ومنها: الاعتقاد الإيديولوجيّ المؤسّس على الفكر الصهيونيّ، والاعتبار السياسيّ المتمثّل في خلق أمر واقع جديد؛ وكذلك الأمن العسكريّ الذي غالبًا ما تتذرّع به سلطة الاحتلال لمصادرة الأرض وإقامة المستوطنات التي تعدّها حصنًا لأمنها وضروريّة للجيش العسكريّ، مع أنّ الباعث من إقامتها ليس عسكريًّا أو أمنيًّا فحسب، وإنّما الهدف من تكثيفها هو خلق واقع جديد لتهويد كلّ فلسطين.

**- خطة القدس الكبرى:**

يتمثّل الهدف الشامل لهذه الخطّة في ضمّ الضفة الغربيّة، من خلال توسيع مناطق القدس وتل أبيب على حساب أراضي الضفة الغربيّة. كما تهدف إلى ربط القدس الغربية بمراكز التجمّعات الإسرائيليّة. وقدّرت المساحة المقترحة للقدس الكبرى بـ95 ميلًا مربّعًا، بتوسيع حدودها بـ 30 % من مساحة الضفة الغربيّة، لتمتدّ في شكل دائرة يكون نصف قطرها 15 كلم، مركزها القدس.

وبهذا الحجم لبناء القدس الكبرى لصالح المستوطنين اليهود يجمّد نموّ البناء العربيّ، خاصّة أنّ استعمال العرب للأرض محدّد في هذا المخطّط، ما يهدّد لا محالة مستقبل هؤلاء بالمنطقة. وقد توسّعت مساحة القدس منذ احتلالها (1967 إلى عام 1993) بـ123 دونمًا، فبلغت مساحة شرق القدس 80400 دونم والغربيّة 52600 دونم. ولم يبق، بتطبيق سلطة الاحتلال مخطّطها التهويديّ للقدس، إلّا 10 %من الإقليم التاريخيّ الفلسطينيّ. وقد عرفت خطة القدس الكبرى عدّة تطوّرات منذ طرح الفكرة إلى اليوم؛ فمنذ الأيام الأولى « لبنيامين نتنياهو» في منصبه رئيسًا لوزراء الدولة العبريّة، شدّد على سياسة تهويد القدس، فلم يكن يمض يوم دون أن يلتهم غول الاستيطان الصهيونيّ أجزاء جديدة من الضفّة الغربيّة والقدس والمناطق المحيطة بها، في خضم عمليّة تراكميّة تاريخيّة، وفي إطار مخطّط مدروس يُكمل فيه «حزب الليكود» ما بدأه حزب العمل لإحداث انقلاب ديموغرافيّ وجغرافيّ وجيوسياسيّ لصالح اليهود في المدينة، ولإيجاد حقائق أمر واقع على الأرض بما يصعب تجاوزها على طاولة المفاوضات. وقد بدأت الآليّات الصهيونيّة تجوب

في الأحياء العربيّة لمدينة القدس، وتهدم بحجّة عدم وجود تراخيص، وتطرد بحجّة مخالفة القوانين، وتسحب الهويّات المقدسيّة بحجّة عدم أهليّة أصحابها، وتصادر بحجّة بناء مرافق عامّة، وحاجتهم إلى توسيع المستوطنات وبناء المزيد منها لاستيعاب النموّ الطبيعيّ للسكّان اليهود. وبعد شهور قليلة من تولّي بنيامين نتنياهو مقاليد السلطة في الكيان، أصدر أوامره بحفر أكبر نفق تحت المسجد الأقصى، بطولٍ يمتدّ لمسافة 488م تحت الأوقاف العربيّة والإسلاميّة بمحاذاة أساسات «المسجد الأقصى»، بهدف خلخلة أساسات المسجد والمدارس والمعاهد والمتاحف وبيوت الوقف الإسلاميّ التي تجاور الأقصى الشريف، في إطار سياسة سلطة الاحتلال الهادفة إلى إزالة كلّ أثر إسلاميّ في القدس الشريف. ثم توالت بعد ذلك ممارسات نتنياهو، فأعلن أنّ معركة القدس قد بدأت، وقرَن أقواله بسلسلة من الأعمال والإجراءات، شملت مصادرة أراضي جبل «أبوغنيم»، وإنشاء مستعمرة «هار حوماه »عليها، وبناء مئات الوحدات السكنيّة في باب العامود، والسماح لطلاّب توراة متشدّدين بالسكن في وسط الأحياء العربيّة بالقدس الشرقيّة، وتوسيع الحدود البلديّة لمدينة للقدس المحتلّة إلى ستة أضعاف حجمها الأصلي من خلال ضمّ المستوطنات المحيطة بها، ومساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربيّة المحتلّة، في إطار مشروع القدس الكبرى. وعزّز بناء الكنس اليهوديّة حول المسجد الأقصى المبارك، ليثبت أنّ المكان مقدسٌ لليهود من الناحية التعبّدية كما هو للمسلمين.

إنّ خطط سلطة الاحتلال لم تنته بمشاريع «القدس الكبرى» التي خطّطت لها، والتي هدفت إلى تنفيذ رؤية «إسرائيل 2020»، من خلال خطّتها الشاملة لعام 2020. وقد أدّت هذه المشاريع إلى اقتطاع مساحات شاسعة من الضفة التي مهّدت السلطة الصهيونيّة لضمّها – على أنّها جزء من التخطيط العام لكافة المناطق في «أرض إسرائيل»، من خلال سيطرتها الكاملة على القدس، إضافة إلى الضمّ التلقائي لمناطق من إقليمها نتيجة بناء الجدار الفاصل.

**- الجدار الفاصل:**

دفع هاجس اللاأمن الذي يلازم الصهاينة إلى التفكير في تحصين أنفسهم –إضافة إلى الأطواق الثلاثة من المستوطنات حول القدس لضمان حماية المستوطنين بالعزل التام عن

الفلسطينيّين– فكانت فكرة جدار الفصل الذي يهدف إلى الفصل بين المناطق الفلسطينيّة والإسرائيليّة.

شرع الاحتلال في تنفيذ مشروع الحاجز، أي الجدار الفاصل، عام (2002)؛ وهو يُعدّ من أخطر المخططات الاستيطانيّة وأضخمها، والتي تنّفذها سلطة الاحتلال على الأراضي الفلسطينيّة منذ احتلالها عام 1967، حيث وصِف بالجريمة والعمل الوحشيّ غير المسبوق؛ فهو أكبر انتهاك قامت به السلطة الغاصبة للقانون الدوليّ العام والقانون الدوليّ الإنسانيّ بعد ضمّ القدس. ومع ذلك، تمكّنت «إسرائيل» من تنفيذ مشروعها، بكلّ ما رتّبه من أضرار في حقوق الشعب الفلسطينيّ، وتغيير في طبيعة الإقليم المحتلّ، حيث يبلغ امتداد الجدار 728 كلم وبعلوّ 8 أمتار؛ وهو ألحق أضرارًا بأراضي فلسطين وسكّانها، إذ تضرّر من استكمال مرحلته الأولى (عام 67 ( 2003 تجمّعًا سكّانيًّا فلسطينيًّا في الضفة الغربيّة، وفصل منها 15 قرية عن أراضيها الزراعيّة. وقد قدّر حجم الأراضي المتلفة من جرّاء هذا الإنجاز الأوّلي للجدار بـ97 ألف دونم، إضافة إلى ضمّه 31 بئرًا للمياه،فحرم السكان من المياه التي كانت أصلاً محدّدة بـ 5ملايين متر مكعب سنويًّا، على أساس أنّ المسألة تتعلق بالتسيير العقلاني للموارد، مع أنّ نسبة المياه المستهلكة من المستوطنين اليهود تقدّر بأضعاف ما حدّد للفلسطينيّين، خاصّة في قطاع غزة الذي هو الأكثر تضرّرًا من نقص المياه. ووفقًا لتحقيق دولي، فإنّ أزمة مياه شديدة تهدّد قطاع غزة بالعطش في غضون الأعوام القادمة؛ فنسبة 80 %من سكّانه يشترون المياه لأنّ 90 % منها ملوّثة. وتسعى السلطات الصّهيونيّة من خلال الجدار إلى استمراريّة سحب ما يزيد عن 400 مليون متر مكعب من المياه ومصادرة معظم الأراضي الزراعيّة، إضافة إلى الأضرار الملحقة بممتلكات المواطنين من أشجار مثمرة ومحلّات.

لم تحسم سلطة الاحتلال مسألة الأمن بهذا الجدار، الذي قُدّرت تكلفته الإجماليّة نحو 12مليار شيقل (2،2مليار دولار)، وإن خلقت من خلاله واقعًا جديدًا رهيبًا يحصر الفلسطينيّين في شبه سجن، ظنًّا منها أنّها ستتمكّن من السيطرة عليه، وهو ما سعت إليه من خلال مختلف نشاطاتها الاستيطانيّة، وقد رأته ضروريًّا كونه يحدّد نطاق سيادتها، لأنّ غير ذلك يعني إلغاء مشروع « إسرائيل الكبرى»، الذي كان هدف الصّهيونيّة وحلمها

قبل إقامة كيانها في فلسطين، حيث المسعى لتحقيقه من خلال مشروعها الاستيطانيّ المتواصل ودون أيّ تنازلات، لأنّ حلمها استرجاع «الأرض الموعودة» هو إفراغ الوطن من الجنس العربيّ، ومن ثمّ توسيع حدود نطاقها أكثر بالاستيلاء على أقاليم البلاد المجاورة لتحقيق حلمها الأكبر «إسرائيل الكبرى»؛ بل هي تطمح إلى السيطرة على العالم، لأنّ هذا وارد أيضًا في «بروتوكولات حكماء صهيون» التي هي عبارة عن مخطّط سرّي لإقامة الحكومة اليهوديّة العالميّة، حيث الإيديولوجيّة الصّهيونيّة، والتي تتجلّى في السياسة العامّة للحكومات الصّهيونيّة .

لقد تجاهلت سلطات الاحتلال المصمّمة على تحقيق أهدافها، القوانين والقرارات الدوليّة. وهي توصلت، نتيجة عدم فرض جزاءات صارمة حيالها، إلى تنفيذ مشروعها الاستيطاني، عبر تغيير خريطة الضفة الغربيّة ومحاصرة فلسطين بالمستوطنات، وما ترتّب على تشييد الجدار الفاصل إلى أن أصبح هذا الواقع الجديد في الإقليم المحتلّ حاجزًا حقيقيًّا لقيام دولة فلسطين مستقلّة، مع طرح علامة استفهام كبرى عن حقّ تقرير مصير الشعب الفلسطيني المعترف به دولياً.

أمّا بشأن «مفاوضات السلام» التي لم يكن أصلًا منها جدوى، لعدم التزام الجانب الصهيونيّ بأدنى ما يتمّ الاتفاق عليه، فقد أصبح من العبث حتى التفكير في محاولة استئنافها، لأنّه لم يبق ثمّة ما يتفاوض فيه بعد ما آل إليه الوضع، خاصّة أنّ سلطة الاحتلال ليست على استعداد للتراجع عمّا تمكّنت منه حتى الآن.

اللاجئون وحقّهم في العودة والتعويض

لم يرد تعريف عام ودقيق لاصطلاح «لاجئ فلسطينيّ»، إذ تميّزت بالغموض التعريفات الواردة بخصوصه في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأنروا UNRWA» واتفاقية 1951 الخاصّة بوضع اللاجئين. أمّا مكتب مندوب الأمم المتحدة السامي للاجئين «R C H»، الذي شمل اختصاصه مختلف اللاجئين في العالم، فقد عرّف اللاجئ بأنّه «الشخص الذي يعيش خارج دولته الأصليّة ولا يستطيع العودة إليها أو لا يرغب في ذلك نظرًا إلى الخوف المتأصل في نفسه من الاضطهاد بسبب العنصريّة أو الدين أو الرأي

السياسيّ» ؛ وهو تعريف عام لا ينطبق على «اللاجئ الفلسطينيّ» لما يتميّز به الأخير من خصوصيّات. و لم يصدر للأمم المتحدة قرار يتضمّن تعريفًا خاصًّا بـ«اللاجئ الفلسطيني»، إذ لم يرد ذلك في قرار الجمعيّة العامة رقم 194 الناصّ على حقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة والتعويض، ولا في قرارها رقم 302 (دورة 4) الذي أنشأت بموجبه الأنروا.

ويحظى السكّان المدنيّون في الأراضي المحتلّة بحماية القانون الدوليّ الإنسانيّ الذي يوفّر لهم جملة من الحقوق، ومنها حقّ العودة إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. ويتجلّى هذا فيما تضمّنته كلٌ من اتفاقيّة «لاهاي» 1907، واتفاقيّة «جنيف الرابعة» 1949، من نصوص بشأن الأشخاص الموجودين تحت وطأة الاحتلال، أو غادروا الوطن نتيجة الحرب، أو أبعِدوا قسرًا عنه أثناء الحرب.

ونصّت المادة 49 من الاتفاقية (1949) على «حظر النقل الجبريّ الجماعيّ أو الفرديّ إلى أراضي أيّ دولة أخرى، محتلّة أو غير محتلّة، أيًّا كانت دواعيه»؛ كما لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرحّل أو تنقل جزءًا من سكّانها المدنيّين إلى الأراضي التي احتلّتها.

وعليه، فإنّ القانون الدوليّ الإنسانيّ يكفل، بهذه النصوص، حماية أهالي الأرض، كانوا في الإقليم المحتلّ أو خارجه –اضطرارًا–؛ إذ يوجب على سلطة الاحتلال السماح بالعودة للذين أبعدتهم هذه الأخيرة أو نزحوا نتيجة الحرب. ومع ذلك، فإنّ سلطة الاحتلال الصّهيونيّة لجأت إلى تهجير السكّان المدنيّين الفلسطينيّين، وتُنكر حقّهم في العودة إلى وطنهم، في حين تستقطب اليهود من العالم لتوطينهم بدلًا منهم، بعد استيلائها على أراضيهم وممتلكاتهم، حيث مشكلة اللاجئين العالقة منذ 1948، في انتظار الحلّ.

ويتمثل الحلّ الواقعيّ والدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين في إعادة توطينهم وتعويضهم عمّا أُلحِق بهم من أضرار ماديّة ومعنويّة جرّاء تشريدهم وشتاتهم، ضمن قرارات الأمم المتحدة ذات الطابع الدولي الملزمة، خاصّة قرار الجمعيّة العامة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر/ كانون الأوّل 1948(د–3) المقِرّ والمؤكّد لهذا الحقّ، والذي يستند إليه اللاجئون الفلسطينيّون في مطلبهم الشرعيّ للتخلّص من معاناتهم في الملاجئ واسترجاع وطنيّتهم.

ويرجع تحلّل السلطة الصّهيونيّة من التزامها بقرار «194 ف 11» إلى موقفها العام من قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين، وذلك بإنكار مسؤوليّتها عن خلق المشكلة، من خلال الذرائع التي تقدّمها، وهي ترفض عودة اللاجئين إلى وطنهم.

إنّ السماح بعودة العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيّين إلى أرضهم فلسطين يعني لسلطة الاحتلال الصّهيونيّة هدم الدولة المبنيّة على طردهم. ففي عودة اللاجئين تكون نهاية الدولة التي أرادها مؤسّسوها، أي مكوّنة فقط من اليهود؛هذا، بالرغم من أنّ نصّ الفقرة 11 من قرار 194 قد قيّد هذه العودة بضمان السلام لليهود «العيش بسلام مع جيرانهم». لكنّ السياسة الصّهيونيّة التي تتميّز بالإيديولوجيّة الصّهيونيّة، علاوة على هاجس الخوف من العرب الذي يلازم اليهود الصهاينة، لا تقبل التعايش مع العرب، ما يفسّر إنكار الكيان الغاصب حقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين وعدم تعويضهم، كما هو منصوص عليه في الفقرة 11 من القرار المذكور الذي بقي دون تطبيق، حيث إنّ سلسلة القرارات التي اتخذتها الجمعيّة العامّة عقب حرب حزيران 1967 بشأن معالجة حقّ الفلسطينيّين الذين تشرّدوا نتيجة الأعمال الحربيّة في العامين 1948 و1967، تؤكّد حقّ العودة وتقرير المصير؛ فلا يمكن للاجئين أن يمارسوا حقوقهم الأخرى، ومنها تقرير المصير، دون ممارستهم حقّ العودة الذي يعدّ من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينيّ في فلسطين. والسلطات الصّهيونيّة المتعاقبة على الحكم تُجمع على عدم السماح بعودة اللاجئين إلى الوطن، خاصّة إلى القدس التي تتمسك بها كعاصمة للكيان، حيث تسعى إلى تهويدها بإفراغها من السكّان العرب كليًّا، مع رفضها أيّ مناقشة بشأن حلّ مشكلة هذه الأخيرة. وممّا تذرّعت به "إسرائيل" لتتحلّل من التزاماتها بقرار 194، نص الفقرة 11 الذي يوجب السماح بعودة اللاجئين في أقرب وقت لتسوية أوضاعهم وتعويضهم، بعدم حسبانهم مواطنين؛ وتبعًا لذلك إنكار حقّهم في العودة إلى وطنهم، ثمّ التعلّل بأنّ أرض فلسطين لا تتّسع لشعبين: الفلسطينيّ ويهود إسرائيل.

وخلاصة القول فيما تتذرّع به سلطة الاحتلال بشأن حلّ مشكلة اللاجئين، هو أنّها ترفض التزاماتها الدوليّة بإنكار مسؤوليتها في تشريد الفلسطينيّين وتحميلها للحكومات العربيّة، مطالبة إيّاها بتسوية أوضاعهم وتوطينهم؛ وهي تعوّل على حليفتها (أمريكا) في

إبعاد الضغط الدوليّ المتعلّق بحلّ المشكلة وفق القرارات الدوليّة. وقد تمكّنت من ذلك، حيث بقي القرار 194 دون تنفيذ إلى هذا التاريخ، وبقيت مشكلة اللاجئين عالقة ضمن المسائل العالقة الأخرى، التي تتوقّف عليها تسوية النزاع العربيّ–الإسرائيليّ.

أما تأييد الولايات المتحدة لسلطة الاحتلال ومساندتها لها في هذا الصدد، فيتم تعليله بأنّ «قبول الكيان بعودة اللاجئين سيؤدّي إلى تغيير الطابع اليهوديّ لدولة «إسرائيل» من الأساس ويهدّد أمنها»، مع أنّ هذا ما حدث للوطن العربيّ فلسطين نتيجة إقامة الكيان الصهيونيّ فيه، و لم تبدِ الولايات المتحدة أيّ قلق لما آل إليه هذا الأخير.

## ثالثًا: الاستيطان الصهيونيّ ومقاومته

إنّ المقاومة هي حقٌ مشروعٌ للأمم من أجل تحرير أرضها. والقضيّة القوميّة –تحرير فلسطين بمواجهة الكيان– شكّلت أساسًا قويًّا لشرعيّة النظم العربيّة عامّة ولا تزال، وتعدّ قضية أساسية للدول المحيطة بالكيان الصهيوني، خاصّة (مصر، الأردن، لبنان، وسوريا)، لأنّ عدم حلّ القضيّة القوميّة سيؤدّي إلى تضاعف الأزمة السياسيّة وامتداد النزاعات العسكريّة. وبالدعم العربيّ للحركات المقاومة، كان للأخيرة دور مهمّ في التوازن الاستراتيجيّ في إدارة الصراع. ومن الطبيعي أن يواجه كلّ كيان استيطاني مقاومة من الشعب الذي يغدو تحت سيطرته باحتلال إقليمه أو جزء منه. ومن هنا تصدّت المقاومة الفلسطينيّة واللبنانيّة للكيان الاستيطاني الإسرائيليّ بهدف التحرّر منه.

وتتصدّر النهج المقاوم للاستيطان الإسرائيلي، الحركات المقاومة الفلسطينيّة واللبنانيّة، إضافة إلى الدول المعارضة للسياسة الصّهيونيّة الاستيطانيّة، وفي طليعتها إيران والعراق اللذان قدّما دعمهما لهذه الحركات؛ كما كان لسوريا أيضًا دور مهمّ في تدعيم هذه الحركات، خاصّة أنّ السلطة الصّهيونيّة لا تزال تحتلّ هضبة الجولان السوريّة، ما يشكّل سببًا إضافيًّا لمواجهة الاحتلال.

وفيما يأتي نعرض لمواقف هؤلاء المقاومين للاستيطان الصهيونيّ، ومن ثمّ نبيّن رؤية المثقّفين العرب حول مستقبل الصراع العربيّ– الإسرائيلي:

**1- المقاومة الفلسطينيّة:** تتمثّل المقاومة الفلسطينيّة في حركتي حماس والجهاد الإسلاميّ، الثابتتين في مواقفهما تجاه سياسة الكيان الاستيطانيّة، منذ أن فرض وجوده على أرض فلسطين عام 1948 ؛ وهذا بالرغم من تغيير السلطة الفلسطينيّة (م. ت. ف) لموقفها في مواجهة الاحتلال، من نهج الكفاح المسلح إلى المواجهة السلميّة، بقبول فرضيّة الرجوع إلى التقسيم الفعلي لما قبل عام 1967؛ أي وفق التقسيم الذي قضت به الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 181 عام 1947. وقد بدا هذا الموقف أكثر جلاءً عند إعلان استقلال فلسطين الذي تبنّاه المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وما تمّ لاحقًا من تعديل لكلّ بنود الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ المتعارضة مع طبيعة وسياسة الاحتلال، حيث تمّ الاعتراف رسميًّا بالكيان الغاصب؛ وعليه، يجب عدم عدّه دولة احتلال ولا دولة صهيونية ولا إرهابيّة.

وتبعًا لهذه الاعتبارات لسلطة الاحتلال، أكّدت السلطة الفلسطينيّة سعيها إلى التسوية بالطرق السلميّة، مندّدة باستعمال القوّة؛ وبهذا التراجع للسلطة الفلسطينيّة عن ثوابت الميثاق الوطني الفلسطينيّ، ومنها الطريقة السلمية التي ارتأتها لمواجهة الكيان الغاصب، كانت المفارق الكبرى بينها وبين المقاومة الفلسطينيّة الثابتة على نهج مواجهة سياسة الاستيطان الصهيوني بالكفاح المسلّح، وذلك اقتناعًا منها أنّ الطريقة السلميّة لا تجدي ولا تتلاءم وطبيعة هذا الكيان الغاصب ؛ وعدم نجاعة التسوية السلميّة أوالتصالح مع العدو يؤكّده فشل المفاوضات الفلسطينيّة– الإسرائيليّة، حيث «إنّ70% من الفلسطينيّين يشكّكون في نجاح المفاوضات مع إسرائيل»؛ وهذا ما يؤكّده الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، زياد النخالة، بقوله: «المفاوضات فاشلة وستبقى فاشلة؛ فالمفاوضات هي غطاء لتوسيع الاستيطان»؛ وهي كانت بالفعل كذلك لجهة الشروط التي طرحتها السلطة الصّهيونيّة للتفاوض، بهدف إتمام تنفيذ مشروعها الاستيطانيّ وفق المخطط الصهيونيّ العام. ولهذا كان عدم رجاء المقاومة الفلسطينيّة في أيّ صلح أو تسوية سلميّة مع الكيان.

و لم تكن المقاومة الفلسطينيّة وحدها التي ارتأت اللجوء إلى الكفاح المسلّح للتخلّص من الاحتلال الصهيونيّ، وإنّما المقاومة في لبنان أيضًا اتخذت المسار نفسه لتحرير الجنوب المحتلّ منذ 1967. ولذا فإنّ سلطة الاحتلال باتت تواجه مقاومة من الشعبين الفلسطينيّ

واللبنانيّ، حيث حاولت تفكيك المقاومتين اللتين نعتتهما بالمنظّمات الإرهابيّة، متّهمة إيّاهما بالتطرّف ومحاولات تقويض استقرار أمن الكيان الصهيونيّ.

**2- المقاومة اللبنانيّة:** ربما تكون المقاومة في لبنان الأكثر خبرة من بين جميع البلدان العربيّة في نصف القرن الأخير بعد المقاومة الفلسطينيّة. فهي ارتبطت بوضع لبنان في دائرة استهداف عسكريّ صهيونيّ لم ينقطع منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حينما كانت القرى الحدوديّة اللبنانيّة تتعرّض باستمرار إلى اعتداءات صهيونيّة، أدّت في إحدى المرّات (عام 1970) إلى تهجير نحو خمسين ألف لبنانيّ من قراهم في الجنوب؛ وهذه الاعتداءات الصهيونيّة كانت بمثابة ضريبة دفعها لبنان نتيجة استضافته المقاومة الفلسطينيّة التي أقرّ اتفاق القاهرة عام 1969 وجودها على الأراضي اللبنانيّة؛ وهو ما تعزّز عقب أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن. لكن هذا الوجود الفلسطينيّ، العسكريّ والسياسيّ والفكري، كان في الوقت نفسه حاضنًا مناسبًا لبذور فكر المقاومة في لبنان الذي غذّته الاعتداءات الصّهيونيّة المستمرة.

فمنذ وقت مبكر، تمركز فكر المقاومة والتعاطف مع الشعب الفلسطينيّ ومشاركته في جهوده، بين القوى اليساريّة والقوميّة الفاعلة في لبنان، سواء من خلال الحزب الشيوعي أو عبر ميليشيات تابعة للتنظيمات القوميّة المختلفة، من قوميّين سوريّين وبعثيّين وناصريّين. وقد انخرطت هذه التشكيلات بشكل عام في إطار المقاومة الفلسطينيّة، ونفّذ أفرادها عمليّات داخل الكيان، وصولًا إلى تأسيس أفواج المقاومة اللبنانيّة، والمعروفة بحركة أمل، عام 1975. وفي مطلع الثمانينيّات من القرن العشرين، برز إلى واجهة الأحداث أثناء الاحتلال الصهيونيّ لجنوب لبنان عام1982، «حزب الله» الذي تولّى العمل المقاوم تدريجيًّا، إلى أن بات يعدّ المقاوم الأوّل للكيان الصهيونيّ، معلنًا سعيه إلى تدميره واستئصاله من المنطقة بمختلف الوسائل المتاحة له، خاصّة منها القوة التي لم يتردّد في استعمالها لردّ الكيان الصهيونيّ الذي اجتاح لبنان في العام 1982؛ واليوم، يعدّ الكيان حزب الله العدو الأخطر، ويحسب له ألف حساب، ويسعى إلى القضاء عليه بوصفه «منظمة إرهابية».

لقد ظلّ لبنان الساحة الوحيدة النشطة عسكريًّا بمواجهة الكيان الصهيونيّ على مدى 22 عامًا متواصلة (منذ عام 1978 إلى عام 2000 حيث اندحر الكيان من جنوب لبنان).

ولا تزال المقاومة اللبنانيّة مستمرّة في نضالها على النهج ذاته لتحرير الأرض بشكل كامل، وذلك بتحرير مزارع شبعا – لأنّ الشريط الحدوديّ لجنوب لبنان بقي تحت سيطرة الكيان الصهيونيّ بحجّة الأمن– ومن أجل القضيّة القوميّة «فلسطين».

**الخاتمة**

يفتح موضوع الاستيطان الصهيونيّ المجال واسعاً أمام الدراسات الفكريّة والسياسيّة، طالما أن الصراع قائم والكيان الغاصب موجود؛ وإن التحرير وتحقيق تقرير مصير الشّعب الفلسطينيّ لا بدّ أن يتحقق يومًا مهما طال أمد هذا الاستيطان في أرضه، لأنّ مآل الاستعمار هو زواله الحتمي. إن سقوط إمبراطوريّات مستعمرة في العالم واندثارها في الأزمنة الغابة هو دليل قاطع على هذه الحتميّة المؤكّدة في التاريخ.

وأخيراً، نأمل أن يكون هذا البحث قد أسهم، ولو رمزيًّا، في التشديد على الحقّ الشرعيّ للشّعب الفلسطينيّ في استقلاله وتقرير مصيره، لأنّ حلّ القضيّة الفلسطينية مستعصٍ وأكبر بكثير من أن يتوخى مجرّد عمل فرديّ أو مؤتمر إنجازه، مهما قدّم من توصيات وأفكار مناسبة.

وتبقى الجهود المتضافرة والمتواصلة ذات أهميّة لإبراز حقيقة الصراع ومقاربتها بشكل موضوعي، مع دعم القضيّة المركزية وتقديم الرواية الصحيحة لها، لأنّ السلم سيظلّ مفتقدًا في فلسطين، ومهدّدًا في الشرق الأوسط، طالما بقي فيه هذا الكيان الغاصب، المؤسّس على أفكار عنصريّة صهيونيّة؛ وهو ما يزيد المسألة تعقيدًا ويجعل حلّها بعيد المنال.

# كيف أسهمت القوى الغربية في محنة أوكرانيا؟!

ترجمة سارة جبارة

تعرّضت أوكرانيا، وهي دولة أوروبية ذات سيادة، للغزو من قِبل روسيا في 24 شباط الماضي. لا يمكن أن تكون هناك أعذار لهذا. وفي حين أن الإدانة العالمية تقريباً للعدوان الروسي لها ما يبرّرها، فإن الغرب كانت له يد مباشرة بالإسهام في الأزمة الوجودية التي تواجهها أوكرانيا اليوم.

إذا كان هناك أي شيء، فإن سوء التعامل مع الموقف من قِبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يوفّر لنا حالة نموذجية عن كيفية عدم التفاوض. ولسنا بحاجة حتى للعودة إلى الوراء للتذكير بالضمانات الأمنية التي منحها الغرب لأوكرانيا مقابل تسليم أسلحتها النووية ، والتي فشلت رغم ذلك في التأثير عندما ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم.

في الواقع، لقد أدّت سبعة أخطاء قاتلة – وحديثة – من جانب القوى الغربية إلى وصول كلٍ من أوكرانيا وروسيا إلى هذه النقطة:

**أوّلاً**: يجب أن يؤخذ الغزو الروسي في سياق انسحاب الولايات المتحدة وحلفائها من أفغانستان العام الماضي. منذ إدارة أوباما ، لم تعد الولايات المتحدة مستعدة للعمل كشرطي في العالم. لكن الإشارة إلى عملية الخداع والنتيجة المخزية لتسليم السلطة إلى طالبان (بعد 20 عامًا وإهدار تريليونات الدولارات) كانت دليلاً على إخفاقات سياسية أساسية، وعلى ضعف التزام الولايات المتحدة وقدرتها.

في المقابل، لو كان أداء الولايات المتحدة والأوروبيين في أفغانستان أقل فوضوية، لما كان القادة الاستبداديون والدول التوسعية أكثر جرأة اليوم.

**ثانيًا**: انخرطت إدارة بايدن ، في الأسابيع التي سبقت 24 فبراير ، في إعلانات كانت بمثابة دعاية للحرب. لم تبدأ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فقط في سحب عائلات الدبلوماسيين من كييف في وقت مبكر من 23 كانون الثاني الماضي ، ولكن الولايات المتحدة أصدرت أيضًا إعلانات عامة حول التاريخ المتوقع للهجوم الروسي. وفي حين أن هذا النوع من المعلومات كان ضروريًا لمشاركتها مع وكالات استخبارات الحلفاء والأصدقاء، فإن نشر مثل هذه الإعلانات على الملأ ربما يكون قد خلق نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها.

الأمر الآخر المهم، أنه حتى لو لم يكن بوتين ينوي إطلاق العنان لقواته على أوكرانيا ، فلن يكون أمامه خيار سوى القيام بذلك بعد مثل هذه التصريحات من الولايات المتحدة. عدم التصرف بعد الحديث بهذه الطريقة كان سيؤدّي إلى فقدان ماء الوجه، داخليًا وخارجيًا.

**ثالثًا** : في الفترة التي سبقت 24 شباط ، رأينا العديد من القادة يؤيّدون أوكرانيا. كان هذا واضحاً في مؤتمر ميونيخ للأمن في 18 شباط ، حيث لقِي الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ترحيباً حاراً. ولئلاّ يعتقد الناس أن هذا كان أكثر من مجرّد كلام ، فإن الدعم المعنوي كان مصحوبًا على الأقل ببعض الإجراءات. على سبيل المثال ، اتخذ المستشار الألماني أولاف شولتز خطوة مهمة بتعليق عملية الموافقة على خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2 «، وهي خطوة شجاعة قاومها سلفه بشدّة.

أكثر من ذلك، قدّمت العديد من الدول الصديقة مجموعة متنوعة من المساعدات لأوكرانيا ، بدءًا من المساعدات إلى الأسلحة. لكن دعونا لا نبالغ في تمجيد هذه المساعدة. ربما تكون كلمات الدعم والمساعدات قد أعطت أوكرانيا إحساسًا زائفًا بالأمن والتفاؤل ، لكنها لم تكن لتُثني بوتين ؛ إن أتت هذه الكلمات من دون دعم عسكري على الأرض (أو في الجو)، من المرجّح أن تؤدّي إلى زيادة العزيمة الروسية.

**رابعًا**: مع كلّ الدبلوماسية المحمومة والصاخبة، وتحذير روسيا من عقوبات صارمة إذا انتهكت السيادة الأوكرانية ، نادرًا ما تنجح التهديدات الفارغة ، خاصة مع أصحاب النفوذ. أدركت وزيرة الدفاع الألمانية السابقة ، أناغريت كرامب–كارينباور ، ذلك عندما غرّدت: «لقد نسينا درس(المستشار الالماني في السبعينات وأوائل الثمانينات،هيلموت شميدت، والمستشار هيلموت كول الذي يُنسب إليه توحيد ألمانيا) أن التفاوض يأتي دائمًا في المقام الأول ، ولكن علينا أن نكون أقوياء عسكريًا بما يكفي لجعل عدم التفاوض خيارًا بالنسبة لـ«الجانب الآخر.»

عملياً، لم يفشل الغرب فقط في منح أوكرانيا الدعم اللازم لمواجهة روسيا ، إذا تعرضت للهجوم فعليًا ، ولكنه فشل أيضًا في إعطاء إشارة موثوقة إلى القوة العسكرية الكافية من جانبه، والتي ربما تكون قد ردعت العدوان الروسي.

**خامساً** : بعد أن أصدر الغرب تحذيرات فاشلة لروسيا من غزو أوكرانيا، تحوّل إلى عقوبات اقتصادية وشخصية. وتبعاً لذلك، اندلع على الفور نقاش بين خبراء السياسة حول ما إذا كان استبعاد معاملات نظام التحويل المالي SWIFT سيقلّل من فعالية العقوبات. لكن بطريقة أو بأخرى ، هذا النقاش هو حقًا من الدرجة الثانية: كما غرّد أحد خبراء العقوبات أخيراً : «لا توجد عقوبات» نووية «في تأثيرها؛ إنهم ليسوا بهذه القوّة «.

علاوة على ذلك، ثمّة حقيقة أخرى مفادها أن معظم المدافعين عن العقوبات يُدركون أنه لرؤية آثار العقوبات ، يجب عليهم التحلّي بالصبر. كان التركيز على «المدى الطويل» واضحًا أيضًا في خطاب بايدن في 24 شباط. ولكن ما فائدة المدى الطويل بالنسبة للأوكرانيين ، الذين يفقدون أرواحهم أمام المدفعية الروسية اليوم؟

**سادساً**: على الرغم من الحديث الكبير عن العقوبات من جانب القادة الغربيين ، من الصعب أن تشكّل حتى لدغة محدودة إذا نظر المرء إلى مستوى اعتماد أوروبا على روسيا للحصول على الطاقة. بل والأسوأ من ذلك ، اندماج الأموال الروسية باقتصاد بريطانيا. إذا كان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون جاداً في ما يقول، إذن يجب عليه – كمثال واحد – إقناع جامعة أكسفورد بالتخلّي عن الهبات الهائلة (الروسية) التي تلقّتها

لبناء مدرسة بلافاتنيك للسياسة العامة! لكننا لم نر أي علامة على ذلك حتى الآن.

**سابعاً**: كانت الإستراتيجية الغربية بأكملها في التعامل مع روسيا قصيرة النظر – وهي مثال كلاسيكي على عدم قدرة أوروبا والولايات المتحدة على رؤية ما وراء أنوفهما ، أو في هذه الحالة ، منطقة عبر الأطلسي.

من المرجّح أن يدفع استفزازهم الضعيف وغير الفعّال لروسيا – ورفضهم التعيس حماية أوكرانيا – إلى مزيد من الانخراط في أحضان الصين. وإذا كان الغرب غير قادر على الحدّ من النزعة التوسعية – على حدوده – من قِبل دولة استبدادية بمفردها ، فما هي الفرصة المتاحة أمامه لاستباق مغامرات الصين المماثلة في تايوان؟

هذا يقودنا إلى نقطتنا الأخيرة. إذا كان الغرب يمكن أن يسمح لشريك أوروبي محتمل أن يعامَل بهذه الطريقة من قبل قوّة استبدادية ، فربما يكون الوقوف على الحياد هو بالفعل الموقف الأكثر أمانًا.

النص عن المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية (GIGA)

German Institute of Global and Area Studies

# ندوات المركز الدورية

# حلقة نقاش خاصة
# حول الحرب الروسية- الأوكرانية

بتاريخ10/3/2022، عقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية حلقة نقاش خاصة حول الحرب الروسية– الأوكرانية، بمشاركة عدد من الباحثين والمختصين بالشؤون الروسية والدولية . وقد افتتح مدير مركز باحث للدراسات، الدكتور يوسف نصرالله، حلقة النقاش، بالقول:

**الدكتور يوسف نصر الله:**

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد(ص) وعلى آله الطيبين الطاهرين. بداية، أشكر حسن تلبيتكم لدعوتنا في حلقة النقاش هذه لقراءة وتحليل المستجدات المتسارعة في الحرب الأوكرانية–الروسية، وتداعياتها الدولية والإقليمية.

لا شك أن الحديث عن الحرب الأوكرانية– الروسية يثير الكثير من الأسئلة التي تتعلق بالتحالفات الدولية والإقليمية وإمكانية الذهاب إلى توترات إقليمية، إضافة إلى الانعكاسات الكبرى التي سوف تترتب على دول العالم، من خلال أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية خطيرة.. وغيرها.

- **الدكتور عماد رزق:** رئيس مركز الاستشارية للدراسات الاستراتيجية

نبدأ بفشل المفاوضات الأميركية – الروسية وانتقال هذا الفشل إلى المسرح الميداني الأوكراني. وقد تم تسريب تقارير من قِبل الاستخبارات الأميركية حول الحشود الروسية العسكرية قرب الحدود الأوكرانية. أما قادة الاتحاد الأوروبي، فكانوا يشكّكون بقدرة

روسيا على القيام بعمل عسكري ضد أوكرانيا.

قبل أسبوع من بداية العمل العسكري الروسي، التقى وزير الدفاع الروسي بالرئيس بشار الأسد في سوريا، وجرت مناورة لأول مرّة بين الجيش الروسي والجيش السوري؛ وكان هناك حديث عن نقل أسلحة نوعية إلى سوريا؛ وفي نفس الوقت تمّت الدورية المشتركة للطيران الروسي–السوري قرب الجولان. وهذه إشارة أولى.

الإشارة الثانية كانت من إقليم دونباس، حيث أعلنت منطقتا دونيتسك ولوغانسك استقلالهما عن أوكرانيا. وقد صوّت الجانب الروسي على تبنّي هذا الإعلان والموافقة عليه؛ وصولاً إلى توقيع اتفاقية عمل مشترك روسية معهما. وحصل بعد ذلك العمل العسكري ضد أوكرانيا.

وقد اعتقد الجميع أن هذا العمل كان لحماية الجوانب المتعلقة باللغة الروسية وبالثقافة الروسية وبالامتداد الطبيعي في الجمهوريتين؛ إضافة إلى الرد على عمليات الاستفزاز الأوكرانية فيهما منذ 2014؛ و لم يتم التحدث عن هذا الموضوع من قِبل وسائل الإعلام.

لكن ما ظهر بعد أسبوعين من حيث النتائج هو الآتي : أوّلاً، كان الجانب الروسي قد جمع معلومات حول المختبرات البيولوجية والنووية السريّة. وفي حين كان تركيز العالم على المشاة والهجوم البرّي، كان هناك إنزال لقوات روسية في 16 نقطة، مع الدخول إلى هذه النقاط (المختبرات) لمصادرة الوثائق والمعدّات؛ وهي كلّها تورّط السلطات الأميركية.

كانت هناك غرف عمليات مجهّزة للدخول إلى إقليم دونباس، بالإضافة إلى الوثائق التي تؤكد وجود محاولات لتحرير القرى بالمفهوم الأوكراني. وعليه، فإن العمليات الروسية كانت وقائية ؛ ولو دخلت أوكرانيا في الحلف الأطلسي كنّا سندخل في الحرب العالمية، وسيكون هناك تقطيع وتجزئة للساحات من قِبل الحلف الأطلسي، وستصبح روسيا راضخة للحلف الأطلسي.

كانت أمام روسيا ثلاثة نماذج للحرب: أوّلها النموذج الأفغاني أو الشيشاني، أي التدمير الشامل؛ أما النموذج الثاني فهو العملية الخاطفة، كما جرى في جورجيا، لأن الموضوع مرتبط بالترسانة العسكرية الأوكرانية التي يجب تدميرها، وهي ليست محدودة بالمساحة

الجغرافية؛ وأيضاً، فإن الجانب الروسي اتخذ قراراً بإقامة صندوق لإعادة إعمار أوكرانيا، وهو لن يكون بحاجة حينها إلى الاتحاد الأوروبي. والنموذج الثالث أمام الروس كان في الدخول إلى المقرّات والمؤسسات الأوكرانية والسيطرة على الحكم والبلديات.

بالمقابل، صحيح أن الحلف الأطلسي لم يتورط رسمياً في الحرب، لكنه يدفع باتجاه تنفيذ عمليات خاصة ضد القوات الروسية، وهناك مجموعات تدخل بهدف شن حرب العصابات، لأن الأجواء فُتحت. فالاستراتيجية الأميركية تعتقد أنه إن لم تسقط «كييف» ستنشأ حكومة منفى و سيتعقّد المشهد، ما يُسبّب استنزافاً للجانب الروسي؛ وإن سقطت فستحصل حرب عصابات مع بداية الصيف.

منذ الأمس بدأ الجانب الروسي بتقطيع المناطق واستعمال أسلحة جديدة، مثل تلك المستخدمة في سوريا: سيارات رباعية الدفع مزوّدة بالرشاشات لاقتحام وتنظيف مناطق؛ السيطرة على سطوح المباني كما حصل في الزبداني؛ دخول المشاة مع المضاد للدروع لتفادي التدمير. وحالياً، بدأ الجيش الروسي بعملية تحصين للمواقع الجديدة وإقامة مواقع تكتيكية، كالإمداد على مستوى المحروقات، لأن المسافات باتت طويلة، وإقامة مطابخ، وخزّانات للمحروقات، وتخزين الذخائر.

واليوم، الجيش الروسي وصل إلى تخوم كييف. وهو يستخدم المعابر الإنسانية لكي يقلّل من أعداد المواطنين الأوكرانيين عند دخوله إلى المناطق، ما قد يسبّب إرباكاً له.

90% من المطارات الأوكرانية خرجت عن الخدمة، والمنظومة الجويّة سقطت؛ والآن يعتمد الأوكرانيون تكتيكات المنظومات المتحركة في الشوارع؛ لكن نوعية الرادارات الأوكرانية كُشفت من قِبل الجانب الروسي، وهم يحاولون تغييرها.

وفي الأيام المقبلة قد يعتمد الروس استراتيجية التدمير الشامل وفق نموذج غروزني. وما يهم الجانب الروسي هو الوصول إلى «كييف»؛ فيما يريد الجانب الأميركي حرب استنزاف.

أما الجبهات الأربع للعملية العسكرية الروسية فهي : الأولى تبدأ من خيرسون، التي أصبحت منطقة آمنة وتلف على أوديسا، حيث يعيش اليهود المتطرفون، وأخرى تلف

على نيكولاييف. أما الجبهة الثانية فتبدأ من منطقة كييف لعزل المنطقة الشرقية عن المنطقة الغربية؛ فيتم عزل ثلاث مناطق ليس من حاجة لدخولها لأنها كبيرة.وهناك منطقة البحر الأسود تحت سيطرة الجيش الروسي.

إن الهدف من العملية العسكرية الروسية ليس أوكرانيا فقط، بل إسقاط مفهوم البترودولار، وكذلك إسقاط المفهوم الإنساني المضلّل الذي أطلقته الحكومة الأميركية بعد الحرب على ليبيا وعلى سوريا (الحظر الجويّ)؛ وهناك الآن شكل من أشكال التنافسية –التعاونية. فالجانب الروسي يُعدّ لائحة من الأصدقاء ومن الذين لم يُشاركوا روسيا مأساتها على أساس اقتصادي.

إن العقوبات التي وضِعت من قِبل الاتحاد الأوروبي والحكومة الأميركية باتت أكثر من 5700 عقوبة، أي ضعفي العقوبات المفروضة على إيران، وهي للمرة الأولى تستهدف فِرقاً رياضية ومعارض فنيّة.

يسعى الجانب الروسي إلى إحداث شرخ في الاتحاد الأوروبي، عبر التواصل مع أردوغان؛ فتركيا تشهد مرحلة من التضخم المالي الخطير.

وبرأيي، فإن العملية الروسية أنقذت الصين، وأنقذت سوريا، وأنقذت المحور كله. فيما الجانب الإسرائيلي لا يزال يناور مع الجانب الروسي ويحاول إنشاء تحالف مع الجانب التركي؛ فاللقاء الأخير بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بينيت والرئيس الروسي كان سرياً للحديث عن هجرة اليهود من أوكرانيا؛ فإسرائيل تخطّط لاكتفاء ذاتي؛ وتم الحديث أيضاً عن الاستمرار بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في سوريا. والموضوع الثاني الذي بحثه بينيت كان حول الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني في حال حصل الاتفاق الدولي مع طهران. لكن الجانب الروسي ناور و لم يقدّم أي جواب.

كذلك، حاول الجانب الإسرائيلي التقرّب من تركيا في مسألة نقل الغاز. فأي دولة تحاول كسر الحظر الروسي على الغرب سيتم التعامل معها بقساوة من قِبل الروس.

في هذه المرحلة، الجانب الروسي يتحرك ضمن ثوابت، ولا أعتقد أنه سيتخلّى عن إيران؛ كما تعتبر إيران أن الحلف مع روسيا والصين حديدي.

أما بالنسبة للأمن الغذائي والطاقة، فكل الدول اعتمدت سياسة الإغلاق وعدم التصدير. لكن موقفنا في لبنان غير واضح، ما قد يعرّضنا لعدم رضا الروس؛ ونحن لا نملك احتياطياً في الطحين والمواد الأساسية أو الغاز.

وأخيراً، أعتقد أننا ستشهد تصاعداً في العمليات العسكرية ؛ الحلف الأطلسي يرغب بتوسيعها، أما الروس فيودّون إبقاءها ضمن أوكرانيا. وإذا فتِحت أي جبهة أخرى، فإن الجانب الروسي سيتعامل معها.

ومن المؤكد أننا ستشهد تصاعداً في الحرب الاقتصادية خلال الأيام والأسابيع القادمة.

- **الدكتور رياض عيد:** باحث في العلاقات الدولية

أكرّر شكري على الدعوة واللقاء مع الزملاء الأحباب.

أوّلاً؛ بالنسبة لتداعيات الحرب الجارية على المستوى الدولي، أقول إن أوكرانيا هي مجرّد ساحة؛ وأهداف الحرب الروسية أبعد منها.

إن أبرز المطالب الروسية من أوكرانيا هي: عدم الذهاب إلى الأطلسي، اعتماد حكم ذاتي لمنطقة الدونباس، والتعديل الدستوري، لأن هناك مشكلة منذ 2014 حيث تم تطهير الجيش الأوكراني من الروسيين. والنقطة المركزية التي يريدها الروس هي تعديل الدستور الأوكراني، لأنه منع أن تكون اللغة الروسية اللغة الأساسية في البلاد.

أما بالنسبة للأهداف الأبعد من أوكرانيا، فهناك توافق إيراني–روسي–صيني بأن الوقت قد حان لترسيخ نظام عالمي جديد. فبعد انسحاب أميركا من أفغانستان تحدث الاستراتيجيون الأميركيون بأن الانسحاب هزيمة لأميركا التي لم تعد تستطيع أن تحكم العالم منفردة؛ فهي مُلزمة أن تأخذ بعين الاعتبار الدول المزاحمة لها على عرش الكون، كروسيا والصين. كما اعتبروا أن معالجة الوضع الداخلي والانقسام المجتمعي والوضع الاقتصادي وجائحة كورونا والانتخابات الآتية التي ستطيح بالحزب الديمقراطي وتأتي بالحزب الجمهوري، هي قضايا أساسية لكي تعود أميركا إلى أداء دور الحاكم في العالم.

روسيا قرأت كلّ هذه المتغيرات، وكذلك قرأت التراجع الأميركي، وأن أوروبا لا تزال قارّة عجوز؛ كما أدرك بوتين أن أوروبا لن تحتاط بتخزين الغاز الروسي، فأي أزمة

غاز تسبّب انهيارات، لأنه حتى الآن لا يوجد بديل عن الغاز الروسي. وقد حاول الرئيس الأميركي بايدن أن يؤمّن بديلاً عن الغاز الروسي من قطر، لكنه لم ينجح.

لذا رأى الروس أنهم يستطيعون فرض حقائق جديدة. من هنا كان طرح الرئيس بوتين، خلال الاجتماعات التي عقِدت في 10 و11 و12 شباط الماضي بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي وأميركا، بشأن المسائل الأمنية. وكان مضمون طرحه أن الأمن ليس مجرّد أمن أوروبي فقط، بل هو تشاركي مع أميركا. لذا عرض الرئيس بوتين عقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي في إطار أمن استراتيجي لكلّ أوروبا، والاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية على إطار أمن استراتيجي عالمي وترتيبات جديدة لنظام عالمي جديد، لأنه يعتبر ذلك فرصة تاريخية.

وقيل بأن هذه القضية كانت قد نسّقت مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، الذي التقى بالرئيس الروسي، وصرّحا بأن العلاقات بين إيران وروسيا ارتقت إلى مستوىً لم تصل إليه سابقاً.

إذاً، توجد بوادر لميثاق جديد ضمن نظام عالمي جديد: ممنوع التدخل خارج القانون الدولي، موافقة صينية على هواجس روسيا في أوكرانيا، موافقة روسية على عودة تايوان إلى الصين. فالرئيس بوتين لن يدخل العملية العسكرية دون أن يحسب حساب العقوبات.

وربما لم يحسب الرئيس بوتين أن تكون الصين هي البديل في حال انقطع الغاز الروسي عن أوروبا. فأوروبا تأخذ حوالي 530 مليار متر مكعب من الغاز؛ أما الصين فتأخذ ما يفوق 600 مليار متر مكعب، ومن المرجح أن يصل إلى 700 مليار متر مكعب.

إن أخطر العقوبات الدولية هو إخراج روسيا من نظام swift؛ لكن روسيا اتفقت مع إيران والصين في منظمة شنغهاي للتعاون أن يتم التبادل التجاري والمالي فيما بينها بالعملات المحلية وتبادل تسعير الغاز باليوان الذهبية، ما يسدّد ضربة للخطة الأميركية.

يقول أحد الاستراتيجيين الأميركيين إن الإجراءات والعقوبات الأميركية على روسيا هي كمن يطلق النار على قدميه؛ فهي ستعجّل بخروج روسيا وحلفائها من النظام المالي الأميركي، ما سيعجّل من سقوط النظام الاقتصادي الأميركي نفسه.

إن الروسي يتقدم بالحرب ويناور بالسياسة، والوقت في مصلحة الروس، لأن سعر الغاز يرتفع بشكل سريع؛ فيما يدخل لروسيا من أوروبا مليار ونصف دولار يومياً. لذا فإن الأوروبيين لم يسيروا مع أميركا في موضوع العقوبات، لأنه لا بديل لديهم للطاقة. وحتى بالنسبة لحلفاء أميركا، كالهند وماليزيا وتركيا، فلعبة الوقت هي لمصلحة بوتين، لأن الوضع الاقتصادي في أوروبا سيتفاقم ؛ وهو يراهن على حصول شرخ بين أوروبا وأميركا، أي بين الأطلسي وأميركا في موضوع العقوبات.

- **الدكتور محمد نور الدين:** خبير في الشؤون التركية

بداية، لاحظنا أن تركيا، وقبل اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، قد حاولت التقريب بين طرفي الأزمة، وذلك من قِبل الرئيس التركي نفسه؛ لكن موسكو رفضت استقباله، لأن تركيا كانت قد باعت طائرات مسيّرة لأوكرانيا. وبما أن الأزمة ليست بين روسيا وأوكرانيا، بل بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، فالوساطة كانت ناقصة؛ وبما أن العلاقة بين واشنطن وتركيا منقطعة، كان مقدّراً للوساطة التركية أن تفشل كما حصل فعلاً.

وواضح أنه ليس من مصلحة تركيا أن تحصل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، لأنها مجاورة للبلدين، ولأنها قد تتوسع وتشمل دولاً أخرى .

يبلغ حجم العلاقات التجارية بين تركيا وروسيا نحو 35 مليار دولار، من بينها 7 أو 8 مليارات صادرات تركية لروسيا، و27 مليار دولار واردات من روسيا إلى تركيا. تستورد تركيا 10 إلى 15% من حاجاتها النفطية من روسيا، كما تستقبل 5 إلى 7 ملايين من السائحين من روسيا. لذا، عندما فرض الاتحاد الأوروبي إغلاق المجالات الجوية الأوروبية أمام الطائرات الروسية لم تلتزم تركيا.

إضافة إلى ذلك، هناك استثمارات تركية في روسيا بقيمة 21 مليار دولار، وأكثر من 150 مشروع تركي، خاصة في قطاع البناء. والاستثمار الروسي في تركيا أيضاً كبير، وذلك من خلال إنشاء الروس لمفاعل نووي تركي، إضافة إلى مد خطوط أنابيب للنفط من روسيا إلى تركيا؛ وهذه الشراكات تمّت بعد العام 2016، أي بعد قطع العلاقات بين

تركيا والدول الغربية؛ هذا بالإضافة إلى التقاطعات الإقليمية في أكثر من ملف بين تركيا وروسيا، مثل: سوريا، ليبيا وشرق المتوسط. إذاً، هناك شراكات اقتصادية، عسكرية وسياسية مهمة بين الروس والأتراك.

أما العلاقة بين تركيا وأوكرانيا فهي أقل مستوى، لكنها تتنامى. والآن، تتراوح قيمة التبادلات من7 إلى 8 مليارات دولار ما بين واردات وصادرات بين الدولتين.

إن العلاقة التركية مع أوكرانيا تكتسب بُعداً آخر. فتركيا دولة أطلسية، وهي تبني علاقات مع أوكرانيا التي تسعى كي تصبح دولة أطلسية. لذا لا مصلحة لتركيا أن تقف مع دولة ضد الأخرى، بل الأنسب بالنسبة لها هو الحياد.

لكن مع ذلك صدرت مواقف تركية متناقضة. فحين تمّ غزو أوكرانيا من قِبل روسيا، لم يُظهر الحلف الأطلسي استعداده للدفاع عسكرياً عن أوكرانيا، فانتقد أردوغان الحلف؛ وفي الوقت نفسه هو ندّد بالغزو الروسي وأشاد بالمقاومة الأوكرانية. من ناحية أخرى،عندما طرد المجلس الأوروبي روسيا، امتنعت تركيا عن التصويت، فباتت معزولة في المجلس الأوروبي ما عُدّ دعماً تركياً لروسيا.

أحد الدوافع الذي يبقي تركيا على الحياد في الأزمة الروسية – الأوكرانية هي المادة 19 من اتفاقية مونترو، التي وقّعت عام 1936 بين الدول الكبرى، والتي أخرجت المضائق من السيطرة الدولية وأعطتها للسلطة التركية. هذه المادة تفيد أنه إذا قامت الحرب بين إحدى دول البحر الأسود مع دولة أخرى، فإن تركيا يجب أن توقف الملاحة أمام السفن العسكرية للدول المتحاربة. والأتراك اعتبروا أن السفن العسكرية يُقصد بها كل السفن في العالم؛ فهذه المادة تنطبق على حرب روسيا وأوكرانيا، خاصة أن البلدين هما من دول البحر الأسود.

إذاً، كان على تركيا إغلاق المضائق. وهي حاولت إغلاقها، خاصة بعد حصول إجماع في الداخل التركي على ضرورة إغلاق المضائق أمام أي دولة، لأنه تمّ منذ مدة قريبة توقيع اتفاقية مهمة، شاركت فيها أوكرانيا والحلف الأطلسي وكل الدول المطلّة على البحر الأسود. وهذه الاتفاقية أكدت أن أي سفينة عسكرية تابعة لدولة من غير دول البحر

الأسود يجب أن يكون لها وزن معيّن، ولا يحق لها إدخال أكثر من سفينتين عسكريتين بما لا يزيد عن 45 ألف طن كوزن؛ وهذا ما أزعج الأميركيين الذين طلبوا تعديل الاتفاقية. وعليه، كانت تركيا مُلزمة بتطبيق الاتفاقية، لأن عدم تطبيقها سوف يؤدّي إلى إدخال سفن أخرى في المستقبل.

أما روسيا، فلا ترى أزمة مع تركيا حالياً وهي تخاف على مصالحها وعلاقاتها في حال حصل عداء مع تركيا؛ والأخيرة ستبقى على موقفها الوسطي لأنه ليس من صالحها أن تقف مع طرف ضد الآخر، كما أوضحنا في البداية.

- **الأستاذ محمد خواجه:** نائب في البرلمان اللبناني

الشكر أوّلاً للدكتور يوسف نصرالله وللزملاء الكرام.

تبيّن الأحداث الأخيرة أن روسيا لا تزال العدو الأول بالنسبة لأميركا، بالرغم من المتغيرات الدولية طيلة السنوات الماضية، في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وهذه ليست أوّل مرّة يُستخدم فيها المسرح الأوكراني لتظهير العداء الروسي – الأميركي.

إذا اطّلعنا على خريطة شرق أوروبا نرى أربعة أماكن تشكّل مواقع موجعة لروسيا؛ جورجيا: جدار فاصل مع تركيا؛ كازاخستان: الحديقة الآسيوية؛ بيلاروسيا: وهي اليوم حليف في الجغرافيا؛ وهناك أوكرانيا.

وجد الأميركي أن روسيا بدأت بالتعافي، رغم أن اقتصادها لا يزال من أضعف الاقتصادات في أوروبا. لكن روسيا لديها جغرافيا كبيرة جداً، وهي القوّة الثانية عسكرياً في العالم.

تكشف المقدّمات التي سبقت الحرب أن الأميركيين كانوا يستعجلون الحرب وليس العكس، لأنهم اعتبروا أن أوكرانيا ستتحوّل إلى كمين أو مستنقع يغرق الروس فيه.

هناك حدثان كبيران في العقل الروسي: الأول هو فنلندا الذي دخلها الاتحاد السوفياتي وأخذ منها مساحات كبيرة؛ لكن الفنلنديين حاربوا ونفّذوا مجزرة بالسوفيات. والحدث الثاني عندما دخل الجيش الروسي إلى أفغانستان واحتلّ مساحات واسعة منها.

لذا، لا أعتقد أنه لدى الروس أي نوايا لاحتلال أوكرانيا. فهم فقط سيحاولون توسيع أمانهم من جهة الشرق؛ وفي حال تمّ الاتفاق مع أوكرانيا سينشأ حزام أمان لروسيا.

إن الأسطول الروسي هو مركز أسطول البحر الأسود منذ زمن بعيد.

وحركة الجيش الروسي بطيئة في الميدان لأنه لا ينظر إلى الشعب الأوكراني كشعبٍ معادٍ، ولا يريد كذلك تكبّد خسائر كبيرة.

ونحن نلاحظ أن معظم الجيش الروسي يتحرك على الحدود، وأن بُنية الجيش الأوكراني ليست قوية؛ ولكن تحلّ محلّه عصابات هي أخطر من الجيش. هذه الحرب هي الأكثر تأثيراً منذ الحرب العالمية الثانية، لأنها تمسّ المصالح الحيوية التي تعني كل دول العالم؛ فالعديد من الدول أوقفت التصدير فيما يخص المواد الغذائية وغيرها؛ وهذا الأمر لم نشهده في الحروب السابقة. والتأثير الأكبر أن أوروبا ظهرت هشّة وملحقة، وهناك 40% من الغاز المستخدم في أوروبا يأتي من روسيا.

إن الروس يمتلكون موارد وطاقات هائلة في بلادهم. قد يحصل تغيير في النظام العالمي بسبب هذه الحرب، لكن توجد علامات استفهام حول قدرته على الاستمرار. هل هناك نظام بديل الآن؟ كلاّ.

أيضاً، يبدو أن علاقات روسيا مع الدول الغربية ومع أميركا، بعد الحرب، لن تبقى كما كانت من قبل. فروسيا كانت تسعى إلى الصداقة والتعاون مع الغرب؛ والأوضاع تغيّرت بشكل جذري.

نعم؛ الحدث الكبير لا يزال في بداياته، وروسيا ليست منزعجة كثيراً من تأثيرات الحرب لأن حصارها ليس سهلاً، خاصة أن أغلب الدول الأوروبية تشتري منها الغاز، والذي يُباع باليورو. وأخيراً، هذه الحرب تسبّبت بجروح عميقة في جسد الاقتصاد العالمي، والدول الأكثر تأثراً هي الدول غير المنتجة والمعتمدة على الاستيراد حصراً.

# قراءة في فكر ومسيرة
# الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي

عقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 2/3/2022، ندوة سياسية لمناقشة فكر الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاده، بمشاركة عدد من الباحثين والمختصين بقضايا المنطقة والقضية اليمنية.

- **الوزير الدكتور حسين الحاج حسن:** وزير سابق

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إلى روح الشهيد القائد وأرواح الشهداء، خاصة شهداء اليمن المظلومين، وكل شهداء محور المقاومة، رحم الله من أهدى ثواب قراءة السورة المباركة الفاتحة.

يشرّفني ويسعدني أن ألبّي هذه الدعوة؛ وأشكر الدكتور يوسف نصر الله وقناة المسيرة على هذه الدعوة.

سوف أدخل مباشرة في صلب الموضوع، وهو مناقشة فكر الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي؛ وآمل أن تكون هناك إطلالات أوسع حول هذا الفكر في المستقبل، وأن تكون لنا أدوار مختلفة في السياق؛ وهذا الأمر يحتاج لآليّات معيّنة .

من يتابع الموضوع اليمني، يدرك أن هناك مرتكزاً فكرياً أساسياً لدى الشهيد القائد ولدى اليمنيين عموماً، وهو التعلق بالقرآن الكريم . هذا الأمر واضح في الثقافة وفي السلوك اليومي للمسؤولين والقادة اليمنيين، وخاصة في شخصية وفكر الشهيد القائد. إن المرتكز الأساسي لدى الشهيد هو القرآن؛ فالشعب اليمني، ورغم كل الحصار والدمار، نراه يركّز دوماً على إحياء ولادة الرسول محمد (ص). إذاً، البعد الأول لدى الشهيد القائد حسين بدر الدين الحوثي هو البعد الولائي، أو البعد القرآني، والذي يشكّل بعداً جوهرياً في بناء الشخصية الإنسانية المسلمة.

أما البعد الثاني فهو البعد الجهادي؛ فالشهيد كان قائداً ميدانياً في المعركة، وهو استشهد في خضمّها، حيث اقترن البعد العقائدي بالبعد الجهادي لديه؛ وهذا الأمر يتجلّى في كلّ قادة محور المقاومة، حيث لا يوجد فاصل بين الدور القيادي والدور الجهادي؛ ومنشأ هذا الفكر هو بالطبع منشأ سلوكي، ديني، وعقائدي.

البعد الثالث هو البعد الإسلامي على أكثر من مستوى، خاصة على مستوى الوحدة الإسلامية. ففي اليمن، الوحدة قائمة بين الزيديين والشافعيين وبقية مكوّنات المجتمع اليمني، وفي باقي المناطق، على حسب المذهبيات الموجودة. فالعدو يدخل من خلال التفرقة بين المسلمين؛ لذا نرى أن كلّ القادة والمسؤولين يفكّرون بالوحدة ويعملون بموجبها.

البعد الرابع هو تشخيص ومعرفة العدو، وهو من أخطر ما يعني ساحتنا اليوم . العدو في فكر الشهيد الحوثي، ولدى قادة محور المقاومة، هو الاستكبار الأميركي، الشيطان الأكبر؛ وهو عدوّ كل شعوب العالم التي تتوق إلى الحريّة، بالإضافة إلى الغدّة السرطانية «إسرائيل».

إنّ تحديد العدو لم يعد أمراً بسيطاً في هذه المرحلة، بل صار يحتاج إلى أبحاث، مع أنه أمر واضح؛ لكن الضغوطات السياسية والاقتصادية وغيرها أدّت إلى انحراف البوصلة لدى الكثيرين.

هناك اليوم سعي حثيث ودائم لتحويل العداوة العربية باتجاه إيران، تحت عنوان عِرقي

أو قومي أو مذهبي بغيض ومقيت، كأصحاب المشروع أنفسهم؛ فهذا البعد أساسي في فكر الشهيد حسين بدر الدين الحوثي.

إن قساوة المعركة في اليمن كادت تؤدّي إلى التباس كبير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لكن الشعب اليمني الصامد، رغم كلّ مآسيه، لم ينس القضية الفلسطينية. وهذا الواقع هو نتيجة تربية ثقافية، إيمانية، وعقائدية، كان الشهيد القائد قد زرعها في تربة طيّبة .

والعنوان الأخير، كي لا أطيل الحديث، هو حول البعد الاقتصادي– التنموي– الإنساني، والذي لم يستطع الشهيد أن يبرزه في حينه ؛ لكن أبرزه بعده السيد عبد الملك الحوثي، من خلال إطلاقه الحركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية، وبناء ركائزها ومؤسساتها تحت القصف والحصار.

نعم، هناك تطوّر نوعي في اليمن نابع من الفكر والثقافة، إلى جانب البعد الديني: الإسلام والولاية، والبعد الإسلامي من ناحية ترسيخ الوحدة الإسلامية ونبذ الفرقة بين المسلمين، إلى جانب البعد الجهادي، وبُعد معرفة العدو، والبعد الإنمائي للدولة عموماً؛ وهذا الفكر بدأ مع نبيّنا محمد (ص)، واستمرّ مع أمير المؤمنين علي (ع)، وإلى يومنا هذا مع قادتنا وعظمائنا.

رحم الله الشهيد القائد وكلّ الشهداء، وفرّج عن أسرانا، وشافى جرحانا، وحفظ قادتنا ومجاهدينا.. والنصر قادم إن شاء الله.

- **الأستاذ إبراهيم المدهون:** (عضو جمعية الوفاق البحرينية)

الدكتور يوسف نصر الله، معالي الوزير، أصحاب السعادة، الأخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إحياءً لذكرى الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، نحن نستلهم من نهجه مبادئ سامية، ضحّى من أجلها وتحرّك من خلالها لمواجهة أعداء الأمّة ؛ كما ربّى شعبه الصامد عليها.

أودّ أن أبدأ بنبذة قصيرة عن حياته: ولِد السيد حسين بدر الدين الحوثي في شعبان 1379هـ، 1959، بمدينة الرويس بني بحر في محافظة صعدة اليمنية. تربّى في كنف والده

السيد بدر الدين الحوثي، عالم القرآن، حيث تلقّى علومه الأولى في التربية والأخلاق والجهاد والشجاعة. كان والده (رحمه الله) يصرّ على السيد حسين وأبنائه الآخرين أن لا يخشوا في الله لومة لائم، وأن لا يسكتوا عن الحق حتى لو كلّفهم الأمر أعمارهم. أنشأ الشهيد جمعية مران الاجتماعية الخيرية، التي من شأنها خدمة المجتمع، والذي كان الشهيد يسعى إلى تنميته؛ وهو قدّم من خلالها العديد من المشاريع، وأهمها بناء مستوصف «مران» وتجهيزه بالكادر الطبيّ والتقني، مع تشييده للعديد من المدارس الرسمية والدينية.

دخل الشهيد القائد المعترك السياسي من بوّابة الانتخابات النيابية. فهو خاضها عام 1993 عن حزب الحق وفاز فيها، ليؤدّي دوراً أساسياً في محاربة الفساد في البلاد. فقد قاده وعيه السياسي المبكر إلى حثّ الشعب اليمني لمحاربة هذا الفساد، وهو كان القدوة له حين رفض التوقيع على ما يفيد الطبقة الحاكمة والسلطة ولا يفيد الشعب.

كذلك كان للشهيد القائد عام 1994 دور بارز في تحقيق المصالحة بين طرفي النزاع السياسي، لتجنيب اليمن حرباً دموية. وعندما تيقّن أن السلطة اليمنية مصرّة على حلّ النزاع بالحرب، طلب السيّد من حلفائه عدم التدخل.

حينها،عملت السلطة في صنعاء على فرض الإقامة الجبرية عليه كي يؤيّد الحرب، لكنه لم يكترث لإجراءاتها. وهو قاد العديد من الثورات في وجه الحكومة اليمنية، والتي تدخلت عسكرياً بقيادة المجرم عبد المحسن الأحمر، حيث اعتقلت الكثير من المتظاهرين وحاولت تدمير منزله.

تميّز الشهيد بالحنكة والفطنة وبتصوّراته المستقبلية للدور الأمريكي في المنطقة؛ وهو كان معادياً للاستكبار، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، حيث حذّر الشهيد اليمنيين من أطماعها في اليمن، وكان أوّل من أطلق شعار: الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة لليهود، النصرة للإسلام، وذلك في العام 2002.

بعد مشاركة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في اجتماع الدول الثمانية الصناعية في جورجيا، في الولايات المتحدة الأميركية، علم الشهيد أن حرباً تُهيّأ ضدّه. حينها طلِب من السيد التخلّي عن شعاره الشهير، لكنه رفض كلّ إملاءات السلطة، والتي عملت

على استخدام الفتاوى ضدّه. كان السيد الشهيد يقوم على الدوام بشرح مواقفه السياسية وتأكيدها؛ إلاّ أن قرار اغتياله كان قد اتّخِذ من قِبل السلطة، ليتمّ اغتياله حرقاً بالقنابل مع مجموعة من عائلته، في جبل مران، في العام 2004، بعد حرب دامت 80 يوماً.

وفي نظرة عامة إلى واقع المتغيرات في المنطقة، نرى أنه خلال ثمانينات القرن الماضي برز قادة من جيل الشباب، كالشيخ علي سلمان في البحرين، والشهيد القائد حسين بدر الدين الحوثي طيّب الله ثراه. وفي أجواء الذكرى السنوية لاستشهاده نتوقف عند بعض محطات حياة الشهيد لأخذ العِبر منها، كونها تعني الأمّة كلّها.

كان للشهيد القائد رؤيته الخاصة لإعادة بناء منظومة القِيم الدينية والأخلاقية ومناهج التعليم في اليمن، من خلال إسهاماته في مجلس النواب؛ فهو بنى جيلاً مؤمناً مرتبطاً بالله تعالى. كما تميّز برؤيته الاستشرافية حول الخطر المحدق بالأمّة، وباليمن بشكل خاص. وهو كرّس كل حياته لنيل رضا الله تعالى؛ وكانت إسهاماته منذ انطلاق الحركة الشعبية والسياسية في وجه الاستكبار الأميركي والكيان الصهيوني، أحد أهم ركائز المشروع المقاوم، حيث برز دور الشهيد في مواجهة مشروع الهيمنة الأميركية والإسرائيلية في المنطقة. كما نستنتج صوابية خط الشهيد القائد في ساحات البذل والعطاء والصمود.

لقد جسّد الشهيد بالفعل صلابة الإيمان لديه، وكان آخر ما قاله: اللهم ثبّتني بالقلب الثابت. إن الدماء الزكيّة للشهيد حرّكت ضمير الأمّة لتنطلق بقوّة وعزم في مسار تحقيق ما كان ينادي به ويدعو إليه الشهيد القائد.

وختاماً، فقد انضمّ داعم جديد للقضية الفلسطينية في إطار محور المقاومة، وهو اليمن العزيز.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **الأستاذ أبو ميثم الجواهري:** (عضو المكتب السياسي في حزب الدعوة)

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آل بيته الطيّبين الطاهرين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نجتمع اليوم لنستذكر شخصية ملتزمة وداعية كبيرة للإسلام ومبادئه وقِيمه السامية. إنه رجلٌ أخلص لربّه وقدّم لدينه أعزّ ما يملك.

كان الشهيد مثالاً للسياسي المخلص، وكان رائداً في الوعي الديني والفكري، كما كان معلّماً للقرآن، ومحقّقاً في مفاهيمه السامية. وكذلك كان بانياً لصروح العلم وللمستشفيات. لقد أرعب (رحمه الله) الذين لا يريدون لليمن المستقبل السعيد، لأنهم أرادوا له الانقياد لما يخطّطون له حصراً.

إن إشكالية سيادة الشعوب هي أهم الإشكاليات المطروحة في مختلف ساحات الصراع؛ فلا شيء يُرعب المستكبرين كالمطالبة بالاستقلال السياسي والاجتماعي والسيادة، وهو الهدف المركزي الذي يتوحّد حوله كل الأحرار في العالم؛ وهذا الأمر لا يمكن لأحد أن ينكره على أي شعب أو أمّة. نريد أن نركّز هنا على اهتمام الشهيد القائد بمفردة الوعي، وهو الذي أطلق شعار النصرة: الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة لليهود، النصرة للإسلام؛ هذا الشعار الذي يختصر أهداف وأبعاد حركته المقدّسة؛ وكانت باكورة أعماله تأسيس مراكز العلم وتعليم القرآن، لأنه لا معنى للانتخابات والديمقراطية إن لم يكن هناك وعي لدى الشعب؛ فضعف الوعي يؤدّي إلى ديمقراطية تشكّل وبالاً على مجتمعاتنا، بموازاة التدخلات الخارجية المصادرة للسيادة؛ فما نشهده اليوم في العراق مثلاً هو مثال حي على تفاعل التدخلات الخارجية التي تريد أن يبقى الشعب ضعيفاً وغير مستقر، مع استغلال حالات الأنانية والطمع لدى البعض، ما أدّى أخيراً إلى نتائج لا تعكس رأي الشعب. وهذا التدخل في شؤون البلد لم يساعد على حلّ أزماته، بل هو حال دون تشكيل حكومة منتجة حتى الآن؛ والمثال العراقي يتكرر في أكثر من بلد: اليمن والسودان والعراق ولبنان، وغيرها من الدول العربية .

إن أعداء الأمّة يريدون مسخ المجتمع كي يقبل أفكارهم المشوّهة. وهذا هو الخطر الكبير الذي التفت إليه شهيدنا وكبار مفكّرينا وشهداؤنا العظام؛ وهم كرّسوا كلّ حياتهم لمواجهته بالفكر والوعي أوّلاً. لذا علينا جميعاً الحث على السير في طريق ذات الشوكة كما وصفه القرآن الكريم، والذي سار عليه شهداؤنا العظام.

رحم الله شهيدنا الكبير وكل شهداء محور المقاومة.. والسلام عليكم.

• **الدكتور تيسير الخطيب:** (كاتب وباحث فلسطيني)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آل بيته الطيّبين الطاهرين. والشكر موصول للأخ الدكتور يوسف نصر الله والأخوة الأعزّاء في مركز باحث للدراسات.

عندما نتحدث عن الشهداء نفكّر بداية بالمعنى الأصلي والمباشر لكلمة الشهادة. هي بمعناها البسيط قول الحق باللسان أو بالدم. إن الشهداء شهدوا بدمائهم، وهي أصدق شهادة لأنها لا تحتاج إلى برهان على عظمة الهدف الذي سعى له هؤلاء الشهداء.

نحن دائماً بحاجة للاحتفال بذكرى الشهداء. واليوم، نحن نتحدث عن الشهيد حسين بدر الدين الحوثي. نحن لا نحتفل بهم لأجلهم؛ فهم وصلوا إلى المكان الذي يريدون، لكننا نحتاج إلى فهم مسيرتهم وتجربتهم في هذه الظروف التي تتعرض فيها الأمّة لأخطار وتحديات كبرى . ففي الماضي، كانت المسلّمات الوطنية معروفة وثابتة؛ أما اليوم، فباسم الوطنية والقومية والإسلام يتم تبرير كل الموبقات. لذا لا بدّ من وجود معالم في الطريق كي تحمينا من تلك الموبقات؛ وهذه المعالم هي دماء الشهداء الذين استشهدوا من أجل قضية أكبر من النفس ومن المصلحة الخاصة. وعلينا التعامل مع الشهادة كقضية حياة للأمّة، لأن وجودنا يحتاج إلى رايات هدى نهتدي بها، ألا وهي هذه الدماء الطاهرة.

إن اليمن بلاد عظيمة استعصت دوماً على الغزاة، وهي كانت موطن العلماء والمفكّرين والمثقّفين والفقهاء. وهذه البلاد حين تنهض ستنهض كل الأمّة معها. ونحن اليوم نفتقد في العالم العربي إلى دولة تملك مشروعاً؛ لكنني أرى بأن اليمن تصلح كأنموذج، لأنها اختارت أن تواجه الاستكبار والصهيونية اللذين يشكّلان المعوقين الأساسيين لنهضة الأمّة؛ ففي العالم العربي هناك دول قليلة غير محتلّة . واليمن، من حيث موقعه الجغرافي والحضاري والثقافي وإمكانياته البشرية، يمكنه أن يؤسّس لهذه النهضة العربية والإسلامية.

إن الطريق الذي اختاره اليمنيون كان واضحاً من خلال الشعارات التي أطلقوها طيلة العقود الأخيرة. وهذه الشعارات لو تمّ تقبّلها والاستفادة منها من قِبل شعوب العالم

الإسلامي والعالم العربي، لتحقّقت الأهداف التي من شأنها أن تبني نهضة وتقدّم الأمّة مجدّداً.

إن شعب اليمن وغيره من الشعوب العربية قد بذلوا الكثير من الدماء من أجل الحريّة. وفيما نحن نأسى ونحزن لرؤية الدمار في اليمن، نقول إنه من بين هذا الدمار سننهض وسننتصر، في اليمن كما في فلسطين.

لقد عرض سماحة السيد حسن نصر الله أخيراً لأهمية قراءة المشهد الدولي وانعكاساته على بلداننا وشعوبنا. وبقدر تمكّننا من قراءة المشهد العالمي بوعي وبصيرة نحقّق إنجازات أكثر؛ فالعالم يتغير، والتغيرات المتسارعة تؤثّر علينا بشكل مباشر؛ لذا لا بدّ من الالتفات إليها وتحليلها بعمق للاستفادة منها.

إن التحوّلات التي قد تشكّل مفاصل تاريخية أو مفصلية تعنينا بشدّة لتطوير استراتيجيات أو تكتيكات جديدة لدى دول وقوى محور المقاومة.

عندما تكون البوصلة فلسطين، فإن كل شيء ينتظم؛ وحيث تكون أمريكا وإسرائيل نحن لا نكون. وإن الصرخة التي أطلِقت في اليمن قد حدّدت الأهداف بدقّة.

وفي الختام، إن ما ننتظره من اليمن، بإمكانياته البشرية والاقتصادية وتاريخه الحضاري والثقافي وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، هو أن يقدّم تجربة نجاح رائدة في إطار محاولات نهضة الأمّة الحضارية، وأن يشكّل ركناً أساسياً في معركة تحرير فلسطين، وأن يستطيع اليمنيون بناء دولة عادلة تعدّ أنموذجاً لقدرة الشعوب في المنطقة على تأسيس دول قوية ومستقلة في مواجهة الاستكبار العالمي والكيان الإسرائيلي المحتل.

# اللقاء السياسي التكريمي
# في الذكرى السنوية الثانية
# لاستشهاد الحاج قاسم سليماني

أقام مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 5/1/2022، وبالتعاون مع لجان العمل في المخيّمات الفلسطينية في لبنان، لقاءً سياسياً تكريمياً بمناسبة ذكرى مرور عامين على استشهاد قائد فيلق القدس في حرس الثورة الإسلامية، الجنرال قاسم سليماني، ونائب قائد الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، ورفاقهما الشهداء، وذلك في قاعة الندوات في بلدية الغبيري بالضاحية الجنوبية لبيروت.

وقد تحدّث في الاحتفال مدير مركز باحث للدراسات، الدكتور يوسف نصرالله، عن مزايا القائد المحتفى به، ومعرّفاً بالشخصيات والقوى والفعاليات المشاركة، والتي تحدّث ممثّلون عنها في الاحتفال؛ وتالياً كلمات أبرز الشخصيات المشاركة:

- **الدكتور يوسف نصرالله** (رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)

لا شك أن الحديث عن الحاج قاسم سليماني لا يمكن أن يُستنفذ؛ فالكلمات تعجز وتضيق جهودها عن احتواء المعاني، والمقام يضيق عن ذكر ورصد ما كان عليه هذا القائد الكبير من كرامات وفتوحات وإنجازات على غير صعيد. لعلّ أكثر ما يلفت في مسيرة الحاج قاسم الجهادية ليست العبقرية العسكرية الفذّة التي كان عليها وحسب، وليس ما كان عليه موقعه في محور المقاومة، وما كان عليه دوره في الصراع مع قوى الهيمنة والتسلط من فعالية ومحورية وتأثير، بل في قدرته الاستثنائية في التعبئة والتحشيد والاستقطاب والاستثمار في الإنسان ؛ فضلاً عن شخصية فريدة، قُيّد لها أن تجمع بمهارة

ودهاء وحنكة وحكمة بين العسكر والسياسة، وتلك الدبلوماسية التي مكّنته من إدخال روسيا إلى معادلة الصراع في سوريا؛ كما مكّنته من كسر الحصار الأميركي المفروض على فنزويلا، ومن إقامة وتجسيد علاقات مع غير جهة ودولة ونظام، حتى بات يوصف بأنه الرجل الذي أثّر بشدّة في ماهيّة الشرق الأوسط وفي تحوّلاته طيلة العقود الثلاثة الماضية، وبأنه الرجل الذي بدّل وجه التاريخ من حيث تبدّت انتصاراته العظيمة ومنجزاته الميدانية العظيمة، كنقيض معياريّ ومفهوميّ ومرجعيّ لكلّ الهزائم والانكسارات والنكبات والنكسات التي حكمت تاريخ الصراع مع العدو الإسرائيلي على مدى العقود الماضية.

بالموازاة، كان للحاج قاسم باع طويل في الدبلوماسية النظامية. فهو أتقن دبلوماسية العسكر، حيث نظّم ممارسة فكرة الجيش اللانظامي، المتعدد الجنسيات والأعراق والقوميات والموحّد المرجعية. كما أقام بُنية تحتيّة للمقاومة تمتد من طهران إلى غزة، ومروراً بكل ساحات الجهاد في الإقليم. وقد قُدّر للحاج قاسم أن يختار ساحاته بعناية، وأن يعمل على هندستها وصناعتها وتحضيرها بنحوٍ تثمر فيها التضحيات والمنجزات الميدانية العظيمة مكاسب وانتصارات، وتسهم في تعبيد الطريق إلى القدس، وفي إخراج القوّة الرافضة لمشروع الهيمنة الأميركية الإسرائيلية إلى حيّز الفعل، وفي تحقيق رفعة الأمّة ونهضتها وارتقائها.

وأدخل الحاج قاسم، أيضاً، الدبلوماسية الشعبية. هذه الدبلوماسية التي تكشّفت عن أن عبقريته العسكرية وخبرته في قضايا الحرب وتمرّسه في أمور الميدان لم تحُل أبداً دون أن يصبح، وهو العابر فوق المذهبيات والأديان، الخبير العارف بشؤون القبائل والحساسيات والمركّبات المجتمعية والمناطقية المتعددة والمتنوعة. كما لم تحُل دون أن يصبح سليماني الأقدر على مدّ جسور التواصل وتوثيق العلاقات مع الناس واكتساب ثقتهم، والتأثير بالجماعات الممتدة على امتداد خطوط الصراع، في مسعىً منه من أجل بناء جبهة إنسانية واسعة في مواجهة لمشروع الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية، ولتعميق الارتباط بالبعد الجيوستراتيجي للصراع، بنحوٍ يرتقي فيه الفعل المقاوم من حدود جغرافيا الاشتباك إلى وصفه كرسالة حضارية إنسانية، وكصراعٍ وجوديٍ طهرانيٍ واعٍ، ليس بمقوّماته الجغرافية

السياسية فحسب، بل بقِيمه ومقاصده ورسالته وأهدافه.

ثمّة من رأى أن الحاج قاسم كان رجل مرحلة أتمّها وأدّاها وأنجز ما استوجبته من متطلبات البناء والتطوير والتحديث، ومن مستلزمات جعل القدرة أكثر كفاءة وتأثيراً وفعالية؛ لكن لطالما رأينا نحن أنه رجل كل المراحل، وأنه ثورة متواصلة لا تجد سبيلها إلى الاكتفاء؛ ولن تجد سبيلها إلى الاكتفاء بالأقل من التحرير الشامل والكامل للإنسان وللتراب وللمقدّسات.

- **الأستاذ محمد جلال فيروزنيا:** (سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان)

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطيّبين المعصومين.

أيها الحفل الكريم؛ إنها لفرصة ثمينة أتيحت لي اليوم لكي أحضر هذا اللقاء التكريمي لرجل سكن ضمير الأمّة ووجدانها، فسطّر ملاحم جهادية جعلته أيقونة تُلهم كلّ الأحرار في هذا العالم، وتبعث فيهم روح التحدّي والصمود والمواجهة.

أيها الأعزّاء؛ صحيح أن الجمهورية الإسلامية ومحور المقاومة قد فُجعا بشهادة أكبر قائد ميداني لهما، الحاج قاسم سليماني ورفاقه الميامين؛ ولكن عكس ما يتوهّم الأعداء، وعلى رأسهم أميركا والكيان الصهيوني، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومحور المقاومة أقوى حضوراً في الساحة الآن من أي وقت مضى. لقد أتت معركة سيف القدس لتكرّس هذا الواقع في المشهد الفلسطيني. كما أن التطورات في اليمن تشير إلى تحقيق المزيد من الانتصارات لمحور المقاومة؛ وهذا ما يحدث أيضاً في لبنان وسوريا والعراق.

فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالمفاوضات الجارية في فيينا تشير إلى أن إدارة بايدن قد أخطأت حين ماطلت في رفع العقوبات الظالمة من قِبلها علينا. والجمهورية الإسلامية رسمت سياساتها وأعدّت برامجها بشكل مدروس يحمي مصالحها.

أما الكيان الصهيوني، فإنه يُطلق تصريحات هوجاء، وهو يدرك تماماً أن أبواب جهنّم ستُفتح عليه بمجرّد ارتكابه أدنى حماقة. وإذا كانت إدارة بايدن صادقة، فإن عليها أن تُقلع

عن سياسات ترامب الإجرامية والهدّامة في المنطقة.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واستناداً إلى الأسس التي اعتمدها الفريق سليماني عندما خاض غمار جهاده السياسي والعسكري العظيم، مستعدة لتنفيذ التزاماتها النووية فيما لو رفِعت كافة العقوبات الجائرة من قِبل أميركا والتزمت الأطراف الأخرى بتعهداتها بشكل كامل، حيث إن تأمين ضمانات لازمة لتطبيق الالتزام النووي من قِبل الإدارة الأميركية سيجعل مسار المفاوضات أكثر جديّة.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فقد كانت هناك رؤية واضحة للفريق الشهيد سليماني حيالها، فهو كان يشعر من صميم قلبه أن فلسطين ستتحرّر لا محالة، لأن ذلك بمثابة الوعد الإلهي الذي بات في متناول يد المجاهدين الأبطال، الذين رووا تلك الأرض الطاهرة بدمائهم الزكيّة. ولكن للوصول إلى هذا الهدف السامي، يجب التمسك بخط المقاومة؛ ومن هذا المنطلق، كان شهيدنا يؤكد على ضرورة تأمين الدعم الشامل لكل فصائل المقاومة، مع سعيه الدؤوب لتوحيد الصفوف والبندقية الفلسطينية في مواجهة الكيان الصهيوني؛ وهذا هو المسار الواضح له؛ وإن شهادة الفريق سليماني ستمهّد الطريق لتحرير فلسطين المحتلة والقدس الشريف، والوعد الإلهي سيتحقق.

المجد والخلود لروح الشهيد السعيد الحاج قاسم سليماني ورفاقه الأحرار، نقول لكم إن آمالكم لن تخيب.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **السيد إبراهيم أمين السيد:** (رئيس المجلس لسياسي في حزب الله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء سيّدنا ونبيّنا أبي القاسم محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين.

إلى روح الشهيد الحاج قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس ورفاقهما، وإلى جميع الشهداء الأبرار، نقرأ سورة الفاتحة.

هناك محطّتان كان وقوفي على المنبر صعباً جداً خلالهما، وهما: الأولى هي رحيل الإمام الخميني (رضوان الله عليه)، والثانية هي رحيل واستشهاد الحاج قاسم سليماني. فأنا كنت قد نظرت إلى عمق ما في عينيه وعقله وقلبه وابتسامة شفتيه وروحه التي بين جنْبيه. يصعب هذا الحديث، خصوصاً أن مضمون المنهجية القرآنية البحثية، منهجية التعرّف، يقول إن السلوكيات هي من آثار الروح، وإنها إشعاعات الروح، أو تجلّيات الروح. فقد تحدث القرآن عن أهل الكهف وقال إنهم آمنوا بربّهم؛ لم يتحدث عن إنجازاتهم، بل تحدث عن روحهم؛ وزدناهم هدى. حينما خرج أمير المؤمنين في معركة الخندق إلى عمر بن ود العامري، قال الرسول (ص): برز الإيمان كلّه إلى الشرك كلّه. الكلام هنا هو عن الروح. في الحديث الشريف المعروف: خيرٌ من الخير فاعله، وشرٌ من الشرّ فاعله. إذاً، فالموضوع يتعلق بالمضمون والروح؛ و الصعوبة تكمن في أننا كبشر ليس متاحاً لنا أن نطّلع على الحقيقة الكاملة للنفوس البشرية، الطيّبة أو الشرّيرة، فنحتاج إلى عناصر مساعدة، كالرّسل والآيات القرآنية، وأحياناً الأولياء الصالحين. نحن الآن أمام شخصية من الممكن أن نعدّد الكثير من سلوكياتها العادية والاستثنائية، والعادية والنموذجية، والعادية والتي لا مثيل لها؛ لكن الأساس أن نسأل ونعرف: من هو الحاج قاسم؟ ما سرّ إيمانه؟ ما سرّ هذا اليقين لديه ؟ ما سرّ طهرك حاج قاسم؟ ما سرّ صفائك وعشقك؟ ما سرّ تواضعك؟ ما رأيناه منك عظيم، ويدلّ على خالق وعلى روح عظيمين.

الحاج قاسم هو حجّةٌ على البشرية وعلى الإخوة والأخوات؛ كيف يستطيع الإنسان أن ينقل روحه إلى الميدان بهذا الشكل؟ كيف يستطيع أن ينقل روحه ويقينه إلى هذه السلوكيات؟ كان أمّة في رجل؛ الحاج قاسم سليماني كان دولة في رجل؛ ففي لحظة هو جندي، وفي أخرى هو قائد أو رئيس أو وزير خارجية؛ هو دبلوماسي، ومسؤول عن الدعم؛ هو يخطّط، يتابع وينفّذ؛ في لحظة هو القائد، وفي لحظة الجنود هم القادة وهو جندي أمامهم.

ونتيجة ذلك كله، كانت هذه الشخصية؛ حيث استطاع الحاج قاسم أن يعشق المجاهدين، وهذا غير موجود في الإطار العسكري؛ فهو يُقبّل أياديهم ويدعو لهم.

ما سرّك، وأنت كطائر ملائكي يتنقل بين أغصان الحروب والجبهات والمحاور؟ كأنك

لست بشراً؛ كأنك مَلَكٌ نزل من عند الله عزّ وجلّ إلى الناس كي يطمئنهم ويساعدهم ويخطّط لهم؛ فيكون في لحظة في الخطوط الخلفية وأخرى في الخطوط الأمامية. هو قائد عشقه المجاهدون، وقائد عشقوا الإسلام والدين والإيمان من خلاله؛ نعم، هذه الشخصية لا مثيل لها في هذا العصر.

ما يهمّني قوله هنا إنه خلال الأربعين عاماً الماضية، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، شهدت المنطقة غزوات وحروب: حرب الخليج، غزو العراق، حروب أفغانستان، حرب تموز، حرب سوريا، حروب داعش، والحروب السياسية الكبرى والتي تمثّلت أخيراً في «صفقة القرن». وهذه الحروب صُنعت لإزالتنا؛ وأثناءها كان الحاج قاسم سليماني يتنقل في الصفوف الأمامية حيث يستطيع أن يكون؛ فهو موجود في كل الجبهات وفي كل الساحات: في القُصير، في القلمون، في حلب، وأيضاً في العراق وفي أفغانستان. لقد واجهنا معاً حروباً كبيرة؛ لكن بعد أربعين عاماً، من الأقوى؟ نحن أم هم؟ من المهدّد بالزوال؟ أين الآن موقع هذا الشعب العظيم في المنطقة؟ الشعب الذي حضر ودافع وأفشل وأرعب كل تلك الجيوش؟

الآن أميركا غادرت أفغانستان؛ وللأسف، هي من أعطت لشركائها أو أدواتها قيمة من خلال الحروب القذرة التي لا تسجّلها أميركا باسمها، بل باسمهم؛ سواء تمثّلوا بداعش أو تنظيمات أو دول.

وفي الختام أقول إنه بفضل الحاج قاسم ورفاقه، مع كل قادة وقوى المقاومة، فإن المنطقة تشهد دلالات ومؤشرات على النصر الكبير الآتي على الأعداء المجرمين. وفي المقابل، هناك من تتشابك أيديهم مع أعناقهم، وهم القلقون الذين لا يعرفون مصيرهم ومستقبلهم؛ أما المقاومة (ومحور المقاومة)، فهي تعرف بكل يقين مصيرها ومستقبلها.

تقول الآية القرآنية: «لا تحسبنّ الذين قتِلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربّهم يرزقون»؛ لقد كانت مسيرة الحاج قاسم مسيرة جهاد لرجل بجسمه وروحه؛ وهي انتهت لتبدأ مرحلة الإنجازات بدمه وروحه. وهذه بداية وليست نهاية. أما في عالم الغيب والآخرة، فلو أتيح لنا أن نسمع آخر كلمات قالها الحاج قاسم وأبو مهدي ورفاقهما

لسمعنا عبارة: خذنا وربّ الكعبة. فهذا ما كان يسعى إليه شهداؤنا بالفعل.

نحن كنّا في مرحلة عطاءات الحاج قاسم بروحه وجسده؛ أما اليوم فنحن في مرحلة عطاءاته بروحه ودمه.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **الأستاذ زياد نخالة:** (الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين)

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه؛ السلام على الشهداء، شهداء فلسطين وشهداء الإسلام، وشهداء الحريّة في كلّ مكان.

نلتقي اليوم لنكرمّ قائدنا وحبيبنا، الحاج قاسم سليماني، الرجل الذي غادر قريته صغيراً مقاتلاً، متطوعاً في الدفاع عن الجمهورية الإسلامية في الحرب المفروضة على إيران. هناك نشأ الحاج في جبهة القتال وسط النيران، وأصبح قائداً، وكان يطلَق عليه في جبهة القتال لقب أسد إيران؛ وهناك رسِمَت ملامح شخصية الحاج قاسم، حيث أبلى بلاءً حسناً، وقصص كثيرة روِيت عنه في ميدان القتال.

لقد صنِع الحاج قاسم بعين الله، وهو تنقّل في مهمات عدة، حتى جاءنا إلى فلسطين وإلى سوريا وإلى لبنان.

ونعود هنا إلى المرحلة التي أتى فيها الشهيد القائد إلى المنطقة، حين كانت «إسرائيل» لا تزال محتلّة لجنوب لبنان وللضفة الغربية ولقطاع غزة؛ ولكن غزة اليوم محرّرة، وصور الحاج قاسم تُرفع فيها؛ وفي لبنان توجد المقاومة الحرّة التي حرّرته من الاحتلال الصهيوني؛ وأيضاً هناك سوريا التي تعرضت لكلّ هذه الهجمة الكونية، وقد غادرها الحاج قاسم وهي في طريقها إلى الاستقلال الكامل. نعم، لقد تغيّر المشهد العام في الشرق الأوسط بجهاد وجهود الحاج قاسم؛ وهو قدّم تجربة غنيّة وهائلة لشعوب المنطقة.

لقد بذلنا جهداً كبيراً كي نصف أو نوصّف حضور هذا الرجل العظيم بيننا وبين فصائل المقاومة، على المستوى الفكري والسياسي والعسكري. فالحاج قاسم كان مستعداً وحاضراً على الدوام؛ إنه منحةٌ من الله للمقاومة. عندما كنّا في أشدّ معاناتنا في فلسطين،

أتانا الحاج قاسم وقال لنا: نحن في خدمتكم، ونحن جنودٌ من أجل فلسطين. رجلٌ يحمل الفكر والسياسة، ولديه قناعة يقينية بتحرير القدس وتحرير فلسطين. كانت الفكرة لديه واضحة، وكان استعداده للعمل عالمياً جداً؛ وقد عمل ليل نهار لتحقيق أهدافه. فهو ذهب إلى دول كثيرة لتأمين السلاح لفلسطين، وساعد فقراء فلسطين على قصف تل أبيب، حيث أشرف أو أدار شخصياً عمليات تهريب السلاح إلى فلسطين. كان سليماني حاضراً في كل المواقع وفي كل التفاصيل؛ ونحن نعجز عن أن نحيط بعمل الحاج قاسم من جميع جوانبه : في لبنان، في العراق، في اليمن، في فلسطين. لكن يعرف الجميع أن أكثر من ألفي شخص في قطاع غزة يعرفونه بشكل شخصي؛ فهو جلس مع عشرات القادة من كافة الفصائل الفلسطينية، وتابع معهم مشاكلهم؛ كان يسأل عن أحوال كل الناس ويطمئنّ عليهم. لذا، يستحق الحاج قاسم تقدير كلّ شعوب المنطقة الحرّة التي تقف في مواجهة المشروع الصهيوني. بالأمس كان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلّة يحتفل بحريّة الأسير هشام هواش، ولكن أيضاً كانت روح الحاج قاسم حاضرة وسط الجمع، لأن السلاح الذي هدّد «إسرائيل» هو أيضاً سلاح الحاج قاسم.

هذا الحاج العظيم يحتاج منّا كلّ الثناء والتقدير. لقد أحبّ المجاهدين فأحبوّه، وأحبّ فلسطين فأحبّه شعب فلسطين، وأحبّ القدس فأحبّته.

اللهم تقبّل الحاج قاسم وألحِقنا به، واجمعنا به في الجنّة، والحمد لله ربّ العالمين.

- **الدكتور طلال ناجي:** (الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة)

بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحديث عن القائد الكبير الشهيد الفريق الحاج قاسم سليماني ورفيق دربه أبو مهدي المهندس، حديث ذو شجون. فهو والشهيد عماد مغنيّة كانا من رجال الله في الميدان؛ كيف لا وقد تتلمذ الشهيد الكبير سليماني على خط الإمام الخميني (قدّس سرّه)، والذي كان في صدارة قراراته استبدال السفارة الإسرائيلية في طهران ومنحها لفلسطين، كي تكون أوّل سفارة لفلسطين في العالم.

ومن قرارات الإمام الكبرى أيضاً، الانتصار للشعب الفلسطيني، والاحتفاء بآخر جمعة من كلّ شهر رمضان يوماً عالمياً للقدس، والذي عدّ « إسرائيل» غدّة سرطانية يجب

أن تزول من الوجود. وقد تابع السيد علي الخامنئي(حفظه الله ) هذا النهج.

الحاج قاسم كان يتعامل مع كلّ مناضل على أنه صديقه الشخصي، وكان بمنتهى التواضع والحرص والذكاء. وهو قدّم الكثير للمقاومة الفلسطينية. عندما قاد فيلق القدس في نهاية التسعينات، كانت المقاومة موجودة في فلسطين، في قطاع غزة، ولكنها كانت في بدايات تشكّلها وتعزيز قدراتها. وبفضل الحاج قاسم سليماني، فإن المقاومة اليوم في غزة تمتلك صواريخ يصل مداها إلى 250 كلم، والتي شاهدتموها في معركة «سيف القدس» الأخيرة مع العدو. وبفضل الشهيد سليماني، باتت المقاومة اليوم تملك العدّة والعتاد بما يغطّي سماء كلّ فلسطين.

كان الشهيد يُشرف بنفسه على مساعدة الفصائل المقاومة، خاصة في غزة، في مجالات التدريب والتسليح والإعداد؛ ويكفي أن أذكر كيف أرسل الحاج قاسم توجيهاً للقيادة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنفيذاً لتوجيهات السيد علي الخامنئي (دام ظلّه الشريف)، بإرسال عشر سفن محمّلة بالسلاح إلى فلسطين؛ وتلك السفن لم تكن لفصيل معيّن دون غيره. وكلّ هذا فقط في فلسطين، حيث شكّل الشهيد سليماني بالنسبة لنا قيمة كبرى.

أما في العراق الشقيق، فأنتم تعلمون أن قوات الاحتلال الأميركي احتلّت العراق عام 2003. وقد تشرّفنا بلقاء الشهيد قاسم سليماني في نهاية التسعينات؛ ومنذ ذلك الوقت بتنا نلمس الاهتمام والجديّة والقدرة لديه بمتابعة تفاصيل العمل المباشر لفصائل المقاومة. ففي العراق، كان له الفضل في تأسيس المقاومة الشعبية، وكان رفيق دربه الشهيد أبو مهدي المهندس الذي لم يكن يرافقه؛ وهما أسّسا الحشد الشعبي الذي أجبر المحتل الأميركي على مغادرة العراق عام2012؛ ومن ثمّ استبدل العدو الأميركي وجوده المباشر بالعصابات التكفيرية الإرهابية.

لقد أشرف القائد سليماني شخصياً على دحر قوات «داعش» من أرض العراق. ونحن من فضل الله كان لنا شرف أن أطلعنا هذا القائد العظيم المتواضع على كيفية إدارة المعركة لدحر قوات «داعش» في المنطقة.

في لقاء جمعنا عام 2015 بوجود القائد المرحوم أبو جهاد أحمد جبريل، شرح الحاج قاسم لنا مخطّطه حول كيفية إدارة المعركة لدحر قوات «داعش» من ضواحي بغداد إلى صلاح الدين إلى سامرّاء إلى الأنبار. ونجح في دحر هذه الغزوة المكمّلة أوالمنفّذة للغزوة الأميركية في العراق.

أما في سوريا، فقد أتى الحاج قاسم إليها منذ أن بدأت المؤامرة فيها، ووقف إلى جانب السوريين. وهو أحبّ الرئيس بشار الأسد وأحبّه الرئيس الأسد، ووقف إلى جانبه للتصدي للمؤامرة الكونية على سوريا. وكان لنا شرف أن أطلعنا، في مكتبه في طهران، على المخطط أو الخريطة بهدف دحر العصابات الإرهابية من ضواحي دمشق إلى تدمر إلى حلب إلى إدلب إلى الرقة إلى دير الزور إلى درعا والقنيطرة. فكيف لا يتعامل معه أعداؤنا على أنه الخطر الأكبر على مشاريعهم السوداء؟!

تصوّروا أن يصدر أمر اغتيال الحاج قاسم من الرئيس الأميركي ترامب مباشرة، حيث أعلن وتفاخر بأنه أعطى الأمر بقتل هذا القائد الكبير ورفيق دربه أبو مهدي المهندس.

أما بشأن لبنان، فإن الكلّ يعلم دور الحاج قاسم الأساسي إلى جانب حزب الله العزيز المقاوم الذي شرّفنا جميعاً. فالشهيد سليماني كان رفيق الشهيد عماد مغنيّة في الميدان، وفي الإشراف على المعركة؛ وهو خاض حرب تموز 2006 من هنا(في بيروت) حتى انتصر حزب الله بدحر العدو الصهيوني من لبنان.

إن قاسم سليماني هو كلّ الكرامة في رجل، وكلّ الشموخ في رجل، وكلّ العزّة في رجل، وكلّ العنفوان في رجل.

ويبقى عزاؤنا الوحيد أن الشهيد سليماني ترك فينا أثراً لا يمكن أن يُمحى. فهو من الخالدين لأنه ترك فينا نهجاً جهادياً ومقاومة مستمرة، في العراق، وفي سوريا، وفي لبنان، وفي فلسطين. انظروا إلى تأثيره في اليمن، ووقوفه إلى جانب الشعب اليمني في مواجهة الحرب الظالمة عليه، والمتواصلة منذ سبعة أعوام.

إن معركة «سيف القدس» الأخيرة حصلت ببركة دماء قاسم سليماني؛ كما أن اندحار أميركا من أفغانستان قد تمّ ببركة دماء الحاج قاسم سليماني؛ وإن شاء الله ستكون نتائج

الشهادة العظيمة لهذا القائد الكبير، خروج أميركا من كل المنطقة؛ فها هي تغادر العراق مدحورة؛ وإن شاء الله، وبفضل صلابة الشعب العراقي، لن يبقى جندي أميركي واحد على أرضه؛ وكذلك الأمر في سوريا. كما أننا سندحر العدو الصهيوني، وسنحرّر كلّ شبر من أرض فلسطين المحتلة.

انظروا ماذا يجري في الضفة الغربية؛ في نابلس، وفي بيت لحم والخليل، وفي رام الله، وفي القدس؛ إن كلّ ما يحصل هو ببركة هذه الدماء الطاهرة. نحن نفتخر بهذا القائد الشهيد؛ وكل فلسطين تدرك أن الوفاء له يكون بالسير على دربه حتى تحرير كلّ شبر من أرض فلسطين.

وأختم بالقول بأن هناك قادة لا يتكرّرون في التاريخ، لما لهم من أثر في الأمّة؛ لكنني مطمئن أنه طالما فينا قادة كبار كالسيد علي الخامنئي (دام ظلّه الشريف)، وطالما فينا سماحة السيد حسن نصر الله (أيّده الله بنصره)، وطالما فينا عبد الملك الحوثي، وطالما فينا مقاومة باسلة في غزة، وطالما فينا سرايا القدس العزيزة بقيادة أخي الحبيب زياد نخالة، وكتائب القسام، وكلّ فصائل المقاومة، فنحن إن شاء الله باقون على نهج الحاج قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس وكلّ الشهداء، لنحقّق الغايات التي استشهدوا لأجلها، والحمد لله.

- **الأستاذ أبو أحمد فؤاد:** (مساعد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)

الأخوة والأخوات، الحضور الكريم. تحلّ علينا الذكرى الثانية لاستشهاد القائد الرمز الفريق الحاج قاسم سليماني، قائد قوات القدس في الحرس الثوري الإيراني، ورفيقه القائد أبو مهدي المهندس، القيادي في الحشد الشعبي العراقي، اللذين توّجا مسيرتهما النضالية الطويلة بنيلهما شرف الشهادة، وذلك عندما استهدِف موكبهما في هجوم إجرامي قامت به الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب. ونحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعتبر أن السبب الأساسي وراء هذه الجريمة النكراء هي المواقف الثابتة والمبدئية للقائد سليماني في دعمه قضايا الحرية في المنطقة وفي العالم، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، ومشاركته العملية والملموسة في إسناد قوى المقاومة، تدريباً وتسليحاً. كما نعتبر أن قرار ترامب بارتكاب هذه الجريمة يشكّل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وللقانون الدولي، ووصمة

عار على جبين الإدارة الأميركية وعلى جبين كل الولايات المتحدة.

لقد عرفنا الشهيد القائد قاسم سليماني من خلال حبّه الصادق لفلسطين، وارتباطه العميق بنهج المقاومة؛ وإلى جانب ذلك، كان قائداً عملياً وميدانياً مشهوداً له بالشهامة والإقدام، وكان يتمتع بشخصية متواضعة وكاريزما قيادية تعكس سمات الرجل المقاوم العنيد والمتمسك بالمواقف النبيلة.

التقينا به مراراً؛ وفي كلّ مرّة كنّا ندرك مدى عشقه وارتباطه بفلسطين، فخوراً ببطولات الشعب الفلسطيني، ومتألّماً لفراق الشهداء ومشتاقاً إليهم، وذاكراً مآثرهم؛ وكان لا يتحدث عن نفسه، على الرغم مما يتميز به، من رؤيته السياسية الثاقبة بعيدة المدى. هذه السمات والصفات التي اقترنت بالشهيد سليماني ليست غريبة عنه، فهو أحد أبناء الثورة الإسلامية الإيرانية التي حقّقت الانتصارات والإنجازات للشعب الإيراني، وأعادت الدور الحقيقي لإيران في المنطقة في دعم القوى الثورية في المنطقة ومساندة الشعب الفلسطيني وقيادته العادلة.

لذلك كلّه، جسّد قاسم سليماني رؤية واستراتيجية الإمام الراحل آية الله العظمى الخميني (رضوان الله عليه) حول أهمية فلسطين ومحوريتها في الصراع التاريخي مع المشروع الصهيوني الامبريالي، متمسكاً بنهج مقاومة أعداء الأمّة، ومؤمناً بحتمية الانتصار على المشروع المعادي. لقد قدّم الشهيد سليماني أنموذجاً للقائد المقاوم بتصعيد نهج المقاومة كخيار استراتيجي وثقافة شاملة؛ وهو تمكّن بكل إصرار وعزيمة من بناء قوّة يحسب لها الصهيوني ألف حساب، ومزج بين القول والفعل، واستحقّ بجدارة احترام الثوريين والشرفاء في العالم أجمع، من فنزويلا حتى فلسطين، حيث كان سليماني يرى نفسه في مواجهة مفتوحة مع المشروع الأميركي الصهيوني الذي يستهدف أمن واستقرار المنطقة؛ وهو وقف بصدق وبشجاعة إلى جانب المقاومة الفلسطينية ومختلف قوى المقاومة، في سوريا والعراق ولبنان واليمن، وفي كل البلدان المضطهدة والمظلومة، الأمر الذي شكّل ضغطاً كبيراً على الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية وعملائهما في المنطقة؛ لذا أقدم الأعداء على اغتياله ورفيقه القائد أبو مهدي المهندس على أرض العراق .

تأتي ذكرى استشهاد هذا القائد الكبير في ظل انكسارات وهزائم للعدو الصهيوني وللإمبريالية الأميركية، وفي وقت تتصاعد فيه عمليات المقاومة على مختلف الجبهات؛ من العراق إلى أفغانستان إلى اليمن وسوريا.

وبهذه المناسبة، أتوجّه بالتحيّة لجميع الأسرى، وبشكل خاص للأسير البطل الذي نعتزّ بما حقّقه، هشام هواش، وهو الذي يمثّل أنموذجاً للأسرى الفلسطينيين؛ وقد سبقه الأسرى الستة الذين تحرّروا من أسر العدو بسواعدهم. لذلك، لا بدّ من بذل الجهد من أجل إسناد أسرانا في سجون العدو الصهيوني.

أما في الساحة الفلسطينية، فأقول إنه مطلوب منّا جميعاً أن نوحّد طاقاتنا لتحقيق أهدافنا في الحريّة والاستقلال . ولا بدّ لنا من بذل كل جهد ممكن لاستعادة توحيد منظمة التحرير على أسس سياسية وخيار المقاومة المتواصلة ضد العدو الصهيوني، لمنع المطبّعين من الاستمرار في جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني.

أخيراً، التحيّة لكلّ محور المقاومة، كما للمقاومة الباسلة في اليمن، التي مرّغت أنف المعتدي بالإمكانيات البسيطة والإرادة العالية لدى الشعب اليمني. والتحيّة للمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله وسماحة السيد حسن نصر الله.

عاشت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، داعمة ومساندة لجميع الشعوب المضطهدة المظلومة، وفي مقدّمتها الشعب الفلسطيني. عاشت المقاومة العراقية التي ستفرض على العدو الأميركي أن ينسحب من الأرض العراقية في أقرب وقت. والتحيّة لشعبنا الفلسطيني في كلّ أماكن عيشه؛ التحيّة للأسرى، والتحيّة لسوريا قلعة الصمود، والسلام عليكم.

- **الأستاذ فهد سليمان:** (نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية)

الأخوات والأخوة، الرفيقات والرفاق، أيها الحفل الكريم؛ هو رجل كان على موعد مع التاريخ؛ ومن يكن على موعد مع التاريخ ينبغي أن تلتقي في شخصه ثلاثة أمور؛ الأول يتمثل بالحاضنة، أي المجتمع الذي يترعرع فيه وينمو في ظل نظامه المحكوم باستراتيجيته العليا؛ والحاضنة في الحالة التي مثّلها الحاج قاسم هي إيران، التي جدّدت دخولها إلى التاريخ بعد أن تحرّرت من طاغوت الشاه في العام 1979 ؛ لذا، هناك إجماع بأن تاريخ

المنطقة أو الإقليم قد بدأ مرّة أخرى في ذاك العام . وسليماني هو ابن هذا البلد وهذا النظام وهذه الاستراتيجية العليا التي رفعت رايات التحرّر الوطني والتنمية المستقلة.

الأمر الثاني يتمثّل بالمواصفات التي تحلّى بها هذا القائد؛ منها ما هو قائم بالولادة، ومنها ما يتعزّز بالتربية الفاضلة، ومنها ما يُصقل بالتجربة العملية، ومنها ما يُرعى من قِبل الدولة التي تقدّم للقادة أدوات وتوجهات واستراتيجيات العمل.

والأمر الثالث يتمثّل بالظرف الموضوعي المحيط في منطقة ارتدّت أوضاعها منذ بدايات الاستقلال إلى عهد الاستعمار والانقسام، حيث تفكّكت الوحدة الداخلية، وقوّضت أركان الدولة، وبات الجميع في سعي دائم لاستعادة ما يسمّى بالدولة الوطنية. كنّا نتكلّم عن الدول العربية التي استقلّت باستثناء الشعب الفلسطيني الذي ما زال يناضل من أجل نيل استقلاله، فبتنا لسوء الحظ أمام دول عربية انضمّت إلى حركات التحرر الوطني، أي إلى نسق البلدان التي تناضل من أجل استعادة استقلالها ووحدتها الوطنية؛ وهذا بالضبط ما أدركته إيران، التي اعتبرت أن المنطقة تقف اليوم وحيدة من أجل استعادة استقلال ووحدة دولها. وفي هذا الإطار، أتى الأثر المبدع للقائد الكبير الحاج قاسم، الذي استطاع بجهده وجهاده، وبمعرفته وخبرته، أن يبلور الاستراتيجية الخاصة به، والتي حتى هذه اللحظة لا توجد استراتيجية أخرى بديلة عنها، كي تتمكّن شعوب المنطقة بواسطتها من أن تتحرّر من الاستعمار، وأن تستقلّ وتطوّر أوضاعها.

لقد خاطبت استراتيجية الحاج قاسم القضايا العادلة في المنطقة أولاً . أوليست القضية الفلسطينية في مقدّمة القضايا العادلة في المنطقة؟ أوليست كذلك قضية سوريا المناضلة من أجل وحدة أراضيها واستقلالها وسيادتها؟ والأمر نفسه ينطبق على العراق واليمن وغيرهما. إذاً الشهيد سليماني وضع يده على ملفات القضايا العادلة للشعب المظلومة.

أما النقطة الثانية في تلك الاستراتيجية، فإن الهدف من دعم الشعوب ليس الحلول مكانها، بل التضامن معها من أجل أن تصبح قادرة على أن تشقّ طريقها بالاعتماد على قواها الذاتية فقط لتحقيق الانتصار على أعدائها.

هذه هي مفاتيح التقدم والانتصارات التي تحقّقت على مدار العقود الماضية في

المنطقة، بقيادة الحاج قاسم والجمهورية الإسلامية الإيرانية. نقول هذا دون أن ننسى القضية الاستراتيجية بمعناها الكفاحي المباشر؛ ومن أبرز التحوّلات التي استطاع أن يبلورها الحاج قاسم، هي تلك التي أدّت إلى محو الفواصل والفروقات ما بين الاستراتيجية الدفاعية والاستراتيجية الهجومية، لأن الحاج قاسم كان من أصحاب الرأي الذي يقول إن حركات التحرّر الوطني بإمكانها أن تختصر المسافة التي تفصل الاستراتيجية الدفاعية عن الاستراتيجية الهجومية، من خلال تنمية المهارات النوعية، وتمليك هذه المهارات أرقى أنواع الأسلحة كي تصبح قادرة على قلب موازين القوى؛ وهذا ما يمكن أن نراه ونلمسه في تجربة الحركة الحوثية الحالية في اليمن، والتي تحوّلت إلى الاستراتيجية الهجومية. ومن الممكن القول إنه لم تعد هناك مسافة زمانية كبيرة بين اليمنيين وبين انتزاع الانتصار النهائي على العدوان.

بالنسبة للشهداء الكبار، أو القادة الكبار، كما بالنسبة للشعوب، الشهادة ليست نهاية بل هي بداية؛ فبعد استشهاد القائد سليماني بدأ العد العكسي لإخراج الاحتلال الأميركي من العراق ومن سوريا ومن السودان؛ وهذا الإنجاز بحدّ ذاته من شأنه أن يسلّط الضوء على عظمة ذلك الرجل.

أخيراً، وفي هذه المناسبة التي تجمعنا اليوم، نحن نجدّد العهد بأن هذا الرجل الكبير بإمكانه أن يزوّد أبناء الجيل الصاعد بكل ما هو ضروري من أحلام وأدوات لشقّ طريقهم نحو الحرية والتنمية البشرية والانتظار الحاسم؛ والسلام عليكم.

- **الأستاذ فتحي أبو العردات:** (أمين سرّ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان)

بسم الله الرحمن الرحيم، أيتها الأخوات والأخوة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في هذا اليوم، وفي بيروت، وفي ضاحيتها الغرّاء بالتحديد، نُحيي هذه الذكرى، ذكرى الشهداء –الشهيد القائد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس ورفاقهما– ونتوجّه بالتحيّة في بداية كلمتنا باسم منظمة التحرير الفلسطينية لكلّ شهدائنا الأبرار.

كما لا بدّ أن نهنّئ شعبنا الفلسطيني بانتصار قضية الأسير الهواش، الذي صمد في وجه السجّان الإسرائيلي.

تحيّة وسلاماً للشهيد القائد والمقاتل والمجاهد والمناضل قاسم سليماني؛ هذا القائد المعروف والمقدّر من الجميع كونه يحمل مشروعاً ورؤية وقضية كبرى. فالقضية الفلسطينية هي قضيتنا المركزية، وهي قضية كلّ الشرفاء والأحرار في العالم. وقد استطاع الشهيد، بقدراته المميّزة، أن يوحّد المحاور بعد أن كانت مجزّأة؛ من العراق إلى سوريا ولبنان وفلسطين. كما استطاع أن ينشئ أو يوحّد الجيوش المقاتلة . ولا ننسى هنا دوره في سوريا كي لا تسقط أمام الهجمة الدولية عليها. كما لا ننسى دعمه للمقاومة في لبنان وفي فلسطين؛ ونحن نعلم أن الشهيد ياسر عرفات حوصر واستشهد نتيجة لموقفه ولمقاومته للعدو الصهيوني الغاشم.

وفي النهاية، لقد تمكّنت شعوب المنطقة من الانتصار على مشروع صهيوني – أميركي خطير للسيطرة عليها وبناء شرق أوسط جديد وتابع. ومعروف أن ترامب شخصياً هو من أصدر التعليمات لاغتيال سليماني، لأنه كان يعلم ما لديه من تأثير عظيم على شعوب المنطقة.

إن استهداف الحاج قاسم جاء في سياق إجرامي، وهو دلّ على خطورة استخدام التكنولوجيا المتطورة لتنفيذ عمليات اغتيال. إن هذا الهجوم هو انتهاك واضح للسيادة العراقية وللقانون الدولي ولحقوق الإنسان.

كما تُعدّ عملية الاغتيال خرقاً فاضحاً للسيادتين العراقية والإيرانية معاً، خاصة أن الحاج قاسم سليماني كان يشكّل ركناً أساسياً في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

للشهداء المحتفى بهم كلّ التحايا والتبريكات، والنصر الحتميّ لفلسطين وشعوب المنطقة، والسلام عليكم.

قراءة في كتاب:

# قاسم سليماني المقاوم الأممي

إعداد :حسن صعب*

للعام الثاني على التوالي، يُصدر مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية كتاباً خاصاً في الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الحاج قاسم سليماني؛ وفيه مواقف سياسية وفكرية ووجدانية لشخصيات من لبنان وفلسطين وإيران وسورية ومصر وغيرها، واكبت أو عاصرت حركة الشهيد القائد منذ انطلاقتها وحتى تاريخ اغتياله على يد القوات الأمريكية قرب مطار بغداد الدولي ، في 3/1/2020.

–في التقديم الذي أعدّه رئيس التحرير في المركز، أن يوم الثالث من كانون الثاني من العام 2020 لم يكن يوماً عادياً بالنسبة للشعب الإيراني ولشعوب المنطقة. ففي فجر هذا اليوم المشؤوم ، اغتال الأميركيون الجنرال الإيراني قاسم سليماني ، قائد قوّة القدس في حرس الثورة الإسلامية ، مع رفيقه في الجهاد والقائد في الحشد الشعبي العراقي، أبومهدي المهندس، وذلك عبر صواريخ موجّهة أطلقتها طائرة أميركية من دون طيّار على موكب القائدين ، والخارج لتوّه من باحة مطار بغداد الدولي.

لقد أحدثت عملية اغتيال الجنرال سليماني ارتدادات كبيرة في العالمين الإسلامي والعربي، بالخصوص، لتكشف عن أهمية هذه الشخصية المميّزة والاستثنائية في مسار الصراع الدائر في المنطقة منذ عقود ، والذي اختصرته شخصية الشهيد سليماني، بأبعادها الروحية والإنسانية والفكرية قبل الجهادية والسياسية.

* باحث لبناني.

–الكلمة الافتتاحية في الكتاب كانت لرئيس مركز باحث للدراسات، الدكتور يوسف نصرالله ، الذي كتب عن بعض مزايا القائد سليماني، قائلاً :

لعلّ أكثر ما يلفت في مسيرة الحاج قاسم الجهادية ، ليست العبقرية العسكرية الفذّة التي كان عليها فحسب، وليس أيضاً ما كان عليه موقعه في محور المقاومة، وما كان عليه دوره في الصراع مع قوى الهيمنة والتسلط من محورية وفعالية وتأثير؛ بل في قدرته الاستثنائية على التعبئة، والتحشيد، والتثوير، والاستقطاب، والاستثمار في الإنسان؛ فضلاً عن شخصية إبداعية فريدة قُيّض لها أن تجمع بمهارة ودهاء وحنكة وحكمة، بين السياسة والعسكر.

لقد قيّض للحاج قاسم أن يختار جبهاته بعناية، وأن يعكف على هندستها وصناعتها وتحضيرها، بنحوٍ تثمر فيه التضحيات والمنجزات الميدانية مكاسب وانتصارات، تسهم في تعبيد الطريق إلى القدس، وفي إخراج القوّة الرافضة لمشروع الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية من حيّز الإمكان إلى حيّز الفعل، وفي تحقيق رفعة الأمّة ونهضتها وارتقائها.

كانت شهادة القائد سليماني كجهاده، حدثاً تأسيسياً في نهضة الأمّة واقتدارها وتحفيزها والإرتقاء بوعيها، حيث تحوّلت ثوريته وطهرانيته وشخصيته إلى مصدر إلهام الجماهير، واستنهاض الشباب الذين وجدوا فيه القدوة والأنموذج، وتطلّعوا إليه بوصفه فكرة خلاصية للشعوب المقهورة.

–وممّا جاء في كلمة الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله ، حول سرّ عظمة ونجاح الحاج قاسم:

كان قائدًا لقوَّة القدس لأكثر من عشرين عامًا، سجَّل خلالها محورُ المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق واليمن... انتصارات باهرة على أميركا وإسرائيل وأتباعهما، وعلى التكفيريين من «داعش» وغيرها؛ وهو استشهد في الميدان العراقي على اليد الأميركية الآثمة شامخًا كالجبل، قائدًا لمحور المقاومة، وسار في تشييعه الملايين في إيران والعراق، في مشهدٍ لم يعرفه العالم إلَّا عند رحيل الإمام الخميني(قده).

ما هو سِرُّه؟ ما سِرُّ عظمته؟ ما سِرُّ سموِّه؟ ما سِرُّ نجاحه؟

لقد عَرَفَ الشهيد نفسَه فعَرَفَ ربَّه. كان عاشقًا لله، وذائبًا في هيامه، ومتفانيًا في حبّه. وهو من قال في وصيّته: «يا معبودي، ويا عشقي ومعشوقي، أحبّك. لقد رأيتُكَ وشعرتُ بك مرّات عديدة، ولا أقدر على البقاء بعيدًا عنك. إذن، اقبلني، لكنْ بالنّحو الذي أكون فيه لائقًا للإتصال بك».

وعَرَفَ الشهيد أن الطريق الأسلم والأقصر والأسرع هو طريق الإسلام على نهج أهل البيت(عم)، تحت لواء القيادة الملهمة للإمام الخميني(قده) وخليفته الولي القائد المفدَّى الإمام الخامنئي(دام ظلّه)، والمحافظة على عزَّة وقوَّة الجمهوريَّة الإسلامية الإيرانية.

وعَرَفَ أنَّ تحرير القدس وفلسطين هو بابُ النَّجاة للأمَّة في خياراتها.

وعَرَفَ أنَّه سينال وسام الاستحقاق الأعلى على هذه الدَّرب في الحياة الدُّنيا، وهو الشهادة مع أحبّائه الشهداء.

–الكلمة التالية كانت لفخامة رئيس الجمهورية السابق، إميل لحّود؛ وممّا قاله في الشهيد سليماني :

هو أمثولة، يتعلّم كثيرون من حياته كما من استشهاده، ويحفظ له لبنان المقاوم مكانةً في القلوب، وقد وقف إلى جانبه في عدوان تموز 2006، في وجه العدو الإسرائيلي.

تحفل سيرة الشهيد بالمحطات والإنجازات. هي سيرة استثنائيّة، أقرن فيها ما قاله بما فعل. والأهمّ أنّه، باستشهاده، فضح الولايات المتحدة الأميركيّة التي جاهرت بقتله، بعد أن أدّت، لسنوات، دور الضحيّة. هي لم تجد هذه المرّة وسيلةً لقتل اللواء سليماني إلاّ الغدر، بعد أن جرّبت الإسرائيلي واستعانت بداعش، وخابت في الحالتين.

كان اللواء شريكاً مقاتلاً في الدفاع عن الحقوق. عاش حياته خنجراً في خاصرة العدو، وشوكة في عينه. استمرّ في مهامه غير آبهٍ بأيّ خطر، وكان مثالاً للمقاوم الشرس، ومثلاً للأجيال؛ لذلك لا خوف على هذه المدرسة من الاستمرارية؛ مدرسة مقاومة الطغيان.

–وممّا قاله سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان ، السيد محمد جلال فيروز نيا، حول الشهيد سليماني :

الحاج قاسم هو إحدى مفاخر الثورة الإسلامية المباركة التي نعتزّ بها، وهو أسطورة

وطنية سطّرت ملاحمها خلال السنوات الأربعين المنصرمة.. إلاّ أن التسمية الأحبّ إلى قلبه كانت هو أنه «جندي» الإسلام والولاية، حيث أوصى أن يُوارى الثرى عند استشهاده بهذا العنوان الشريف وهذا الوسام الخالد، ليغدو منارة تهتدي بها الأجيال القادمة.

كاتب هذه الأسطر كانت له علاقة عمل وثيقة جمعته بالحاج قاسم رحمه الله عن قُرب لمدة خمس سنوات. خلال تلك المرحلة كان إعجابي به يزداد يوماً بعد يوم، عند التعرّف أكثر فأكثر على مناقبه الأخلاقية وصفاته الشخصية.. وعند الوقوف عن كثب على مدى تملّكه لنواصي الأمور السياسية والمهنية... وللحاج قاسم ألف حكاية وحكاية في العشق الذي كان يغزو قلب كلّ من عاشره... فسحرته مكارم أخلاقه وأَسَرته أسرار شخصيته وهيبته.

معرفتي وتواصلي مع قوة القدس تعود إلى بدايات الثورة. لذا ينبغي القول إنه لا يمكن مقارنة هذه القوة قبل أن تؤول قيادتها إلى الحاج قاسم، بالفيلق الذي تولّى زمام أموره هذا الفارس الهمّام. وعلى غرار ذلك، لا يمكن مقارنة محور المقاومة في ظل الحاج قاسم بالجبهة عينها في المرحلة التي سبقت ذلك. في يومنا هذا، وصلت قوى المقاومة في لبنان، فلسطين، العراق واليمن، تنظيمياً وعسكرياً، إلى درجة الاقتدار جعلت أميركا والكيان الصهيوني وأتباعهما في حالة عجز وإرباك. كما أن جبهة المقاومة قد تحوّلت إلى واقع ملموس، يؤدّي دوراً جوهرياً في بلورة موازين قوى جديدة على امتداد منطقة الشرق الأوسط.

ولواؤنا الشهيد هذا كان قائداً استراتيجياً عسكرياً قلّ نظيره، حيث ينبغي لشخصيته وأفكاره ومزاياه القيادية أن تُدرّس في المعاهد والجامعات والكليات الحربية في عالمنا اليوم.

قاسم سليماني هو أحد المستضعفين الذين وعدهم الباري عزّ وجلّ في كتابه المجيد ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الوَارِثِينَ﴾. إنّ كل جبهات القتال هذه، في إيران والعراق ولبنان وفلسطين واليمن، هي الساحات التي صنعت على امتداد أربعين سنة هذا النموذج المثالي الذي قدّمته الثورة الإسلامية... حيث بات القدوة الأكثر نضارة وجاذبية في تاريخ المنطقة.

–الكلمة التالية كانت لأمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الأستاذ زياد النخالة؛ ومن أهم ما جاء فيها:

بتاريخ 3/1/2020، ألقت الولايات المتحدة الأمريكية حجرًا كبيرًا في بركة مياه صغيرة. كان هذا المشهد هو اغتيال القائد الإسلامي الكبير الحاج قاسم سليماني.

بخسّة ونذالة منقطعة النظير فعلت أمريكا ذلك. وكان ردّ فعل الشعب الإيراني، وكل من عرفوا الحاج قاسم في قوى المقاومة وأحرار العالم، ليس أقل من الفعل الأمريكي الصهيوني؛ بل تجاوزه بحالة الالتفاف الشعبي، وقصف قاعدة «عين الأسد» الأمريكية في العراق وتدميرها، الأمر الذي أذهل القتلة المجرمين.

استشهاد الحاج قاسم كان يمكن أن يحدث في ميادين القتال التي كان يرتادها. ولكن قدر الله تعالى شاء أن تأتي شهادة الحاج قاسم، وردّة الفعل عليها، تكريمًا لهذا القائد الكبير، بعد مسيرة من الجهاد المتواصل على مدى نصف قرن؛ فخرجت إيران عن بكرة أبيها، تكريمًا للقائد الذي أعطاها من العزّة والكرامة ما يفوق كل ما يمكن أن يعطيه رجل آخر. كما فعل ذلك كل أحرار العالم ومقاوموه، في فلسطين وغيرها؛ وازداد المجاهدون على امتداد العالم يقيناً بخط الجهاد والمقاومة، فكانت إيران على موعد مع تجديد البيعة لهذا الخط والنهج الرسالي في التضحية والفداء.

–أما الدكتور طلال ناجي، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة ، فتحدث عن علاقته الشخصية والنضالية الوطيدة بالشهيد سليماني ؛ ومن أبرز ما قاله فيه:

لقد حمل الشهيد سليماني راية الإمام الخميني (قدّس سرّه) وسار على درب سماحة الإمامين الجليلين الخميني (قدّس سرّه) والخامئني (دام ظلّه)، محافظاً على نهجهما ومجسّداً قيمهما العليا بالانتصار لفلسطين. وهو أكد على وصف الإمام الخميني (قدّس سرّه) بأنَّ الكيان الصهيوني هو «غُدّة سرطانية»؛ هذا الوصف الذي أرعب الصهاينة، وقضَّ مضاجعهم، فجيّشوا العالم ضد الجمهورية الإسلامية، لإخافتها وليّ ذراعها، وحمْلها على تغيير سياساتها، عبر التخلّي عن احتضانها للشعب الفلسطيني ودعمها لمقاومته

وفصائله المسلّحة؛ إلاّ أن القيادة الإيرانية صمدت أمام الضغوط القصوى، وأصرّت على نصرة فلسطين ودعمها، فاتُخذ القرار من أعلى المستويات بضرورة التخلص من الحاج سليماني لما يمثّله من حضورٍ طاغٍ؛ فهو القائد الميداني لمحور المقاومة الذي يوزّع الأدوار ويحدّد الأهداف، ويضع الخططَ، ويقدّم الدعم، ويُشرف على الميدان.

كنتُ قد عرفتُ القائد سليماني لأوّل مرّة في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، عندما تولّى قيادة فيلق القدس، فوجدته قائداً استثنائياً شجاعاً ومخلصاً في حبّه لفلسطين، وعشقه للقدس وأقصاها، ولقناعته المطلقة بحتميّة تحريرها من نير الاستعمار الصهيوني؛ كما وجدته شديداً على الأعداء، رحيماً مع الأصدقاء، متواضعاً مع العلماء، حنوناً مع المجاهدين، بكّاءً في قيام الليل طالباً الشهادة، وفي النهار مجاهداً صدق ما عاهد الله عليه، و لم يُبدّل تبديلاً.

وبناءً على هذه القناعة الراسخة، احتضن الفريق سليماني كلّ الفصائل الفلسطينية ، وقدَّم لها الدعم السياسي والعسكري والاستشاري والمالي واللوجستي، بغضِّ النظر عن التوجهات السياسية للفرقاء الفلسطينيين، ودون أيِّ اشتراطات أو تدخلات، أو فرض رأي، أو الانحياز لجهة فلسطينية على حساب أخرى، أو لأيّ فصيل على آخر.

اهتم القائد سليماني (رحمه الله) بالتفاصيل لتدعيم وتنمية القدرات العسكرية للمقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان له الفضل بالبدء في تطوير القدرات الصاروخية للمقاومة في غزة، والتي مكّنتها من الدفاع عن شعبنا. وقد دعم سليماني انتفاضة الأقصى عام 2000، وكان له دور كبير في إنشاء وتطوير الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية المسلّحة التي أسهمت في توجيه ضربات مؤلمة لجيش الاحتلال ولقطعان المستوطنين. وطوّرت هذه الأجنحة العسكرية أسلوباً جديداً هو أسلوب العمليات الاستشهادية والجهادية، والتي تركت أثراً بالغاً في قلب المؤسسة الصهيونية.

أيها الشهيد القائد المجاهد قاسم سليماني، نم قرير العين؛ الأمانة في الحفظ والصون: فجهادُك أوقد شعلةَ الحريّة والجهاد في طولِ فلسطين وعرضها؛ فها هم أخوتك المجاهدون في فلسطين يتابعون درب الجهاد خلف قيادة الجنرال إسماعيل قآني؛ قائد فيلق القدس

الذي حمل الراية، وأكمل المسيرة بعزيمة واقتدار، فهو خير خلفٍ لخير سلف؛ وفّقه الله وحماه، فالفقد كبير والمهمة شاقّة، وإنّه على حملها لقادر.

–وكتب السفير السوري في لبنان، علي عبد الكريم علي، مقالة، من أهم ما جاء فيها:

.بمناسبة الذكرى الثانية على عملية الاغتيال الآثمة لقائد فيلق القدس، الفريق قاسم سليماني، نستذكر القِيم النبيلة والمآثر البطولية للشهيد سليماني، الإنسان قبل كل شيء، ونقدّر عالياً مبادرته يوم تردّد العالم في نصرة سورية .بمحنتها، والوقوف إلى جانب الشعب العربي السوري في مواجهته للإرهاب التكفيري وقوى الظلام والرجعية. فقد شارك الشهيد بشخصه في الصف الأول على امتداد ساحات المواجهة، تاركاً بصمات مغروسة في تراب وطننا الغالي، جنباً إلى جنب مع أبطال جيشنا العربي السوري؛ فدروب الحريّة والكرامة في سورية، من شامها إلى فراتها إلى باديتها وسهولها وبحرها وجبالها، ستحفظ لهذا القائد الشهيد سيرة شخصية فوّاحة، جمعت في جَنَباتها الأبعاد الإنسانية والأخلاقية والعسكرية والدبلوماسية، كان الشهيد محباً لسورية وشعبها، مع إعجاب وتقدير كبيرين للقائد الرئيس بشّار الأسد الذي صمد وجسّد الوطنية بأبهى صورها؛ فكان لسليماني دورٌ مقدّر، ضارباً بعمق في الوجدان السوري وفي وجدان الرئيس الذي قاد هذه الحرب الشرسة ضد الإرهاب التكفيري وداعميه، برؤية ثاقبة وشجاعة وثبات قلّ نظيرهما على مدى تجاوز عقداً من الزمن؛ وكان النصر حليفاً للشعب السوري وقيادته .بمساعدة الأصدقاء والحلفاء الغيورين على كرامة سورية وأمن المنطقة؛ والشهيد سليماني والجمهورية الإسلامية الإيرانية هم في مقدّمة الحلفاء والأشقّاء الشركاء في صناعة النصر.

وهنا نستذكر تعزية السيد الرئيس بشّار الأسد في استشهاد الفريق سليماني، وقوله: «سيبقى ذكر الشهيد سليماني خالداً في ضمائر الشعب السوري الذي لن ينسى وقوفه إلى جانب الجيش العربي السوري في دفاعه عن سورية ضد الإرهاب وداعميه. إن دماء سليماني ستزيد محور المقاومة قوّة وتعاضداً وإصراراً على تحرير منطقتنا من الاحتلال والاستيطان ومصادرة حقوق الشعوب في أرضهم وثرواتهم».

–وممّا كتبه السفير الروسي السابق في لبنان ، ألكسندر زاسبكين، حول الشهيد

سليماني، نقتبس ما يأتي :

اليوم ، نتذكّر جميعنا الجنرال قاسم سليماني، في المقام الأول كشخصية دولية بارزة قدّمت مساهمات مهمة، وبشكل أساسي في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

خلال المرحلة الصعبة التي مرّت بها شعوب المنطقة ، وضع سليماني نفسه في قلب المعركة مع الجماعات التكفيرية، مثل تنظيمي القاعدة وداعش (المحظورين في روسيا). وهو تمكّن من إقامة تنسيق فاعل بين الأطراف المهتمة بالحرب ضدّ الشرّ واستعادة الاستقرار في سورية والعراق بالدرجة الأولى.

في المرحلة الحادّة من الصراع في سورية ، انضمّت روسيا إلى الحرب على الإرهاب. وكما أوضح الرئيس فلاديمير بوتين ، تم التفكير في هذا القرار بعمق ، مع مراعاة جميع العوامل؛ وفي هذا الإطار، يلاحظ الكثيرين الدور المهم للجنرال قاسم سليماني.

كان سليماني ممثّلاً لحضارة ذات جذور تاريخية راسخة. لقد فهم تمامًا جوهر العمليات الجارية على الساحة الدولية وفي المنطقة. وباعتباره وفياً لوطنه ، شارك سليماني كذلك في تنفيذ المهام الرئيسية التي تهدف في النهاية إلى ضمان الحقوق السيادية للدول والشعوب ؛ فضلاً عن حق الإنسان في العيش في سلام واستقرار.

وقد أثارت أنشطة قاسم سليماني الغضب الشديد في واشنطن. وبسببها تمّ اغتياله؛ وهذا الفعل الإجرامي أصبح عنوان الهزيمة للأمريكيين؛ أما بالنسبة لسليماني، فكان بمثابة مرحلة جديدة لن يكون فيها أي قيود زمنية أو مكانية. لقد أصبح الجنرال أسطورة يتحدث عنه رفاقه في السلاح بفخر ويخافه أعداؤه.

هناك شخصيات بارزة في التاريخ مثل المنارات ، تضيء المسار وتوجّه في الاتجاه الصحيح. ومثل المنارة كان قاسم سليماني ، الذي أصبح رمزاً للبطولة لملايين الناس في العالم.

–أما المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، الدكتورعباس خامه يار، فكتب عن القائد سليماني قائلاً :

بعد عامين، ما زال شعبنا، ومعه الأحرار في كل مكانٍ أيضاً، يهتفون «كلّنا قاسم».

ما الذي تعنيه عبارةُ: «كلّنا قاسم»؟ كلّنا سليمانيون.. ابني سليمانيّ..؟

ما الذي قاربَ بين هذا المشهد الملحميّ والأثر الكبير الذي تركه سلمان الفارسي في العالم حتى ذهبت الشعوب الحرّةُ، من عربٍ وعجم، إلى المناداة: «سلمانُ منّا».. بلا انقطاع خلال العامين الأخيرين؟

إذا أردنا أن نحفرَ معرفياً في عمقِ العمل العسكريّ ومعنى الإنجازات المتتالية والعزيمة الجهادية والدفاعية، نصل إلى شبكةٍ من الإنجازات العلمية، إلى جانب العقائد الإيمانية والعرفانية التي تتموضع تحت الظاهرِ العسكري، الذي يشكّل دعامةً دفاعيةً تحمي كافة نجاحات الدولة والفرد في إيران. نتحدّث عن النسَق المعرفي الذي تتكامل فيه العلوم والتقانةُ والأدب في حقبةٍ زمنيةٍ معيّنة ، والذي يشكّل العمل العسكري الواجهة الدفاعية التي تحميه من الانهيار أمامَ السلطات الغاشمة والاستكبار العالمي.

هذا الاستكبار الذي لا يمكنه ولوج وجدان المقاتل الإيراني، إذ إنه لا يراه سوى كعسكريٍّ ندٍّ لأفرادِ جيشه.

لكنّ قاسم سليماني الذي يقبعُ خلفَ سترةِ القتال وخوذة الحرب، هو ذاك الإنسانُ الذي يوصلُ الدواءَ والمواد الطبيّة والتجهيزات الاستشفائية إلى بلاده المحاصرة اقتصادياً..

هو ذاك الذي يأتي حافيَ القدمين في المسيرات الكربلائية باكياً مع الباكينَ وأكثر، ومطأطئاً رأسه الشامخ.

هو الذي يزعجه المديح، بل إنه لا يصدّقُ أنه عالي الشأن، فتراه بين المدافعين يسألهم: هل إذا متُّ ستقرّونَ عند قبري بأن هذا الرجل كان صالحاً ومؤمناً؟ هل أنا حقاً صالحٌ برأيكم؟ فلتقولوا ما ترونني عليه عند قبري.

هو الذي يوصي زوجته وعياله بأن لا يُكتب على حجر قبره سوى كلمة « جنديّ»!

عندما يضع المرءُ هدفاً سامياً نُصبَ عينيه، فإنه لا يرومُ من خطواته تعظيماً ولا شهرةً ولا مقاماً.. وإنما خلوصُ نيّته هو ما يجعله عزيزاً.. فإن الله يعزّ من يشاء ويذلُّ من يشاء؛ وهكذا استحقّ شهيدنا لقب «سردار دل ها» أو قائد القلوب؛ هذا التعبير الذي يحاكي العشق العرفاني الصوفي الذي ميّز غزليّات حافظ الشيرازي وخطاب مولانا جلال الدين

وشمس التبريزي.

وهو إلى جانب دوره العسكري، رسّخ في المجتمع الإيراني والعربي على حد سواء ثقافة المقاومة والاستشهاد؛ وهذا ما جعل كلاً منّا يرى نفسه مُعزّياً به، وجعل التضامن والوحدة الإطار العام للشعب الإيراني اليوم.

لقد أطاح الحاج قاسم سليماني بالتكفيريين في حياته، وأخرجهم أذلاّء في استشهاده؛ فتوحّدت الأمّة حوله في لُحمةٍ غير مسبوقة.

عامان منذ استشهاده يذكّراننا بأن شهادته لم تُضعفنا.. وإنما هي تمدّنا القوّة دائماً بوقود العزيمة والإيمان.

وقد تضمّن الكتاب كذلك، في صفحاته الآتية، كلمات ومواقف معبّرة لكلٍ من:

–وزير خارجية لبنان السابق، الدكتورعدنان منصور.

–الشيخ عامر البياتي، الناطق الرسمي باسم دار الإفتاء في العراق.

–أبوأحمد فؤاد، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

–فهد سليمان، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

–مباركة الإبراهيمي، قيادية في حزب التيار الشعبي التونسي.

–الدكتور إسماعيل رضوان ، قيادي في حركة حماس.

–الدكتور ماهر الطاهر، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

–الصادق سلايمية، شاعر وباحث إسلامي.

–أحمد راسم النفيس، أستاذ جامعي وكاتب إسلامي.

–رامز مصطفى ، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

–الدكتور مصطفى اللدّاوي، باحث وكاتب فلسطيني.

–حمزة البشتاوي ، كاتب وإعلامي فلسطيني.

–نديم عبدو، محامي وكاتب فلسطيني.